أصــــول
نقد النصوص ونشر الكتب

محاضرات المستشرق الألمانى

برجستراسر

إعداد وتقديم : الدكتور محمد حمدى البكرى

دار المريخ
للنشر

أصول نقد النصوص
ونشر الكتب

أصول نقد النصوص ونشر الكتب

محاضرات المستشرق الألماني

برجستراسر

بكلية الآداب سنة ١٩٣٢/٣١

إعداد وتقديم

الدكتور محمد حمدي البكري

دار المريخ للنشر

الرياض - ص.ب: ١٠٧٢٠

طبعة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ الرياض

دار المريخ للنشر

« يتم نشر هذا الكتاب بالاتفاق مع الهيئة العامة للكتاب فى مصر وبتصريح خاص »

محتويات الكتاب

صفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى روح فقيد الأدب والبحث

الشاعر فوزى العنتيل

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئـة

بقلم د . عبد الستار عبد الحق الحلوجى
أستاذ المكتبات آدب القاهرة

لكل أمة من الأمم تراثها المخطوط الذى يستوعب نتاجها الفكرى فى مختلف مجالات المعرفة ولقد كان اختراع الطباعة بالحروف المتحركة بداية عصر جديد لا أقول فى تاريخ الكتب فحسب ، وإنما فى تاريخ الفكر الإنسانى والحضارة الإنسانية ، فقد أتاحت الطباعة للكتاب الواحد أن يصدر فى آلاف من النسخ بعد أن كان يصدر فى آحاد ، ومن ثم أتاحت للأفكار أن تنتشر بين الناس انتشارا لم يكن إليه سبيل فى عصر المخطوطات .

وحين ظهرت الطباعة كان طبيعيا أن ينشأ التفكير فى نشر التراث المخطوط وفى تقنين عملية النشر هذه . ذلك أن الكتاب المخطوط غالبا ما تكون نسخه مبعثرة فى مكتبات متباعدة ، وأن كل نسخة من نسخه تختلف عما عداها فى دقتها درجة كمالها ، وفى نوع خطها ومدادها وورقها ، وفى تاريخ نسخها ومكان هذا النسخ، وفيما تحمله من تمليكات أو سماعات أو إجازات أو معارضات.فأى النُّسَخ أحق بالنشر؟ القديمة أم الحديثة ؟ الكاملة أم الناقصة ؟ الواضحة أم الغامضة ؟ الموثقة أم غير الموثقة ؟ وإذا كانت الإجابة على مثل هذه الأسئلة تبدو سهلة من الناحية النظرية ، فإن الأمور عند التطبيق لا تسير بهذا اليسر ، فليست أقدم النسخ هى أكملها وأوضحها دائما ، بل قد يكون العكس هو الصحيح فى أغلب الأحوال .

وليست هذه المشكلة الوحيدة التى تواجه من يتصدى لنشر المخطوطات ،

فثمة صعوبات جمة تعترض سبيله وأولها البحث عن النسخ المخطوطة للكتاب الذى يتصدى لنشره والتعرف على أماكنها فى محاولة للحصول على نسخ أو صور منها ، فإذا تم له ذلك – وهو عبء ثقيل فى حد ذاته – فإنه يستطيع أن يلج إلى عالم التحقيق وأن يبدأ أولى خطواته .

ولقد ذهب الباحثون والمحققون مذاهب شتى فى التحقيق . فنهم من رأى أن مهمة المحقق تقتصر على دراسة النسخ المتعددة للكتاب واختيار أصل من الأصول ونشره مع بيان الاختلاف بينه وبين النسخ الأخرى للكتاب . ومنهم من ذهب إلى أن وظيفة المحقق لا تقتصر على المقابلة وإنما تتعداها إلى تخريج النصوص التى أخذها المؤلف عن غيره ، أى ردّها إلى مصادرها وإثبات تلك المصادر . ومنهم من ذهب إلى أكثر من ذلك وطالب المحقق بأن يدلى بدلوه فيما ينشر ، وأن يتدخل عند الضرورة للتصحيح أو للتعليق أو للتوضيح والتعريف . واختلفوا فى حجم هذه التعليقات والشروح ومدى استيفائها وموضعها من الكتاب ، هل تذكر فى الحواشى أم تجمع فى قسم مستقل يعقب النص الأصلى ؟ كما اختلفوا حول ما يوجد فى النص من نقص أو خطأ ، وهل يصحَّح فى المتن ويشار إلى ذلك فى الحاشية ، أم يذكر النص كما هو ثم ينبه على الخطأ ويذكر الصواب فى الحاشية ؟ ومثل هذه الأمور التى اختلفت فيها الاجتهادات هى التى دعت إلى التفكير فى وضع قواعد يحتكم إليها لضمان قدر من التوحيد فى الممارسات التى تتم فى هذا المجال .

وإذا كانت تلك القواعد والأسس ضرورية لنشر أى تراث مخطوط ، فإن الحاجة إليها فى التعامل مع تراثنا العربى المخطوط أشدّ إلحاحا لأن المخطوطات العربية تمتد على مدى زمنى يزيد على عشرة قرون تبدأ مع بداية حركة التأليف عند العرب وتستمر حتى ظهور أول مطبعة بينهم منذ أقل من قرنين ، وتمتد على رقعة مكانية شاسعة لا تقتصر على كل شبر بلغة الإسلام اللغة العربية ، وإنما

تمتد إلى بلاد أخرى كثيرة انتقل إليها التراث العربي المخطوط بطريق مشروع أو غير مشروع .

وهذان البُعدان : البعد الزمنى والبعد المكانى ، يزيدان تحقيق المخطوطات العربية تعقيدا على تعقيد نتيجة لاختلاف نسخ الكتاب الواحد باختلاف الأمكنة والعصور .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض المؤلفين العرب كانوا يراجعون ما ألفوا ويزيدون فيه وينقحونه ويصدرونه للناس فى صورة أوفى وأكمل ، وأن بعضهم الآخر كان يؤلف الكتاب الواحد مختصرا مرة ومفصَّلا مرة أخرى ، وأن كثيرا منهم كانوا يملون كتبهم ، وكان بعضهم يملى الكتاب الواحد أكثر من مرة فيتعرض النص للزيادة والنقصان وينتج عن كل مجلس من مجالس الإملاء آلاف النسخ التى تختلف كل منها عن الأخرى . إذا أضفنا ذلك كله إلى ما سبق ، أدركنا إلى أن حد يصبح تحقيق المخطوطات العربية أمرا مرهقا ، ويصبح احتمال الخلاف فى مناهج التحقيق كبيرا ، ويصبح وضع أصول وقواعد لهذا العمل أمرا ملحًّا لمن يتصدى لنشر التراث العربى المخطوط .

ولقد ظهرت عدة أعمال فى هذا المجال أشار إليها الأستاذ الدكتور محمد حمدى البكرى ـ رحمه الله ـ فى مقدمته لهذا الكتاب الذى يعتبر أقدم دراسة عربية فى الموضوع . وهى دراسة قيمة ألقاها صاحبها فى صورة محاضرات على طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة ١٩٣٢ ولم يتح لها النشر إلا بعد ذلك بسبعة وثلاثين عاما .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الدراسة هى أوفى وأدق ما كُتب فى مجالها ، فهى تضم مادة غزيرة يعرضها المؤلف فى تواضع العلماء ويدعمها بأمثلة ونماذج واقعية من المخطوطات العربية المنشورة .

والكتاب الوحيد الذى يمكن مقارنته بهذا الكتاب هو « تحقيق النصوص ونشرها » لعبد السلام هارون . ومع أن الكتابين يتفقان فى كثير من الأفكار الأساسية كمعايير تفضيل النسخ وتقسيم النسخ الكثيرة إلى عشائر وعدم جواز التلفيق بين النسخ ، إلا أن الكتاب الذى بين أيدينا يتميز عن نظيره بتلك النماذج الرائعة التى يختارها المؤلف من عشرات المخطوطات بعناية فائقة لتوضيح كل فكرة يقدمها . وهو لا يكتفى بعرض تلك النماذج وإنما يناقشها مناقشة تدل على تمكن المؤلف من اللغة العربية وتمرسه بأساليب المؤلفين القدماء وسعة علم بتراثنا المخطوط . ولا يتفوق هذا الكتاب على كتاب هارون بتحليل الشواهد التى يسوقها فحسب ، وإنما يتفوق عليه أيضا فى حسم بعض المسائل التى تركها هارون معلقة مثل موقف المحقق إزاء الكتاب الذى أصدره مؤلفة إصدارتين تختلفان اختلافا كبيرا ، فقد ذهب برجشتراسر إلى أن الأولى نشرهما جميعا[1] .

ومما يحمدُ للكتاب أيضا أنه سبق إلى بعض الأفكار القيمة مثل فكرة نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها وهى فكرة جديدة وممتازة طرحها المؤلف فى وقت مبكر يرجع إلى أوائل الثلاثينات . وعلى رغم الأصالة التى اتسم بها الكتاب ، والمادة الغزيرة التى تضمنها ، وعلى رغم الجهد الذى بذله الأستاذ الدكتور محمد حمدى البكرى والفصل الذى سبق إليه بإخراج هذا الكتاب القيم إلى الناس ، إلا أن لنا عليه فى صورته الحالية بعض الملاحظات التى نجملها فيما يلى :

أولا : أن برجشتراسر يرى أن المحقق لا ينبغى له أن يصحح الأخطاء التى تقع فى الآيات القرآنية « لأن ذلك خلاف وظيفة التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف »[2] ونحن نختلف معه فى ذلك ونتفق مع الأستاذ عبد السلام هارون فى

---

(١) ص ٢٧ (٢) ص ٤٣

كتابة نص الآية صحيحا والإشارة فى الحاشية إلى ما وقع فى الأصل من خطأ لأن النص القرآنى ليس ملكا لمؤلف من المؤلفين ولأننا نخشى أن يقرأ القارئ الآية محرفة فى المتن ولا يقرأ التصويب فى الحاشية .

ثانيا : أن الكتاب محاضرات ألقيت فى عام ١٩٣٢ ومع ذلك فقد وردت فى المتن أشياء بعد هذا التاريخ وكان مكانها الطبيعى أن تذكر فى الحواشى ، ومن الأمثلة على ذلك قائمة « الكتب العربية التى نشرت فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٤٠ » والتى صدرت سنة ١٩٦٦ (١) . والنشرة المصرية للمطبوعات التى بدأت سنة ١٩٥٦ (٢) ، وملاحق كتاب بروكلمان التى صدرت بين سنة ١٩٣٧ و١٩٤٢ (٣) ومعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية والفهارس التى نشرها فى العقد السادس من هذا القرن (٤) .

ثالثا : أن الكتاب نشر سنة ١٩٦٩ ووردت فيه إشارات لمراجع صدرت فى الستينات ولكنه أغفل أشياء أساسية فهو حين ذكر كتاب بروكلمان – مثلا – (٥) لم يشر إلى الطبعة الثانية للمجلدين الأولين التى صدرت سنة ١٩٤٣ ، وسنة ١٩٤٩ وهى الطبعة المتاحة فى المكتبات ، كما أنه لم يشر إلى كتاب « تاريخ التراث العربى » لفؤاد سيزكين الذى بدأ يصدر سنة ١٩٦٧ وهو متمم لكتاب بروكلمان .

رابعا : وقعت فى التعليقات بعض الأخطاء مثل ذكر كتاب ڤنسنك Con cor dence et Indices de la Tradition Musulmane والقول بأنه ترجم إلى العربية بعنوان « مفتاح كنوز السنة » (٦) والصواب أنه ترجم باسم « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى » ، ومثل ترجمة كلمة Rects على أنها وجه الورقة و Verso على أنها ظهر الورقة (٧) وذلك صحيح بالنسبة للكتب

---

(١) ص ٨٨ (٢) ص ٨٩ (٣) ص ٨٩ (٤) ص ٩١
(٥) ص ٨٩ هامش ١ . (٦) ص ١١٩ هامش ٢ (٧) ص ١٠٨ .

الأجنبية ، أما فى الكتب العربية فالعكس هو الصحيح لأننا نكتب من اليمين إلى اليسار ومن ثم يكون وجه الورقة فى الكتب الأجنبية هو ظهرها فى الكتب العربية .

وهذه الملاحظات لا تغض من قيمة الكتاب ولا من الجهد الكبير الذى بذله مؤلفه فى جمع مادته، كما أنها لا تقلل من قيمة الجهد الذى بذله الأستاذ الدكتور محمد حمدى البكرى – رحمه الله – فى إعداد الكتاب للنشر. فجزاهما الله عن الباحثين والمتعاملين مع تراثنا المخطوط خير الجزاء .

الجيزة فى ٢ مايو ١٩٨٢ .

د . عبد الستار الحلوجى .

تقديم

كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت فى نشره، فقد كثر نشر التراث القديم ، وكان نشر هذا التراث على غير قاعدة ، ورأيت مَنْ وضع كتاباً فى هذا العلم، مس الأطراف، ولم يدخل فى اللباب ، ورأيت الكتاب وهو مؤلف فى عام ١٩٣١، لم يؤلف مثله حتى الآن ، ورأيت الناشرين فى شوق إليه ، وشغف إلى معرفة ما فيه .

ولا شك أن المؤلف جدير بكل احترام وتبجيل ، فقد كانت محاضراته فى الجامعة مطمح أنظار جميع العلماء؛ وعلى رأسهم أستاذ الجيل أستاذنا الدكتور طه حسين — مد الله فى عمره — وجميع المشتغلين بقسم اللغة العربيـــة واللغات السامية فى ذلك الحين . كان مثل الأرستقراطية العلمية ، لا أذكر مرة أنه لحن مع أعجميته ، إلى جانب علمه وإحاطته بقواعد اللغة العربية، وإلمـــامه بأسرارها ، ما سألناه عن شيء منها إلا أجاب، كأنه يقرأ فى كتاب ، وكان يحيل فى إجابته على مراجعه ، لا يخطئ فى شيء منها . كان لا يشق له غبار فى اللغات العبـــرية والتركية والعربية ، وكان خبيراً بصفة خاصة بالسريانية ، بل وباللهجة السريانية الحديثـــة ، فى معلوله وفى بخعه وفى جبعدين ، يتكلم بها كواحد من أهلها، بل كعلم من أعلامها، والمشتغلين بها ، العارفين بأسرارها.

• • •

ولد برجستراسر فى ٥ أبريل عام ١٨٨٦ بضاحية من ضواحى مدينة بلاون بسكسونيا، فى عائلة كان كل أفرادها من مأمورى الحكومة والعلماء والأساتذة، وكان أبوه وجده قسيسين فى كنيسة البروتستانت.

درس بمدرسة الدولة فى بلاون، وكانت مدرسة على الأسلوب القديم تدرس فيها اللغات اليونانية واللاتينية والعبرية والفرنسية، وكانوا يتخيرون بين العربية والإنجليزية؛ فاختار اللغة العربية، وسمح له المدرسون — استثناء — بتعلم اللغة الإنجليزية.

ومعاهد اللغات كانت تعلّم بعض اللهجات الأرمينية القديمة الخاصة بالقرون الوسطى، وبعض اللغات الجرمانية كاللغة الجوتية، ثم درس اللغات الشرقية لأنه كان يجد فى كتاب نحو العبرية بعض مقارنات بين اللغة العبرية واللغات السامية.

واستعار نشريات المجمع العلمى بليبزج، فتعلم منها اللغة المصرية القديمة واللغة الاشورية واللغة العربية. وكان أحد مدرسى المدرسة له معرفة باللغات الهندية القديمة (السنسكريتية)، فاستعار منه كتاباً فى المقابلة بين اللغات الهندية واللغة الأوربية، إلى أن نال شهادة القبــول فى الجامعة. فالتحق بجامعة ليبزج سنة ١٩٠٤، وقد زار فيها أستاذ اللغات الشرقية الأستاذ الدكتور «فيشر»، وسأله أن يقبله لدراسة اللغة العربية فسمح له، وبذلك ابتدأ يدرس اللغة العربية فى الجامعة فى السنة الثانية من غير أن يلتحق بالسنة الأولى، حتى نال شهادة التدريس فى اللغات والتاريخ الإسلامى عام ١٩٠٨: فاشتغل مدرساً بمدرسة ثانوية على النظام القــديم فى درسدن عاصمة سكسونيا إلى أن نال شهادة الدكتوراه من جامعة ليبزج، برسالة فى النحو العربى عن «استعمال الحروف النافية فى القرآن الكريم» سنة ١٩١١ ثم انتقل مدرساً بمدرسة فى ليبزج:

وفى سنة ١٩١٢ نال إجازة تدريس اللغات السامية والعلوم الإسلامية من جامعة ليبزج، بعد أن قدم رسالة عن «حنين بن إسحاق وتلاميذه، وترجمتهم الكتب من اليونانية

إلى العربية » وابتدأ فى ذلك الوقت فى دراسة الفقـــه وكتب القراءات ، ثم انتقل إلى دراسة القرآن نفسه وتاريخ اللغة العربية .

وفى مطلع ١٩١٤ استقال الدكتور موريتز من رئاسة دار الكتب المصرية فطلبت الحكومة المصرية من الحكومة الألمـــانية ترشيح اثنين لتختار الحكومة المصرية أحدهما ، فرشحت الحكومة صديقاً له كان طالباً معه بجامعة ليبزج هو المرحوم « الدكتور ا. شاده » ووضعته احتياطياً فى المركز الثانى . واختارت الحكومة المصرية المرشح الأصلى ليكون مديراً لدار الكتب ، فأعطته جامعة ليبزج إجازة عوضاً عن هذه الفرصة لكى يقضيها فى بلاد الشرق ، فسافر الى الآســـتانة فى فبراير ١٩١٤ ، ثم إلى سوريا . وفيها تنقل بين بلادها باحثاً وراء اختلاف اللهجات الدارجة بها ، فمكث أولا فى دمشق ثم سافر الى الجنوب فى معان ثم إلى حلب فى الشمال وفلسطين ولبنان .

وقد وضع كتاباً باللغة الألمـــانية فى جغرافية اللهجات العربية الدارجة فى ســـوريا وفلسطين نشر عام ١٩١٥ .

وقد تعرف فى دمشق على بعض أهل قرية معلولة . وهى قرية صغيرة من ضواحى دمشق مشهورة فى تاريخ اللغات السامية ، لأن لهجة آرامية تستعمل فيها حتى الآن ، فتعلم هـــذه اللهجة من أفواه الناس ، وألف فيها بعض الكتب والرسائل ، منها :

بعض المتون فى اللهجة الآرامية الدارجة مع ترجمة ألمـــانية (نشر عام ١٩١٥) .

قاموس فى اللهجة الآرامية الدارجة بمدينة معلولة (نشر عام ١٩١٥) .

ثم مر بمصر قبل رجوعه إلى ألمـــانيا ، ومكث فى القاهرة أسبوعاً قبل قيام الحرب الأولى بأيام ، وغادرها إلى تريستا ، وكانت روســـيا قد أعلنت الحرب ، وكان من آثارها ضـــياع الكتب التى اشتراها من دمشق وبيروت والقاهرة .

ثم كان فى ساحة الحرب الغربية حتى أكتوبر سنة ١٩١٥، ثم عرضت عليه الحكومة التركية منصب أستاذ بدار الفنون التركية (الجامعة)، واستمر بها حتى أواخر الحرب الأولى.

وقبل نهاية الحرب الأولى فى فبراير ١٩١٨ سافر من الآستانة إلى حلب بسكة حديد بغداد — حلب — دمشق، وهناك زار مكتبة الظاهر بيبرس ونظر فى كتب القراءات والطب، وأتم ما كان يعرفه من قبل فى لهجة «معلولة»، واللهجة الدارجة فى الشام.

وألف كتاباً فى «أصوات لهجة دمشق ملحقاً به بعض المتون فى هذه اللهجة»، نشر عام ١٩٢٤، وسافر حتى حيفا والناصرة وطبرية. وكان الإنجليز قد استولوا على البلاد جنوبى هذا الخط فتعذر عليه زيارتها.

وقبل أن تستولى الدول المتحالفة على الآستانة سافر منها إلى ألمانيا عن طريق روسيا على أنه جندى فى الجيش الألمانى فى ديسمبر سنة ١٩١٨، إذ كان هو الطريق الوحيد فى ذلك الزمان بين تركيا وألمانيا، وكان سفره شاقاً فى هذه المرة، فعاد إلى جامعة ليبزج، وفى مطلع عام ١٩١٩ عينته حكومة بروسيا أستاذاً مساعداً للغات السامية والعلوم الإسلاميــة بجامعة «كنجزبرج» وهو الذى أسس معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة، وفى عام ١٩٢٢ انتقل أستاذاً لهذه العلوم بجامعة برسلاو، وفى سنة ١٩٢٤ انتقل أستاذاً بجامعة هيدلبرج فوسّع فى معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة، ثم عمل أســتاذاً بجامعة ميونخ فى سنة ١٩٢٦، وقد انتخب عميداً للكلية عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩.

وفى العام الدراسى ١٩٢٩—١٩٣٠ استقدمته كلية الآداب بالجامعة المصرية — جامعة القاهرة حالياً — لإلقاء سلسلة من المحاضرات فى «التطور النحوى للغة العربية». ثم استقدمته

ثانية فى العام الدراسى ١٩٣١–١٩٣٢، فألقى فيها سلسلة أخرى من المحاضرات عن « نقد النصوص ونشر الكتب » .

وكان هتلر قد دخل برلين قبلها بسنة ، وكان يكره هتلر ويكره الهتلرية ، لتفضيله الحديد على الزبد ، وتفضيله العلوم العملية على العلوم النظرية ، وكان لا يرى مانعاً من حمل بندقيته ، والخروج لمحاربته ، فدفع هتلر إليه بمن يقتله ، وكان مغرماً بتسلق الجبال ، ففى إحدى المرات ، بينما كان يتسلق قمم جاوكنر ، ومعه طالب من طلبته ، إذ تعلق الطالب بقدمه ، فهوى حيث لقى حتفه فى يوم من شهر أغسطس سنة ١٩٣٢ ، تغمده الله برحمته .

* * *

ومن مؤلفاته باللغة العربية :

رسالة حنين بن إسحق فى ذكر ما ترجم من كتب جالينوس ، مع مقدمة ألمانية نشر عام ١٩١٢ .

كتاب الأسابيع لأبقراط نشر عام ١٩١٤ .

كتاب التطور النحوى للغة العربية ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

كتاب ابن خالويه فى القراءات الشاذة ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

كتاب نقد النصوص ونشر الكتب الذى ينشر الآن لأول مرة .

ومن سائر مؤلفاته :

— Zur aeltesten Geschichte der Kufischen Schrift, Zuei altarabische Grabsteine im Leipziger Kulturmuseum, Zeitschr. des d. Vareins f. Buchwesen u. schriftum. nr. 5/6, Mai-Juni 1919. 49 à 72.

— Hunain ibn Isḥak und seine Schule, Leiden, 1913.

— Hunain ibn Isḥak, über die syrischen und arabischen Galen übersetzungen, Leipzig, 1925.

— Neuaramaeische Maerchen und andere Texte aus Maʿlula, Abhandl. f. die Kunde des Morgenlandes. bd. XIII no 2 & 3, Leipzig, 1915.

— Neus Texte im aramaeischen Dialekt von Maʿlula, Zeitschrift für Assyriologie, Band XXXII, Berlin, 1919

— Zur Phonetik des Türkischen nach gebildeter Konstantinopel, Aussprache, im Z.D.M.G. Bd. 72, Leipzig, 1918

— Pseudogaleni in Hippocratis de Septimanis Commentarium ab Hunaino Q.F. Arabice Versum, Lipsiae, 1914

— Texte von aramaeischen Dialekt von Maʿlula, Critique de neuaram. Maerchen u. andere Texte aus Maʿlula, Z. für Assyriologie Bd XXXI, Strassburg, 1919

— Die Verfassung des deutschen Reiches von Jahre 1849, Bonn, 1913.

— Geschichte des Qorans, Dritter Teil, die Geschichte des Qorantext, Leipzig, 1926. Haft 2, Leipzig, 1929

— Aḥmad ibn Faris al-Kazwīnī, Das Kitāb al-Lāmāt des Aḥmad ibn Fāris, in Islamica, vol. I, pp 77 - 99, Leipzig, 1924.

— Hebräische Grammatik, Mit Benutzung der von E. Kautzsch bearbeiten 28 auflage von Welhelm Gesenius hebräische Grammatik, Mit Beitragen von M. Lidzbarski

1 Teil, Einleitung, Sehrift und Lautlehre, Leipzig, 1918

2 Teil, 1 Hafte, Verbum, Leipzig, 1926

2 Teil, 2 Hafte, Verbum, Leipzig, 1929.

— Einfuhrung in die semitischen Sprachen, München, 1928.

— Beitrage zur semitischen Philologie und Linguistik, vol 1, Hannaver, 1923

— Die Quellen von Jāqūt's Iršād, Zeitschrift für Semitistik und verwandte Gebiete, bd. 2, pp. 184 - 218, Leipzig, 1924.

— Zum arabischen Dialekt von Damascus, Heft 1. Hannover, 1924

— Koranlesung in Kairo.., Mit einem Beitrage von K. Huber, der Islam, bd. 20, pp. 1 - 42, 110 -140, Berlin und Leipzig, 1982

— Neus Materialien zu Hunain ibn Isḥaq's Galen Bibiographie, Leipzig, 1932.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن نقد النصوص القديمة من شعر وغيره ، علم من جهة ، وصناعة واصطلاح من جهة أخرى ، وقد نشأ هذا العلم ، وترعرعت هذه الصناعة فى أوربا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانيـة واللاتينية ؛ فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه : لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة ؛ فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology) ، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء ، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة. وكانوا كلما تخالفت النسخ فى موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفـة ووضعوها فى نص الكتاب ، وقيـدوا ما بقى من الروايات فى الهوامش ، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منهـا ، واستنتجوا اصطلاحات حدسية ، يخالفون بها ما هو مروى فى النسخ ، الا أنهم فى كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ، ولا قواعد متبوعة ، لأنهـم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً فى تصحيح الكتب ، وأى الطرق تؤدى إليه ، وأيها لا تؤدى. بل قد تؤدى إلى غرض باطل فاسد :

وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص (Text criticism) ونشر الكتب القديمـة . وكان أول ما وصلوا إليه

من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية، فألفت المقالات والكتب فى فن نقدالنصوص[1] :

هذا ما انتهى إليه علم الآداب القديمة فى ناحية الآداب الغربية . أما المستشرقون فقد استعملوا — بعد زملائهم بمدة — تلك الأصول، وتلك القواعد فى نقد الكتب العربية والشرقية غير أنهم لم يؤلفوا فى ذلك تآليفا خاصا، ولذلك يصعب دراسة علم نقد النصوص ونشر الكتب القديمة على من لا يعرف آداب اللغات القديمة : اليونانية واللاتينية ، فإنه إذا راجع الكتب المؤلفة فيه لم يفهمها ، مع أن النصوص الواردة فيه من اللاتينية واليونانية :

وكان أول من ألف فى هذا الفن المستشرق الألمانى الدكتور Bergstraesser فى محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية فى كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١ ، وهى الأساس الذى بنى عليه هذا الكتاب .

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية، عند نقده لكتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتى ، فى العددين ٢٧٧ ، ٢٨٠ من مجلة الثقافة، القاهرة ، ١٩٤٤ ؛ وأعاد نشر المقالين فى كتابه « فى الميزان الجديد » الذى صدرت طبعته الأولى فى العام نفسه .

وبعد ذلك أخرج المستشرقان الفرنسيان بلاشير وسوفاجيه ، تحت رعاية جمعية « جيوم بوده » كتيباً بالفرنسية فى هذا الموضوع تحت عنوان « قواعد نشر النصوص وترجمتها »[2] ، ولكنه لا يشتمل إلا على قواعد مختصرة ، ينقصها أمثلة توضحها من المخطوطات القديمة ، وقد صرف جزءاً كبيراً من هذا الكتيب للعناية بقواعد ترجمة الكتب العربية إلى الفرنسية .

---

(١) انظر مثلا *P. Collomp. La Critique des textes, Paris, 1931*

(٢) R. Blachère et J. Souvaget, Regles pour edition et traductions des textes Arabs, Paris, 1945. ثم أعيد طبع صورة فوتوغرافية له سنة ١٩٥٣

وعندما أراد المجمع العلمى العربى بدمشق، نشر « تاريخ مدينة دمشق » ، وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر، فى مقدمة الجزء الأول منه الذى نشر فى دمشق سنة ١٩٥١ ؛

وتحدث الدكتور إبراهيم بيومى مدكور ، عن بعض قواعد النشر فى مقدمته التى وضعها « لكتاب الشفاء » لابن سينا ، ص ٣٨ – ٤٢ ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

وأخيراً نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتيباً فى هذا الموضوع بعنوان « تحقيق النصوص ونشرها » ، القاهرة ، ١٩٥٤ (١٣٧٤ هـ) وهذا الكتاب كما يذكر مؤلفه فى مقدمته هو ثمرة كفاحه وتجاربه فى نشر النصوص القديمة ، وهو مجهود لا بأس به ولكنه مع ذلك لم يحـــط بالموضوع ، وقد أعيد طبعه سنة ١٩٦٥ ، وكتب على غلافه (تمتاز بإضافات هامة) ، وإن كانت لا تختلف فى جوهرها عن الطبعة السابقة .

ونشر الدكتور صلاح المنجد « قواعد تحقيق النصوص » فى الجزء الثانى من المجلد الأول من « مجلة معهد المخطوطات العربية » ، القاهرة ، ١٩٥٥ ص ٣١٧ – ٣٣٧ ، أشاد فيهـــا بفضل المستشرقين وسبقهم فى وضع أسس هذا العلم . وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التى ذكرها فى مقاله من نهج المستشرقين الألمـــان،ومن خطة جمعية جيوم بوده الفرنسية ومن قواعد المحدثين والقدامى فى ضبط الروايات ، ومما نشر فى هذا الموضوع من قبل .

* * *

وينقسم هـــذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب : الأول فى النسخ : والثـــانى فى النص. والثالث فى العمل والاصطلاح .

الباب الأول

النسخ

إن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً ؛ فمنها ما لا قيمة له أصلا فى تصحيح نص الكتاب ، ومنها ما يعوّل عليه ويوثق به . ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب ، متبعاً فى ذلك قواعد منها :

١ — أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة ؛

٢ — والواضحة أحسن من غير الواضحة ؛

٣ — والقديمة أفضل من الحديثة ؛

٤ — والنسخ التى قوبلت بغيرها أحسن من التى لم تقابل ، إلى غير ذلك ؛

والقاعدتان الأخيرتان أهم من غيرهما ، فإن النسخة التى قيست بغيرها نفيسة وقيّمة ؛ إلا أنه يجب مراعاة أن لهذه القواعد شواذ منها :

١ — كتاب «اللمع فى التصوف» لأبى نصر عبد الله بن على بن محمد بن يحيى السراج الطوسى الصوفى المتوفى سنة ٣٧٨هـ والذى نشره «نيكلسون» Reynold Alleyne Nicholson فى ليدن سنة ١٩١٤ ، وله مخطوطتان كتبت أقدمهما سنة ٥٤٨هـ ، وكتبت الأخيرة منهما

سنة ٦٨٣ هـ . والقديمة — وإن كانت غير كاملة فى الظاهر — فيها نقص فى مواضع كثيرة تبلغ ثلث الكتاب ، والموجود من هذه النسخة مرتب على ترتيب غير مفهوم ، فبنى الناشر طبعته على النسخة الحديثة ، ولم يستعمل النسخة القديمة إلا فى تصحيح النص .

٢ — وهناك كتاب آخر هو « عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » لموفق الدين أبى العباس أحمد بن القاسم بن أبى أصيبعة بن خليفة السعدى الخزرجى . الذى نشره المستشرق مولر August Müller فقد ألف ابن أبى أصيبعة هذا الكتاب سنة ٦٤٣ هـ بدمشق وما زال يجمع من كتب الأخبار والطبقات ، ويزيد على كتابه الأصلى ويغير ما وجد فيه من الأغلاط حتى توفى إلى رحمة الله سنة ٦٦٨ هـ . ويظن أن بعض تلامذته أو نساخ كتابه زادوا على مسوّدته بعد وفاته وغيروا فيها ، ولا نستطيع أن نميز بين زيادات المؤلف وتغييراته ، وبين ما زاده تلاميذه ونساخ كتابه أو غيّروه ، وقد عمد الناشر إلى إيراد كل ما وجده فى نسختين أو أكثر مما وجده من الروايتين لكى لا يسقط شيئاً من متن الكتاب ، ولكى ينتفع أهل هذا الفن بما أضيف إليه من زيادات .

وأقدم نسخة لهذا الكتاب كتبت سنة ٧١٢ هـ . أى بعد وفاة مؤلفه بأقل من نصف قرن ، ولكنها كثيرة الخطأ ، وأحسن منها نسخة أخرى أحدث منها بثلاثة قرون كتبت سنة ١٠١٧ هـ ، فهى وإن كانت فاسدة فى بعض أجزائها إلا أنه يظهر أنها نسخت من أصل قديم قيّم ، لأن أخطاءها قليلة .

فنتبين مما تقدم أن قدم التاريخ للنسخة ليس وحده مبرراً لتفضيلها ، ولهذا نحتاج إلى حجج أقوم وأثبت من تاريخ النسخة ، منها :

من هو كاتبها ؟ فالأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده ؛ وفى هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقاً بين مسوّدة المؤلف ومبيضته ، فالمسودة قريبة إلى الأصل ، إلا أنها فى كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذى وصل إليه المؤلف فى مبيضته ، مثال ذلك كتاب

« الوافى بالوفيات » للصفدى المتوفى سـنة ٨٦٤ هـ فيوجد منها ثمانية أجزاء من مسودته يظهر فيها عدم الفراغ منها لأن التراجم غير مرتبة . وكذلك كتاب «المقفى»(١) للمقريزى نجد فيه زيادات على الهامش ، و تصحيحات للمؤلف تدل على أنه لم ينتسه بعد من تأليفه للكتاب ؛

وأهم من ذلك أن يكون الذى نقل النص ثقة مشهوراً بفضله وعلمه كما هو الحال فى كتاب « الخيل » لأبى المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبى المتوفى سنة ٢٠٤ أو سنة ٢٠٦ الذى نشره ليفى دلا فيدا(٢) فقد بقيت منه نسخة واحدة نسخها أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمـد بن الخضر المعروف بابن الجواليقى اللغوى الشهير المتوفى سنة ٥٣٩ هـ :

ثم إن لكل عالم مشهور طالباً نقل عنـه سماعاً أو استملاءاً أو استنساخاً ، وهذه الطرق كلها جيدة كافية بشرط أن يبذل الأسـتاذ جهده فى التصحيح ، وأن يبذل الطلبة جهدهم فى الكتابة ، وأن لا يجيز الأستاذ الكتاب إلا بعد قراءته كله ، إذ أن بعض المؤلفين القدماء كانوا يجيزون المؤلفات لأناس لم يحضروا إليهم فى دروسهم ، فأمثال هذه الإجازات لافائدة فيها ، فإن لم نجد مثل هذا المخطوط ، فالمخطوط الذى نسخه عالم ثقة ، أو كان فى حوزة عالم أو أكثر من الثقاة ، فقد كان يعتبر أنه يشتمل على نص موثوق به ؛

وكان كتاب المسلمين يشيرون غالباً إلى وجود نسخ المخطوطات التى كتبت بخط مشاهير المؤلفين فى أماكن بعينها ، وفى عصور بعينها ، وقد بقى عدد لا بأس به من

(١) منه ثلاثة أجزاء فى ليدن تحت رقم ٨٧٠ وقطعة بها مناقب أحمد بن حنبل تحت رقم ١١٠٣ وجزء فى باريس تحت رقم ٢١٤٤ وآخر فى ميونخ تحت رقم ٩٥٧

(٢) كتاب نسب الخيل فى الجاهلية والاسلام نشره :

G. Levi Della Vida, Les Livres des chevaux de Hišām Ibn Al-Kalbi, Leyde, 1928 وقد نشره أحمد زكى باشا فى مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣١ م (= ١٣٤٩ هـ) .

أمثال هـــذه المخطوطات التى كتبت بخط مؤلفيها إلى يومنا هذا . والمرجح أن علماء العرب كانوا أكثر تقديراً لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها عن علماء الغرب .

هذه هى مرتبة العـــالم والطالب ، ودونهما بكثير مرتبة النساخ الذين كانوا يكتسبون معاشهم من نسخ الكتب ، فان كثيرين منهم كان يهمهم سرعة الانتهاء من الكتاب ، وحسن منظره ، مثـــال ذلك « تسمية ولاة مصر » ، « قضـــاة مصر » للكندى ، اللذان نشرهما Rhubon Guest فالنسخة الوحيدة لهذين الكتابين نسخت ســـنة ٣٢٤ هـ ، وهى جميلة الخط ، ظريفة ، مشكولة ، غير أن إهمال كاتبها وجهله ظاهر من إسقاط وغلطات شنيعة .

وكان النساخ من جهلهم لا يفهمون شيئاً مما كانوا ينسخونه من الكتب فى كثير من المواضع ، وشر ذلك فى اللغة العربية أكثر منه فى اللغات الأجنبية ، لأن حروف اللغـــات اللاتينية مثلا تكتب حرفاً حرفاً ، أما الخط العـــربى فحروفه متصل بعضها ببعض ، لذلك فإن الناسخ لا يكاد ينسخ نسخاً صحيحاً إلا ما يفهم معناه . ولهذا نشاهد كثرة التحريف فى الأعلام ، وهذا مشهور يشاهد فى الكتب التاريخية ، ونحن نستعمل هذه الحالة كمعيار للكتب العربية التى يوجد بها أعلام ، فإذا وجدنا أن النسخة يقل فيها التحريف والتغيـــير فى أسماء الأعلام ، كان من الجدير بنا أن نثق بها فى سائر النص ، مثال ذلك كتاب ببس "Pappus" فى الاعظام المنطقة والصم ، وهو المقالة العاشرة من كتاب إقليدس فى الأصول ، ترجمة أبى عثمان الدمشقى ، كتبه أحمد بن محمد ابن عبد الجليل بشـــيراز . وقد نشر المستشرق الأمريكى Thomson مع المستشرق الألمـــانى Junge هذا الكتاب فى باريس[1] عن نسخة واحدة كان الفراغ منها فى شهر

---

(١) *Pappus, Commentair sur les 10 livres des elements D'Euclide*
منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٠ رياضة ، ٢٧٢٧٧ عمومية وآخرها . تمت المقالة الثانية وتم تفسير المقالة العاشرة من كتاب أوقليدس نقل أبى عثمان الدمشقى . كتبه أحمد بن محمد بن عبد الجليل بشيراز فى شهر جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلثمائة .

جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلثمائة ، ومع ذلك فنحن لا نجـد فيها أى تحريف لأسماء الأعلام اليونانية فى الكتاب مثـل ، ببس Pappus اسم المؤلف نفسه ، وثا اطيطس الاثينى Theattetos ، وابلونيوس الجليـل Apolonèos ، وبوثاغورس وأوقليدس إلى غير ذلك من الأسماء .

هذا ما يخصنا من شخصية الناسخ ؛ أما الأصل المنقول عنه ، فقد يذكر فى آخر النسخة فى بعض الأحيـان شىء عن تاريخ كتابتها،أوعن المخطـوط الذى استنسخ منه الناسخ،مثال ذلك كتاب «الأخبار الطوال» للدينورى الذى نشره المستشرقان فلاديمير جيورجاس Vladimir Guirgass، إجناس كراتشكوفسكى Ignace Kratchkovsky فى ليـدن سـنة ١٨٨٨ ، فقـد بقى لذلك الكتاب ثلاث نسـخ : الأولى فرغ من نسخها فى خمسة عشر يوماً آخرها يوم الأحد مستهل صفر سنة ٦٥٥ هـ ؛ والثانية سنة ١٠٠٠ هـ ؛ والثالثة سنة ١٠٦١ هـ : فالنسخة الأولى ناقصة من آخرها ، ولكن سجل بهـا تاريخ الفراغ من نسخها ، وفى الثانية ما يدل على أنها نقلت من النسخة الأولى ، فكاتب الأولى هو عمر بن أحمد بن عابدين المؤرخ المشهور المعروف بكمال الدين . وفى النسخة الثالثة ما يفيد نقلها عن الثانية، أو عن الأولى ، والأرجح كونها منقولة عن الثانيـة ، فانه لو كان نقلها عن الأولى مباشرة لكان التطابق بين كلامه وكلام ناسخ النسخة الثانية غريباً ،وكثيراً ما يفعل النساخ مثل ذلك فينسخون ـ مثلا ـ تاريخ النسخة الأولى ولا يذكرون تاريخ النسخة الثانية إما سهواً وإما للغش رغبة فى الترويج ، وهذا يفضى إلى التضليل إذا لم ينتبه إليه الناقد .

ومما يقوم مقام ذكر أصل النسخة فى آخرها ذكر الإسناد فى أولها : مثال ذلك كتاب مجمـوع الفقـه للإمام زيـد بن على الـدين الـذى نشره جـريفينى

Griffini [(١)] ، ففي أول النسخ جميعها أو أكثرها أسانيد يستفاد منها تقارب النسخ بعضها من بعض ، وتقارب أصولها ، فإذا عكسنا الأسانيد حصلنا على أنساب كل النسخ وهي هذه على الترتيب :

(١) زيد بن على ، (٢) أبو خالد عمرو بن خالد الواسطى ، (٣) إبراهيم ابن الزبرقان التيمي ، (٤) نصر بن مزاحم المنقرى العطار ، (٥) سليمان بن إبراهيم ابن عبيد المحاربي ، (٦) أبو القاسم على بن محمد النخعي .

هذه الأسماء الستة متفقة في كل النسخ ، ثم تفترق في النسخة السابعة ، وقد رمز لها برمزي A.B

A.B

A — B

عبد العزيز بن إسحق البغدادى — أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيبانى

وتتفق النسخ الباقية في الطبقات التالية أيضاً إلى الثالثة عشرة .

(٨) أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن على النيسابورى :

(٩) أبو القاسم الحكيم عبيد الله بن عبيد الله بن أحمد الحسكانى .

(١٠) الحكيم أبو الفضل وهب الله بن الحكيم عبيد الله الحسكانى ،

(١١) الشيخ فخر الدين زيد بن الحسن البيهقى البروقنى :

---

(١) *Eugenio Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn ʿAli (VIII sec CR) la Più' antica raccolta di legislazione e di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, testo Arabo publicato sui manoscriti Iemenici della Biblioteca Ambrosiana con introduzione Storica, apparato critico e indici analitica, Milano, 1919.*

مجموع الفقه عن الإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن على بن الحسين بن على بن أبي طالب — تأليف أبي القاسم عبد العزيز بن إسحق بن جعفر البغدادى .

(١٢) شرف الفقهاء أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكنّى :

(١٣) القاضى العلامة أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى الصنعانى .

ولا تحتوى نسختان منها ورمزهما C و F على طبقة من هذه الطبقات والثانية تتفق فى الطبقة الرابعة عشرة ثم تختلف فى الخامسة عشرة ثم تنقسم إلى ثلاثة فروع أولها :

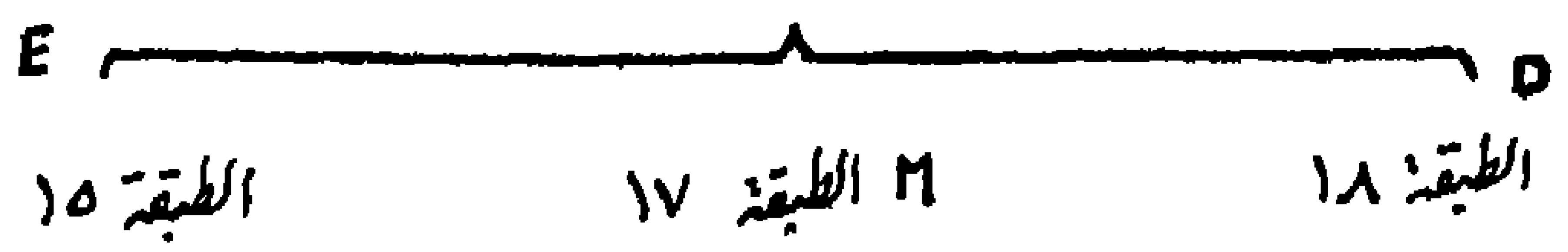

فيجوز أن نرسم تناسب هذا الكتاب فى الجدول التالى :

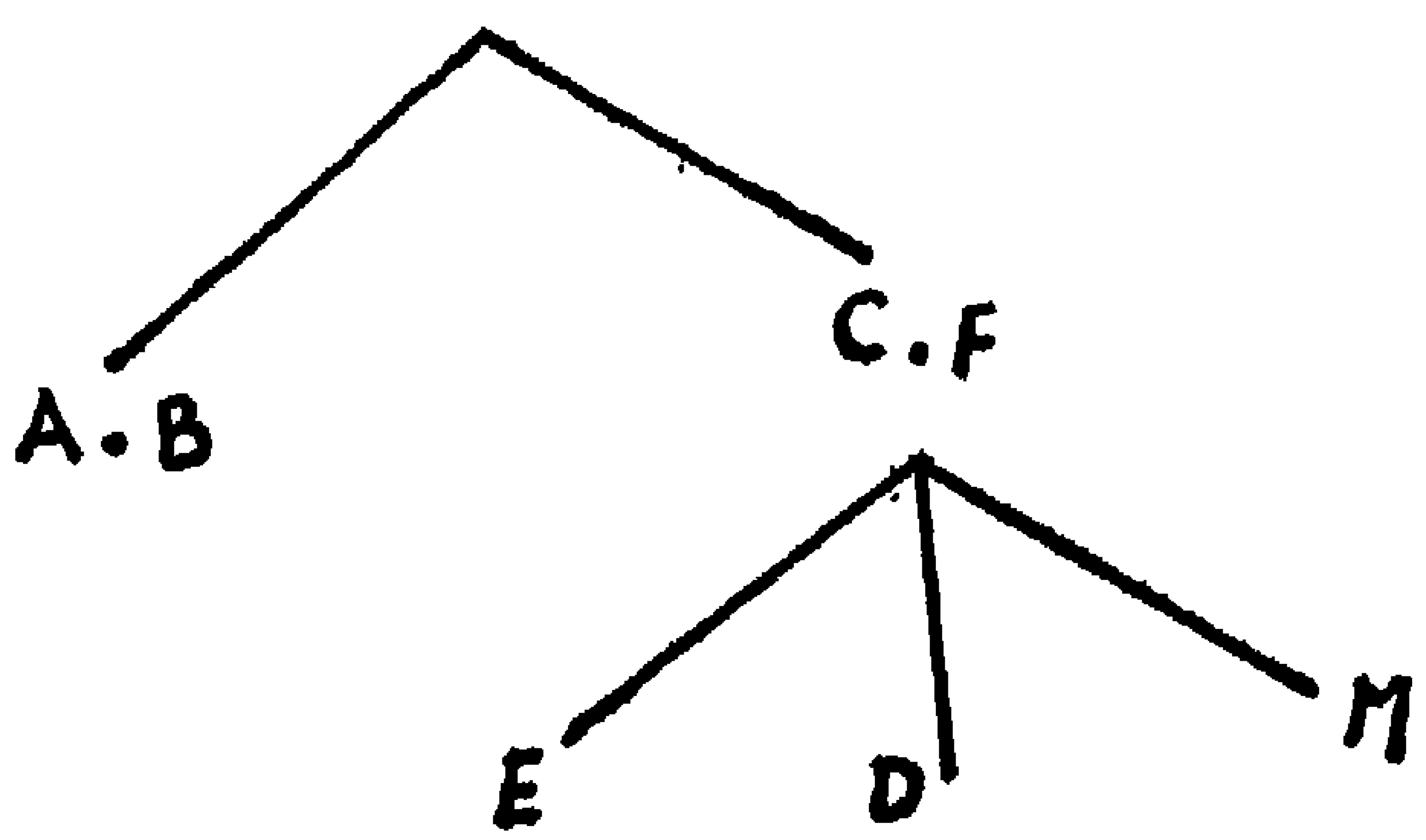

وقد أدت بنا مسألة الأصل المأخوذ منه النسخة إلى مسألة تناسب النسخ ؛ فنرى فى هذا المثال أن النسختين A وB أصلهما واحد فهما مجموعة مستقلة عن غيرها أو عشيرة (Famille) وأن المجموعة E و D و M أصلها النص الموجود فى نسختى C و F ، ولا يحتاج إليها فى نص الكتاب لأن نصها فى C وF .

أما كتاب « الأخبار الطوال » فأصل النسخة الثانية موجود ، وهى الأولى ، فلا نحتاج إلا إلى النسخة الأولى وحدها . فان كل نسخة أصلها موجود عندنا لا تعتبر فى تصحيح النص . ولهذه القاعدة شواذ من ذلك أنه كثيراً ما ينقص من النسخة

الأصلية نص يوجد أثناء استنساخ النسخة الثانيــة ، مثل ما وجد فى كتاب « الأخبار الطوال » ، فلا شك أن اعتبار النسخة الثانية لازم .

ومن ذلك أيضاً كون النسخة الأصلية قد نقص منها شىء بعدما استنسخ منها نسخة أخرى ، مثال ذلك كتاب « الوزراء » لأبى الحسن هلال بن المحسن بن إبراهيم الصابى الكاتب المتوفى سـنة ٤٤٨ هـ . الذى نشره : أمدروز H. F. Amedroz [1] ، وبقى لنا الجـزء الأول ، ويوجد لهذا الكتاب نسختان : الثانية مأخوذة من الأولى . غير أن الأولى كانت كاملة عندما استنسخت منها الثانية ، ثم نقص أولها وآخرها ، فكان الأساس فى الكتاب كله هو النسخة الأولى ، ولا تعتبر قيمة الثانية إلا فيما نقص من الأولى فى أولها وآخرها ، حيث قامت الثانية مقام الأولى فى هذه الأماكن .

وقد تكون النسخة الثانية قد قورنت بنسخة أخرى غير الأولى ، ولذلك تكون النسخة الثانية مهمة ، ففى هذه الحالة لا يوجد عندنا فى الحقيقة أصل النسخة الثانية ، ومن هنا تكون النسخة الثانية بمنزلة نسخة مستقلة .

أما النسـخ الأربع الموجودة لكتاب مجموع الفقه A و B و C و F فليست أخوات بل الأولى والثانيـة منها A ، B كبنات عم لاستنباط أصلهما المشترك بينهما ، وكذلك ينبغى أن نقابل C ، F . فيجب النظر فى كل عشيرة على حدة قبل المقابلة بين العشائر .

وكان ذكر اسم المكتبة المحفوظ فيها المخطوط يعتبر وسيلة إضافية لزيادة الاطمئنان إلى هذا المخطوط ، وتطبيقاً لذلك أورد اليونينى وتبعه القسطلانى المكان الذى تحفظ فيه المخطوطات التى رجعا إليها لكتاب صحيح البخارى [2] . ولم يشع استعمال هذه الطريقة

---

(١) طبع بيروت سـنة ١٩٠٤ ومن مخطوطاته جوتا رقم ١٧٥٦ ويرجع إلى القرن الرابع عشر الميلادى وهو ناقص ، ومخطوط المكتبة الأهلية بباريس رقم ٥٩٨١ (عربى) .

(٢) ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى للقسطلانى ١ : ٤٠ وما بعدها .

إلا فى وقت متأخر نسبياً ، إذ أن المخطوطات العربية الأولى خالية من أمثال هـــذه البيانات ، فيتبين من ذلك أن لتحقيق أصل النسخ شأناً كبيراً .

هذه هى العلامات الظاهرة فى نقد قيمة النسخة ، ويوجد إلى جانبها دلائل باطنة :

الدلائل الباطنة :

إن تناسب النسخ قد يتبين من دلائل ظاهرة كالأسانيد أو ما ذكره الكاتب عن الأصل الذى نسخ منه الكتاب ، وكثيراً ما تفقد الدلائل الظاهرة ، فيجب على الناقد أن يبحث عن دلائل باطنـــة : وأهمها الإخلال ، والتقديم والتأخير ، ثم الأخطـــاء (الغلطات) .

لأنه إذا انفكت ورقة من الكتاب ، ثم وضعت فى غير موضعها ، أو سقطت بعض ورقات ، ثم نسخ الكتاب من النسخة التى وقع التبادل بين أوراقها ، وقع فى الثانية بالضرورة تقديم أو تأخير أو خلل لا يظهر له سبب فى النسخة الثانية ، لأن الخلل فى النسخة الثانيـــة يكون فى أى موضع من وسط الصفحة ، بينما يكون فى النســـخة الأولى بين ورقتين ، أى فى آخر ورقة وأول الورقة التالية . مثـــال ذلك ديوان قيس بن الخطيم الذى نشره Thaddäus Kowalski فى ليبزج سنة ١٩١٤ ، وله نسختان الأولى قديمة كتبت سنة ٤١٩ هـ (١) وهى محفوظة فى الآستانة ، والثانية حديثة كتبت فيما يظهر بعد منتصف القرن التاسع عشر وهى محفوظة فى دار الكتب المصرية ، وقـــد سقطت من النسخة الأولى بعض ورقات قبيل آخر الكتاب ، واجتهد أحـــد الأدباء فى سد الخلل ، فأدخل فى موضع الورقات الساقطة ست ورقات جديدة كتب فيها بعض ما كان فى الورق الساقط من النسخة الأصلية ، ولم نعرف من أى النسخ نقل ذلك ؛ غير أنه لم يعثر على كل

---

(١) هـــذا هو تاريخ الديوان المرافق فى المخطوط وهو ديوان حسان بن ثابت ويظن أن ديوان قيس قد كتب معه .

ما سقط فترك الباقى خالياً ، والنسـخة المصرية تشتمل على كل مايوجد فى نسـخة الآستانة، وتنقص كل ما ينقص منها ، غير أنه لا يظهر فيها سبب هـذه الحالات وعلتها . فيتبين من ذلك أن النسخة المصرية قد نقلت عن نسـخة الآستانة إما مباشرة أو بواسطة نسخ نقلت عن نسخة الآستانة .

ومما يماثل سقوط ورقة أو ورقات، سقوط سطر عند نسخ الكتاب، لأن الناسخ بعد إتمام السطر لا يبدأ بما بعده ، بل يجاوز سطراً كاملا ويبتدئ بالثالث ، مثال ذلك كتاب آثار البلدان لزكريا بن محمد القزوينى المتوفى سنة ٦٨٢ هـ وهو القسم الثانى من كتاب « عجائب المخلوقات » الذى نشره Ferdinand Wüstenfeld فى مدينـة Gottingen سـنة ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ويوجد له نسـختان : تاريخ الأولى سنة ٧٢٩ هـ . منقولة عن نسخة بخط المصنف تاريخها ذى الحجة سنة ٦٧٤ هـ . وتاريخ الثانية سنة ٩٣٠ هـ ومحفوظة بمكتبة ليدن . فنجد فى الثانية ما نصه : « والآن يجتمع بها حجيج الشام، السبت صيد السمك » وهو كلام عديم المعنى تماماً . وفى النسخة الأولى تقع كلمة « الشام » آخر السطر ، وكلمة « السبت » أول السطر الثالث ، فسقط سطر كامل ونصه: « ومصر من جاء بطريق البحر وهى القرية التى ذكرها الله تعالى حاضرة البحر كانت أهلها يهوذا حرم الله تعالى عليهم يوم »[1] ، فتبين أن النسخة الثانية مأخوذة من الأولى أو من نسخ متوسطة بينهما .

وأما الغلطات التى تدل على كون النسخة مأخوذة من غيرها فيوجد لها مثال فى كتاب آثار البلدان ، فالنسخة الأولى فيها خط الهامش ستر الألفات التى فى أول الأسطر ، فتلك الألفات ناقصة فى النسخة الثانية لأن الناسخ لم يرها . ويدل هذا على ما دل عليه سقوط السطر من كون النسخة الثانية قد أُخذت من الأولى . وفى كل ذلك بقيت

(١) آثار البلدان ص ١٠٢ س ٢ — ٤ فى حديثه عن مدينة « أيلة » .

النسخ الأصلية وما حدث فيها من التقديم والتأخير أو النقص والخلل، ويتضح منها طريقة حدوث الخلل فى النسخة الثانية .

وأكثر وقوعاً من هذه الحالة توافق النسختين فى الخطأ ، وليست إحداها منسوخة من الأخرى ، بل نقلت كلتاهما عن نسخة ثالثة ، ونستدل على ذلك بالنسخ المنقولة عنها . مثال ذلك ديوان عمــر بن أبى ربيعة الذى نشره Paul Schwarz فنجــد أن كل النسخ تتفق مع بعضها فى خلل بسيط ، فمن الواجب أن نفترض أنها كلها نسخت من نسخة واحدة ، إما مباشرة ، وإما عن نسخ لم تصل إلى أيدينا ، وكانت النسخة الأصلية قد أكلها الدود ، أو العث فى بعض المواضــع ، أو محى خطها فى البعض الآخر :

ومثال آخر كتاب « الآثار الباقية » للبيرونى المتوفى سنة ٤٤٠ هـ ، فكل النسخ تتفق فى الخلل الكبير والصغير ، وفى الغلطات الكثيرة ، فاستدل Sachau الذى نشر الكتاب فى ليبزج سنة ١٩٢٣ على أن النسخة الأصلية التى أخذت منها كل النسخ كانت غير مجلدة ، رتبت بعض الكراريس فيها على ترتيب معلوم ، وانفك بعض الأوراق منها فوضعت فى غير موضعها ، وكان ظهر الكراريس ممسوحاً ، وهوامش الأوراق مخرومة ، وقل فيها التنقيط والتشكيل .

ومما يجب الالتفات إليه أن النسخة الواحدة لا تؤخذ أحياناً من أصل واحد بل من عدة نسخ ، وبخاصة إذا نقص من أحدها شىء وكملها أحد، وأخــذ الناقص من نسخة أخرى، كما حدث فى «ديوان قيس بن الخطيم »، وكذلك كتاب « المحتسب » لابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . فالنسخة الموجودة منه فى مكتبة راغب باشا فى الآســتانة (١)

(١) يوجد فى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٧٨ قراءات ، وقد كتبت الخاتمة فى الورقة الأخيرة رقم ١٦٩ ظهر « كتبه محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد المغربى الأندلسى بثغر الاسكندرية رحمه الله فتم عشية يوم الأحد التاسع عشر من شهر المحرم عام ثمانية وعشرين وخمس مائة » .

كان قد سقط منها جزء كبير من الكتاب فى بعض الأماكن ، ثم جمعها كاتب ثان وأكمل هذا الخلل ، فأخذ الجــزء الناقص من أصــل غير معروف ، ويظهر ذلك من اختلاف الخطين ، ولهذا السبب ينبغى أن يتنبه الناقد إلى كل فرق فى الخط فى كل ورقة ؛ إلا أن اختلاف الأصلين لا يظهر فى كل حالة ، فلو أن ناسخاً مثلا قد نسخ كتاب «المحتسب» من النسخة المذكورة لكانت مكتوبة بخط واحد مع أن نصها مأخوذ من أصلين .

وقد يأخذ الكاتب نفسه قسما من كتاب وقسما من كتاب آخر لعلة من العلل ، مثال ذلك « كتاب الفهرست » لابن النديم[1] المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . فإن إحدى النسختين المأخوذتين من مكتبة فى الآســتانة . أخذ قسمها الأول من النسخة الثانية المحفوظة فى تلك المكتبة ، وأخذ قسمها الثــانى من نسخة وجدها الأستاذ Ritter حوالى ســنة ١٩٣٠ م . فى مكتبة شهيد على باشا ؛ ولا ندرى لمــاذا استنسخها الناسخ من أصلين مختلفين .

وفى بعض الأحيان تصحح النسخة على نسخة غير تلك التى نسخت منها ، فيحصل نص له أصلان ، أى نص ممتزج ، والقاعدة أن النسخ ذات النصوص الممتزجة يمتنع نسبتها كما يمتنع تقسيمها على العشائر . وقد ذكرنا كتاب « المجموع فى الفقه » المنسوب إلى الإمام زيد بن على وقلنا إنه يظهر من الأسانيد انقسام النسخ إلى عشيرتين ، وهذا يحتاج إلى استدراك لأن العشيرتين لا تختلفان من جهة الخلل والخطأ ، بل من جهة أن نسخ العشــيرة الثانية لا يوجد فيها أكثر ما يذكر فى النسخة الأولى من كلام زيد ابن على ، بل تقتصر نسخة العشيرة الثانية على أحاديث النبى وكلام على بن أبى طالب ،

(١) الذى نشره Gustav Flügel فى ليزج فى جزأين ظهر الأول سنة ١٨٧١ ويشتمل على النص ، وظهر الثانى سنة ١٨٧٢ ويشتمل على مقدمة وملاحظات وفهارس .

فكتاب «المجموع فى الفقه» عبارة عن كتابين فى الحقيقــة جُمعا معاً ، ويحتوى الأول على مواد واسعة لا توجد فى الثــانى ، وهذا يدل على اختلاف الإبرازات ونسبتها إلى اختلاف النسخ .

الإبرازات :

الإبرازات هى المرات المختلفة التى يظهر أو يُبرز فيها الكتاب edition و recension وتطابق الإبرازة فى زماننا الطبعة ، فكثير من الكتب العربية أبرزت مرات ، وبين كل من هذه الإبرازات وبعضها فروق ، لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة داوم على تصحيحه ، وتوسيع مضمونه ، وإضافة الملحقات إليه . وإبراز الكتاب فى الزمان المــاضى كان يحدث إما باهداء نسخة منه إلى رجل رفيع القدر أُلّف له الكتاب ، و إما بالإذن باستنساخ الكتاب ، أو إملائه على الطلبة. ولمــا كان المؤلفون لا يطلعون على كل ما يُنسخ من كتبهم كثر عدد الإبرازات وزاد احتمال وقوع الفرق بينها ؛ مثــال ذلك كتاب « دُرّة الغواص فى أوهام الخــواص » للحريرى الذى نشره Heinrich Thorbeke فى ليبزج سنة ١٨٧١ . وبين نسخ الكتاب نسختان قديمتان الأولى نسخت سنة ٥٨٤ هـ وهى محفوظة فى ميونيخ ، والأخرى كتبت سنة ٦١١ هجرية ، أى أن أقدمهما كتبت بعد قرن من وفاة المؤلف فاختلفتا فى الألفاظ دون المعانى ، فيغلب على الظن أن كلا منهما منسوخة من نسخة استملاها طالب فى الدرس فى حياة المؤلف ، فيدل الفرق على أن المؤلف كان يبدل اللفظ الواحد بغيره مرات أثنــاء التــدريس .

وكان الكتاب يُبرز أحيــاناً بعد وفاة المؤلف مرة أو مرات مع بعض الشرح والتفسير ، أو مع إلحاق شىء جديد به بعد أن يُضم إليه ما جمعه غيره من الملحقات .

ففي حالة اختلاف الإبرازات يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها، ولو فعل لأحدث شيئاً لم يكن موجوداً من قبل، لأن وظيفته العلمية هي المحافظة على كل ما يروى بدون استثناء . وهذه القاعدة يشارك فيها علم نقد النصوص علم القراءات القرآنية . ومن أصول النشر منع التلفيق ، وهو أن يجمع القارئ وجوهاً وطرقاً مختلفة فينتقل من قراءة إلى أخرى .

فإذا سأل سائل أي الإبرازات تستحق أن تنشر نقول :

إن للناشر أن يؤثر النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على التي أبرزت بعد وفاته ، ويؤثر المسهبة على المختصرة ، والمصححة على التي فيها خلل ، والتي لها نسخ كثيرة على التي نسخها قليلة . فإن خالف الناشر هذه القواعد وجب عليه أن يخبر القارئ بمزايا الإبرازات التي يتركها وأن يبين له خصائصها .

فإذا كانت هناك إبرازتان كل واحدة منهما مهمة ، والفرق بينهما كبير لا يمكن إيضاحه بإيجاز ، فالأولى نشرهما جميعاً . مثال ذلك كتاب الحيل والمخارج لأبي بكر أحمد بن عمرو (أو عمر) بن مُهَيْر الشيباني الخصاف المتوفى سنة ٢٦١ هـ . الذي نشره الأستاذ يوسف شاخت في هانوفر سنة ١٩٢٣ ، فقد وجد الناشر له إبرازتين : حجم إحداهما أكبر بكثير من حجم الأخرى ، مع أن القصيرة ليست مختصرة من المطولة . فآثر طبع النسختين معاً [(١)] .

ونورد الآن أمثلة أخرى لبعض الكتب التي لها إبرازات كثيرة :

من ذلك رسالة حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ إلى علي بن يحيى في « ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم » الذي نشره الأستاذ برجستراسر

---

(١) الأولى من صفحة ٣ - ١٥٠ ، والثانية من ص ١٥١ إلى ٢٠٧

فى ليبزج ١٩٢٥[١] . فقد أبرزه حنين سنة ٢٤١ هـ لأول مرة ، ثم زاد عليه ماترجم بعد ذلك إلى اللغة السريانية والعربية من الكتب الطبية اليونانية ، وأبرز الكتاب مع الزيادات ثانية سنة ٢٤٩ هـ كما ذكر هو نفسه ذلك فى آخر الكتاب[٢] . ونعرف للكتاب نسختين ، وينقص من الأولى كثير مما يوجد فى الثانية ، وتتخالفان تخالفاً ظاهراً فى الأسلوب فهما إبرازتان للكتاب ، غير أن كلا منهما يذكر فيه إبراز حنين للكتاب ، فمن المحال أن تكون الإبرازة الأولى هى الأولى والثانية هى الإبرازة الثانية ، بل نرى من التدقيق ومن كلام كاتب النسخة الثانية أن حنيناً بعد أن أبرز الكتاب ثانية لم يزل يزيد فيه ويصحح ، فالنسخة الأولى أخذت بعدما زاد حنين فى الكتاب وقبل أن يصحح أسلوبه ، فهى عبارة عن إبرازة ثالثة . والنسخة الثانية كما ذكر الكاتب فى آخرها مأخوذة من نسخة أبى الحسن على بن يحيى المنجم الذى أهدى إليه حنين الكتاب ، وهذه النسخة كان أبو الحسن على بن يحيى أو غيره قد زاد فيها بعض الزيادات بعد وفاة حنين ، فهى إبرازة رابعة بعد وفاة المؤلف ، ونظراً لذلك نشر الناشر الكتاب عن النسخة الثانية ، وقيد ما تختلف فيه النسخ الأخرى ، وكتب بحثاً فى المقارنة بين الإبرازات ، سواء من ناحية المعنى أو من ناحية الألفاظ .

* * *

---

(١) *G. Bergsträsser, Hunain ibn Isḥāq über die syrischen und arabichen Galenübersetzungen, zum ersten Mal herausgegeben uud übersetzt, Leipzig, 1925.*

(٢) ص ٢ ٥ من النص العربى س ٦ : ولم يبق علىّ إلا أن أخبر فى أى حدّ من سنى وضعت هذا الكتاب لأنى أرجو أن يتهيأ لى فيما بعد ترجمة كتب لم أترجمها إلى هذه الغاية إن وُسِّع لى فى العمر، والذى أتى علىّ من السنين فى الوقت الذى كتبت فيه هذا الكتاب ثمان وأربعون سنة وهى سنة ألف ومائة وسبع وستين من سنى الاسكندر (= ٨٥٥/ ٥٦ م) ، وأنا أقدر أن أثبت ذكر ما يتهيأ لى ترجمته مما لم أترجمه ، ووجود ما لم أجده إلى هذه الغاية فى هذا الكتاب أولا فأولا مع السنة التى يتهيأ ذلك فيها إن شاء الله . ثم زدت بعد ذلك فى سنة ألف ومائة وخمسة وسبعين من سنى الاسكندر فى شهر آذار ما ترجمته منذ ذلك الوقت إلى هذه الغاية ... راجع أيضا ص ١٨ من الكتاب .

و من ذلك كتاب «عجائب المخلوقات» للقزويني الذي نشره المستشرق الألماني Ferdinand Wüstenfeld ، كما ذكرنا من قبل[١]. وقد نشر المستشرق الألماني Julius Ruska نقداً له وترجمة لبعض فصوله[٢]، فبين روسكا أن نسخ الكتاب تنقسم إلى أربع إبرازات : الأولى أبرزها المؤلف نفسه سنة ٦٦١ هـ ونسخها عديدة ، وبعضها قديم ، وأقدمها كتب سنة ٦٧٨ هـ وذلك قبل وفاة المؤلف[٣]، والثانية أهداها المؤلف سنة ٦٧٤ هـ إلى المؤرخ علاء الدين محمد ابن عطاء الملك الجويني[٤]، وكان عاملاً على العراق ، وهذه الإبرازة أوسع من الأولى ، غير أنه لا يوجد لها إلا نسختان مأخوذتان من أصل واحد[٥]. ثم أبرز الكتاب مرة ثالثة بعد وفاة المؤلف ، وزيد فيه كثير مما هو بعيد عن فكر المؤلف وغرضه في الفصلين السابع والثامن عن أجناس الإنسان ، وعن الفنون المختلفة . ولم يبق من هذه الإبرازة إلا ترجمة فارسية لها[٦].

ثم أبرز بعض العلماء الكتاب مرة رابعة ، فاستعان بالنسخة الثالثة المزورة وزاد فيها بعض معلومات مفيدة[٧]. وكان الواجب على الناشر أن ينشر الكتاب كما ألفه المؤلف في الإبرازة

(١) انظر ص ٢٣ من هذه المحاضرات .

(٢) انظر *J. Ruska, Ḳazwinistudien, (Son ouvrage Kitāb ʿagāʾib al mahlukāt, Der Islām Yahrg. IV Heft 1 p. 14-66, Heft 3 p. 236-262, Strassburg, 1913 Mitt z Geschichte der Med. u. Naturw. XIII, 1914 p. 183.*

(٣) *J. Rusk, Das Stein buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al-Ḳazwini, übersetzt und mit Anmerkungen.*

(٤) وتوجد لهذه الإبرازة نسخة فى مكتبة جوتا تحت رقم ١٥٠٦/٧

(٥) وفى الإبرازة الثانية بعض تغيير فى الأسلوب والتراكيب وأقدم نسخها محفوظ فى مونخ تحت رقم ٤٦٤ ، وقد طبعت على هامش كتاب حياة الحيوان للدميرى فى القاهرة سنة ١٣٠٩

(٦) سقط من الإبرازة الثالثة فصل عن الشياطين رغم ذكره فى جميع الفهارس ، ومما يلفت النظر أن ما جاء فيها يرجع إلى الإبرازة الأولى فى أغلب الأحيان ، وقد سقط من نسخة F المقدمة والخاتمة وبعض قطع وذلك من خطأ الناسخ وقد أضيف إليها فصلان جديدان هما الفصل السابع عن اجناس الانسان والثامن عن الفنون المختلفة ، والصحيفتان الأخيرتان بخط مختلف هو خط أحمد التكرورى . وقد ذكر وستنفلد فى صفحة ٥ من المقدمة أن أحمد التكرورى هو مؤلف الكتاب وذلك خطأ . ولهذه الإبرازة عدد من المخطوطات : واحدة فى *Bodl* رقمها ٨/٣٩٧ ، وثانية فى جوتا رقم ٣٨٧ وثالثة فى فينا فهرس ج٢ رقم ٥٠٦ / ٧

(٧) وهى تحت عنوان «تحفة الكائنات» أو «مرآة الكائنات» وقد بقى منها مخطوط محفوظ فى مكتبة جوتا رقم ١٥٠٨ .

الأولى ، وأن يذكر الزيادات المهمة التي جاءت في الثانية ، وأن لا يلتفت إلى الإبرازة الثالثة ولا إلى الرابعة. غير أن الناشر قد بنى طبعته — لسوء الحظ — على الإبرازة الثالثة والرابعة مع زيادات من الإبرازتين الأولى والثانية ؛ ولا عذر له في ذلك إلا كون الطبعة قديمة ظهرت سنتي ١٨٤٨ — ١٨٤٩ ، وكان ذلك قبل نشأة علم النصوص ونقد الكتب :

* * *

ومن ذلك كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » لابن أبي أصيبعة المتوفى سنة ٦٦٨ هـ ، أبرزه المؤلف أولا سنة ٦٤٠ هـ ، ثم أبرزه ثانياً مع زيادات كثيرة قبيل وفاته ، وبعض النسخ الإبرازة الثانية مأخوذة من مبيضة في دمشق الشام ، وبعضها من مبيضة ومسودة بعد وفاة المؤلف . ثم ألف محرّر ما بين الإبرازتين فنتج عن ذلك إبرازة ثالثة. وبذلك تنقسم النسخ على الصورة التالية .

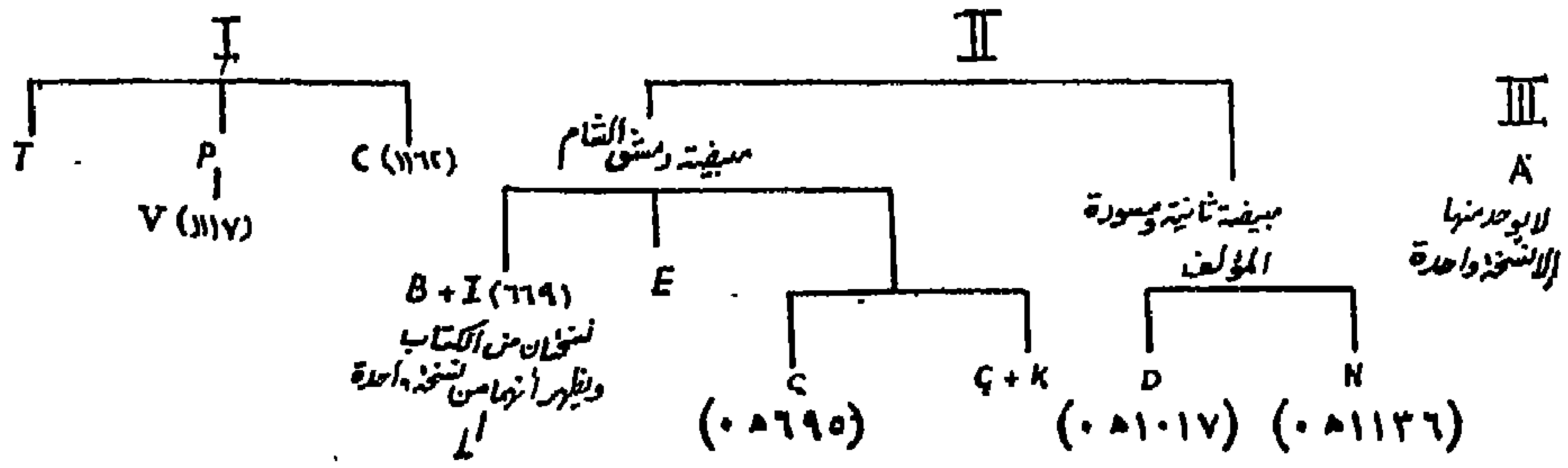

وقد اختار الناشر August Müller الإبرازة الثانية ، وله في ذلك حق لأن نسخها أكثر من نسخ الإبرازتين الأخريين ، وبينها نسختان قديمتان ، ومع ذلك تطابق الإبرازة الثانية كل ما يوجد عند المؤلفين المتأخرين مقتبساً من كتاب ابن أبي أصيبعة ، ثم أورد الناشر كل الاختلافات الموجودة في هيئة الكتاب وإبرازاته في بيان يذكر فيه أين توجد كل قطعة من قطع الكتاب. فيمكن القارئ أن يتبين في أي لحظة ما كتبه المؤلف أولا ، وما زيد عليه فيما بعد :

ومسألة الإبرازات أصعب فى بعض الحالات من غيرها من المسائل ، ونذكر لذلك حالتين :

الأولى : أن يكون الكتاب شائعاً بين العوام ولا يروى بين الأدباء :

والثانية : ارتقاء الكتاب إلى أوائل تاريخ الآداب العربية .

أما الأولى وهى الكتب الشائعة بين العوام فمنها كتب الحكايات ، مثل كتاب « ألف ليلة وليلة » ، وكتب الأمثال مثل كتاب « كليلة ودمنة » ، فنجد القصاص أنفسهم يغيرون ويسقطون ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود فى الكتاب ، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب ، فمن المحال تقسيم النسخ على عشائر وإبرازات مُعيّنة ، بل تفترق إلى أجناس مبهمة لكثرة الفروق فى كلّ ، فيلزم ناشر أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنساً منها ، وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس وينشرها مع التصحيح ما أمكن ، ثم يصف باقى نسخ هذا الجنس ، ويبين المهم منها ، ويصف كذلك الأجناس الأخرى ، وليس الغرض هنا الحصول على الهيئة الأولى للكتاب ، لأن ذلك محال وبخاصة فى أمثال كتاب « ألف ليلة وليلة » الذى لا نعرف له مؤلفاً ولا تاريخاً ، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه .

والحالة الثانية — وهى ارتقاء الكتاب إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية — أهم من الأولى وأصعب ، وذلك لأن الناس لم يكونوا يعرفون معنى الكتاب ، ولا التأليف ، بل كانوا يحدثون الأحاديث ، ويروون الأشعار ، ثم شرعوا يكتبون لا يريدون التأليف بل تذكيراً لأنفسهم ، وأحياناً كانوا يأذنون لبعض أصحابهم فى نسخ هذه الصحف ، وكان الناسخ ينسخها أحياناً لنفسه ، فيُسقط منها مالا يخصه ،

ويضيف إليها من منبع آخر ، ولا يذكر أن الذى ينسخه منقول من كتاب المؤلف ؛ وأكثر الكتب المنسوبة للقدماء لم يبرزها مؤلفهـــا فى هيئة معينة ، بل ألّفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه ، أو مما يجده مقيداً بخطه .

وكان بعض التلاميذ يبرز فى بعض الأحيان ما استملاه من أستاذه فى هيئة كتاب وينسبه إليه ، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره ، أو أخذه من مصادر أخرى وينسبه لنفسه ، ويذكر فيه أستاذه فى بعض الأماكن ، ويغفله فى البعض الآخر ؛ وفى أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يبرزون فى آن واحـــد ، كتاباً واحداً لأستاذ واحد ، فنجد كتباً عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد ، ولكنها تختلف فى عباراتها ومضمونها وترتيبها . مثال ذلك « كتاب الموطأ » للإمام مالك بن أنس[1] المتوفى ســـنة ١٧٩ هـ . الذى نعرف له خمس عشرة رواية أجازها الإمام كلهـــا أو أكثرها ، وقيل إن الإمام أجاز بعضها من غير أن يكون راويها سمع شيئاً من الكتاب ، والخلاف بين تلك الروايات عظيم ، فرواية أبى مصعب الزهرى[2] المتـــوفى ســـنة ٢٤٢ هـ . كانت تشتمل على مائة حديث لا توجد فى غيرها . وقد وصلت إلينا روايتان فقط أشهرهما رواية يحيى بن يحيى المصمودى[3] المتوفى سنة ٢٣٤ هـ . والثانية رواية محمـــد بن الحسن الشيبانى الحنـــفى[4] المتوفى ســـنة ١٨٩ هـ . وهى أصغر من الأولى ينقص منها بعض ما يوجد فى النسخة الأولى وتختلف عنها فى الترتيب حتى أن الأبواب فيها غير متطابقة :

---

(١) ولد سنة ٩٣ هـ . على الأشهر وقيل سنة ٩٠ هـ . ومات وسنه حوالى ٨٥ سنة ودفن بالبقيع (مقدمة الزرقانى على شرح الموطأ . ودائرة المعارف الإسلامية) .

(٢) أبو مصعب بن أحمد بن أبى بكر بن القاسم بن الحارث الزهرى (مقدمة الزرقانى) .

(٣) أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس بن شملال بن منغايا الليثى أصله من البربر من قبيلة يقال لها مصمودة ، ولى بنى ليث فنسب إليهم . توفى فى رجب سنة ٢٣٤ هـ . ودفن بمقبرة بظاهر قرطبة (ابن خلكان طبعة مصر ٢ : ٢٨٥ — ٢٨٦)

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى بالولاء الفقيه الحنفى توفى برنبويه قرية من قرى الرى .

والمثال الثانى مسند الإمام أبى حنيفة[1] المتوفى سنة ١١٩ أو سنة ١٢٠ هـ ، غير أن هذا المثال يختلف عن الموطأ من جهة ، ذلك أننا قد وجدنا أن الرواة الذين رووا الموطأ عن مالك كلهم أو أكثرهم من تلاميذ الإمام مالك نفسه ، أما رواة أبى حنيفة فقد عاشوا فى زمان غير زمانه ، وأقدمهم أبو محمد عبد الله بن يعقوب الحارثى البخارى[2] المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، وهو غير المحدث المشهور ، ويدل ذلك على أن مسند أبى حنيفة لم يجمعه تلاميذه من لسانه ، بل جمعه المتأخرون من كتب الفقه الحنفى ، ومما يؤيد ذلك الرأى ما نعرفه من أن شأن الأحاديث النبوية كان يسيراً عند أبى حنيفة مع عظمه عند مالك . ويتفق موطأ مالك ومسند أبى حنيفة فى أن لكل منهما روايات وإبرازات مختلفة لا يمكننا من أن نحكم على أن إحداها صحيحة والأخرى غير صحيحة .

* * *

ومثال ثالث كتاب المخارج فى الحيل لمحمد بن الحسن الشيبانى[3] . وكتاب الحيل والمخارج لأبى بكر أحمد بن عمر الخصاف[4] المتوفى سنة ٢٦١ هـ . وقد نشر الأستاذ شاخت كلا الكتابين ورتب جدولا فى تعلق الروايتين بعضهما ببعض.

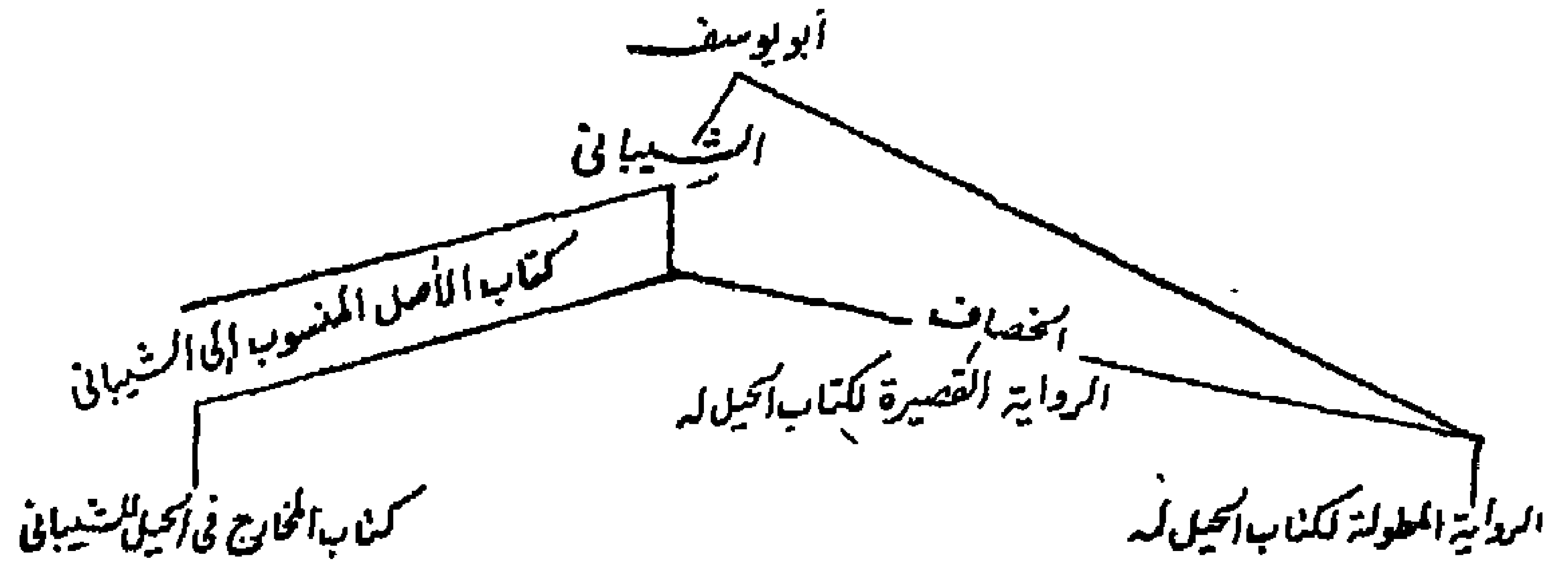

(١) هو الامام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه ، الامام الفقيه الكوفى مولى تيم الله بن ثعلبة ، كانت ولادته سنة ٨٠ هـ وقيل سنة ٦١ والأول أصح . وتوفى فى رجب وقيل فى شعبان سنة ١٥٠ هـ وقيل سنة ١٥٣ هـ والأول أصح . وكانت وفاته فى بغداد فى السجن .   (٢) المعروف بعبد الله — أنظر كشف الظنون ص ١٦٨٠

(٣) *J. Schacht, Das Kitab al-mahārig fil-ḥijal de Muhammad ibn al-Ḥassan as-Šaibāni, Leipzig 1930.*

ويليه رواية أخرى لهذا الكتاب لشمس الأئمة أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى .

(٤) *J. Schacht, Das Kitāb al-ḥiyal ual-mahārig des Abū Bakr Aḥmad ibn 'Umar ibn Muhair aš-Šaibānī al-Ḫaṣṣāf, Hannover, 1923.*

ومعنى هذا الجدول أن أبا يوسف ألف كتاباً فى الحيل فاقتبس بعضه الشيبانى وزاد عليه فصار كتاباً منسوباً للشيبانى ، ونعرف له روايتين : ولم يصلنا إلا إحداهما ، وتكوّن تلك الرواية باباً من كتاب الأصل المنسوب للشيبانى ، ونجدها كتاباً على حدة. وذلك أن أحد المتأخرين جمع ما كان يروى للشيبانى بالفكر ،وصنّف منه كتاباً كبير الحجم جعل عنوانه « كتاب الأصل » وكان هذا بعد زمان ابن النديم ، ففى الفهرست ذكر أسماء الكتب الصغيرة التى نسبت إلى الشيبانى وركّب منها كتاب الأصل. ولم يذكر كتاب الأصل نفســه ، ثم اقتبس الخصّاف كتاب الشيبانى كله إلا القليل منه ، غير أنه لم يذكر الشيبانى مطلقاً وإنما أسقط بعض المواضع التى ذكر فيها الشيبانى أنه أخذها عن أبى يوسف . ولو كان ذلك قد وقع لدلّ على أن الشيبانى هو مؤلفه ، لأن من المعلوم أن الشيبانى روى عن أبى يوسف ، ومن هذا نرى أن الخصاف سرق كتاب الشيبانى واستملكه لنفسه . ومثل هذا نادر الوقوع بالنسبة لما ذكرناه من قبل ، من كون القدماء لم يؤلفوا الكتب بأنفسهم بل رواها بعض تلاميذهم وصنفوها ، غير أن فكرة أن الكتاب ملك للمؤلف لا يجوز استملاكه لغيره لم تكن معروفة فى ذلك الزمن . وقد قلنا إن أبا يوسف ألف كتاباً ، وألف الشيبانى كتاباً آخر. وكان الأصح أن نقول : رُوى لأبى يوسف كتاب ورُوى للشيبانى كتاب آخر وقد وصلتنا روايتان لكتاب الخصاف إحداهما وهى القصيرة صحيحة ، والثانية مطولة زيد فيها من بعض المصادر بينها كتاب أبى يوسف الذى هو أصل هذا الفن كله :

* * *

والأمثلة السابقة كلها مأخوذة من علمى الحــديث والفقه ، وبقى علينا أن نورد أمثلة من كتب اللغة والشعر :

فكتاب «الإبل» للأصمعى المتوفى سنة ٢١٦ هـ الذى نشره الأستاذ هفنر A. Haffner يوجد له روايتان ، تحتوى الثانية على أكثر ما يوجد فى الأولى ، ومواد أخرى يبلغ قدرها

ضعف ما تحتوى عليه الرواية الأولى ؛ فالأغلب أن عالماً غير معروف زاد على ما كان مروياً عن الأصمعى فى موضوع الإبل ، فالكتاب كما نشاهده فى الرواية الثانية لم يؤلفه الأصمعى وإن صح أن ينسب مضمونه إليه فيما نعرف .

وكتاب « النوادر » لأبى زيد المتوفى سنة ٢١٤ أو ٢١٥ هـ[1] . زواه أبو الحسن الأخفش المتوفى سنة ٣١٥ هـ أو سنة ٣١٦ هـ وذلك بعد وفاة المؤلف بقرن ولم يصل إلينا إلا هـذه الرواية للكتاب ، وربما كان الأخفش هو جامع ما روى عن أبى زيد فى النوادر ، فصنّف كتاباً فى ذلك نسبه إليه .

* * *

ومما يختلف حاله عن المثالين السابقين كتاب « العين » المنسوب للخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ . فإنه لا شك فى أن الخليل لم يؤلف الكتاب نفسه ، ولا رُوى عنه كل ما يذكر فيه أو أكثره ، ولكن واحداً من أصحابه وربما كان الليث بن رافع بن المظفر المتوفى سنة ١٨٠ هـ ألف الكتاب على أسلوب وترتيب سمعه عن الخليل ، واستعان على ذلك ببعض مارواه الخليل نفسه من متون اللغة والمفردات إلى جانب الكثير مما رواه غيره ، ونسب بعض المتأخرين الكتاب إلى الخليل ، وذلك صحيح من جهة أنه ابتدع القاموس المرتب على نظام مخارج الحروف ، ونسبه بعضهم فى الحقيقة إلى الليث بن رافع ، وصحّ ذلك لأن الغالب أنه هو مصنف الكتاب .

وكتاب « فحولة الشعراء » للأصمعى ، لم يؤلفه الأصمعى أيضاً بل صنفه أبو حاتم السجستانى المتوفى سنة ٢٥٠ هـ ، فجمع فيه ما كان سمعه عن الأصمعى فى هذا الموضوع ، ولم يصل الكتاب إلينا إلا فى رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ . فيدل هـذا على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فانه لم يجزه إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة .

---

(١) وقيل سنة ٢١٦ هـ وكانت وفاته بالبصرة وعُمّر عمرا طويلا حتى قارب المائة وقيل ٩٣ سنة وقيل ٩٥ سنة وقيل ٩٦ سنة .

وكذلك الحال فى كتاب «طبقات الشعراء» لابن سلام الجمحى المتوفى سنة ٢٣١هـ. الذى نشره هل،[١] فيذكر للجمحى فى فهرست ابن النديم كتابان: الأول طبقات الشعراء الجاهليين ، والثانى طبقات الشعراء الإسلاميين ، وهذا يوافق ما ذكرناه من أن كتب الشيبانى الصغيرة قد جمعت بعد زمان ابن النديم فى كتاب كبير واحد . ويذكر صاحب الفهـــرست الكتابين مرة أخرى فى أخبار أبى خليفة بن الفضل بن الحباب ابن أخت الجمحى ، فيدل ذلك على أن أبا خليفة بن الفضل هو الذى صنفه مما سمعه عن خاله الجمحى ، ووصلت إلى زمان محمد بن يحيى القاضى .

* * *

وكـــل ما ذكرناه من الأمثلة حتى الآن عن مسألة معنى الكتاب ، وعن التصنيف والتأليف مأخوذ — كما رأيتم — من النثر ومن الكتب العلمية الخاصة ، أما الشعر الجاهلى ، والمخضرم ، والإسلامى ، والأموى ، فالبعد بين ما قاله الشاعر وبين ما دوّن ، أطول من البعد بين ما قاله الجمحى فى الطبقات وبين الكتاب المنسوب إليه ، وذلك من جهات منها بعد العهد بين الشعراء القدماء وبين الذين جمعوا دواوينهم ، فالدواوين الستة التى نشرها W. Ahlwardt تحت عنوان «كتاب العقد الثمين فى دواوين الشعراء الستة الجاهليين»[٢] وهى دواوين النابغة ، وطرفة ، وعنترة ، وزهير ، وعلقمة ، وامرئ القيس جمعها الأصمعى ، وبين عهدهم وبين عهد الأصمعى أكثر من قرنين ، ولم يصل إلينا مما جمعه هو إلا رواية واحدة ، هى رواية الأعلم الشنتمرى المتوفى سنه ٤٧٦هـ : وذلك بعد وفاة الأصمعى بقرنين ونصف قرن ، فلا نهاية لإمكان وقوع التغييرات عن عمد أو بغير عمد ، بل إن وقـــوع التزويرات فى تلك المدة الطويلة أمر ممكن إلى أبعد حد :

(١) *Josef Hell, Muḥammad ibn Sallām Al-Gumaḥi, die Klassen der Dichter, Leiden, 1916.*

(٢) *W. Ahlwardt, The dèvans of the six ancient Arabic poets, Ennābiga, ʿAntra, Tharafa, Zuhair, ʿAlqama and Imruʾulqais, London, 1870.*

ومن أسباب اضطراب رواية الشعر أن القصيدة الطويلة لم يشتهر منها إلا الأبيات القليلة التي تدور على ألسنة الناس ، وينسى قائلها أحياناً وتنسب إلى غيره، ويتأثر بذلك كله راوي القصيدة الأصلية التامة، أضف إلى ذلك كل ماجمعه نقاد الشعر القدماء من سرقات الشعراء وما غيره الشاعر نفسه إذا كان ينشد شعره مرات .

ثم إن الشعر يختلف عن غيره من كتب النثر من جهة ذهنية الذي جمعه، فأبو حاتم جامع كتاب « فحولة الشعراء» كان تلميذاً للمؤلف وهو الأصمعي ، وكان يوافق المؤلف في أكثر آرائه، ويبره بر التلميذ للأستاذ فلا يخشى أن يكون قد غيّر كلام أستاذه أوزوّره . والأصمعي جامع كثير من الدواوين القديمة، وكان ناقداً للشعر والشعراء ، فعاير الشعر بمعياره وأخضعه لسلطته وحكمه، ومن المؤكد أنه هو وأمثاله كانوا يسقطون مالا يرونه صحيحاً ولا لائقاً بالشاعر الذي ينسب إليه؛ مثال ذلك أن ديوان الأعشى(1) الذي نشره جاير Rudolf Geyer في لندن سنة ١٩٢٨ . وصل إلينا منه روايتان إحداها تبلغ خمس عشرة قصيدة، والثانية تحتوي على قصائد وقطع كثيرة سواها بينها قطع مشهورة، فلا يصدق أن جامع الرواية الأولى لم يعرفها ؛ فيظهر من ذلك أن جامع الرواية الأولى أسقط بعض ما كان منسوباً للأعشى لأسباب لا نعرفها يقيناً ، وربما كان جامع هذه الرواية هو الأصمعي ، ولا يُستبعد أن نقاد الشعر كانوا يُغيّرون ويصححون مالا يعجبهم وماكان خطأ ، وهذا كله معلوم ، وهذه الحالات كانت معروفة ، وقد أدت إلى المسألة المشهورة التالية :

هل الشعر الجاهلي جاهلي حقاً ؟ أو هو مزوّر كله ؟ ولا حاجة إلى الكلام عن هذه المسألة الآن ، غير أنه يلزمنا أن ننبه إلى أن هذه الحالة لم تقتصر على الشعر الجاهلي بل تعدته إلى شعر الأمويين ، إلا أن بُعد العهد بين الشاعر وجامع الديوان في الشعراء

(1) له مخطوط في الاسكوريال ٤ ١٣ ورقة — مخطوط في القاهرة (فهرس دار الكتب ج ٤ ص ٢٤٠ ومخطوط في ليدن (رقم Or. ٢٠٢٥) ومخطوط في المكتبة الأهلية بباريس(ملحق ٢١٦٨ عربي) .

الأمويين أقل من نظيره فى دواوين الشعراء الجاهليين. مثال ذلك ديوان عمر بن أبى ربيعة، فان ناشره شفارتز P. Schwarz قد حلّل كل ما يوجد فى الديوان من أفكار شاعره تحليلا دقيقاً. واستنتج من ذلك أنه قد سقط من الديوان أشياء كثيرة، نعرف من كتاب الأغانى أن ابن أبى ربيعة كان يذكرها فى شعره، وأظهر أن جامع الديوان كان لا يوافق على ما يُحكى عن الشاعر من الطيش وخفة العقل، فأسقط كثيراً مما كان يراه هو مكروهاً من جهة الدين أو من جهة الأدب .

والخلاصة أن المقيّد فى النسخ قد يكون بعيداً عن الأصل ، أى عما قاله المؤلف نفســه فى بعض الأحيان .

* * *

وظيفة الناشر :

ونتساءل : ما وظيفة الناقد أو الناشر فى تلك الحالات؟ وما الغرض الذى يجب أن يقصد إليــه ؟

إن وظيفة الناشر هى الرجوع إلى الأصل، وهو كلام المؤلف نفسه، وقد ذكرنا أن الأصل فى بعض الحالات أصلان أو أكثر، وذلك إذا كان المؤلف قد أبرز الكتاب مرات، وكانت الإبرازات تختلف بعضها عن بعض، وقلنا إنه ينبغى أن يختار الناشر واحدة منها ولا يمزج بعضها ببعض، ولكن الصورة التى أمامنا على عكس ذلك، لأن الأصل فى الحالات التى نتكلم عنها الآن مفقود، فالناشر مضطر إلى أن يأخذ الروايات المنقولة عن الأصل، وقد يوجد مع الأصل آثار أخرى غير النسخ الكاملة، فنجد مثلا أبياتاً لا نهاية لعددها مدونة فى كتب النحو واللغة والأدب ، وكثيراً ما تؤخذ من رواية غير رواية الديوان التامة التى وصلت إلينا . فيمكننا أن نقابلها بما هو مقيد بالديوان كما نقابل نسخة بنسخة ، فقد نعثر على الحقيقة ، أو على ما هو أقرب من الأصل الذى

يقرأ فى الديوان ، غير أن ذلك ينحصر فى أبيات قليلة فى كل قصيدة ، فاو اتبعنا فى ذلك ما يروى فى غير الديوان . لمزجنا به شيئاً ليس منه ، وأحدثنا رواية جديدة لم تكن موجودة فيه ؛ فيلزمنا بمقتضى القاعدة التى تمنع مزج النصوص فى الدواوين، الاقتصار على رواية واحدة هى رواية الديوان ، ولا نحيد عنها إلا فيما هو خطأ ظاهر حدث فى نَسْخ النسخ من تحريف أو غيره ، فان خطأ الناسخ يحيد بالنسخة عن الأصل وهو الرواية المتبوعة .

هذا هو واجب الناشر والناقد من جهة التفكير النظرى . ومن ناشرى الدواوين من لم يكتف بإدخال الروايات الخارجة عن الديوان ، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين، وهذا لا يجوز أبداً، ولا يفعله إلا من لم يتفكر أنه من المحال استخراج صورة أصلية لقصائد امرئ القيس كما صدرت عن لسانه ، ولا نستطيع أن ننشر إلا الصورة التى قيدها راوى الديوان، وأن نمنع ما يروى خارج الديوان : ويجوز لنا أن ننتقد الروايات وأن نؤثر الأليق . ولكن لا يجوز لنا أن ندخل فى الديوان ما لم يرو فيه .

الرواية الثانوية :

وما ذكرناه الآن من كون الكثير من الأبيات أو القطع المتفرقة مروية فى كتب الأدب والمعاجم يؤدى إلى مسألة الرواية الثانوية ، وذلك أن نسخة الكتاب نسميها روايَة أولية ، وما هو بمنزلة النسخة نسميه رواية ثانوية وهى الفرع ، وهى أنواع منهـــا :

الشرح : فالشرح إذا احتوى على المتن فهوعبارة عن نسخة أو إبرازة للكتاب ، ولكن الشارح كثيراً ما يُهذب المتن قبل شرحه ، ويصحح ما يراه خطأ ، فتلك

التصحيحات حدسية غير مروية. فإذا كان المصحح قد أصاب فى حدسه فلا ضرر وإلا أصبحت الرواية غير أصلية . والشرح الذى لايذكر فيه إلا بعض كلمات المتن شأنه شأن النسخة الناقصة .

الترجمة : ومما يقرب من النسخة الترجمة إلى لغة غير لغة الأصل . وتراجم التراث العربى ليست مهمة من جهة نقد النصوص ، فبعض الكتب العربية ترجم إلى بعض اللغات الإسلامية كالفارسية والتركية ، وبعضها — وبخاصة كتب الفلسفة والطب ، والطبيعيات — ترجم إلى العبرية والسريانية ، وتوجد تراجم حبشية وقبطية . وقدر التراجم وقيمتها يتدرجان كتدرج قدر النسخ وقيمتها : فأنفس التراجم ما صدر عن رجل يعرف اللسانين معرفة تامة، يفهم العربية ومادة العلم الذى يترجم فيه فهماً كاملا، لا يغير معنى الأصل ولا أسلوبه بل يتبعه محافظاً عليه ما مكنته اللغتان، وهذا الجنس من الترجمة نادر جداً وبخاصة فى التراجم العربية ، فكثير من التراجم الفارسية لا يطابق الأصل مطابقة تامة، بل يقاربه أحياناً ، ويبتعد عنه فى الأسلوب والعبارة أحيانا أخرى، مثال ذلك ترجمة « تاريخ الطبرى » الفارسية فإنها تخالف الأصل، تسقط بعضه وتغير بعضه الآخر ، وإذاً فلا قيمة لها أصلا من جهة تصحيح الأصل العربى . ومثال آخر ترجمة « قاموس المحيط » للفيروزبادى إلى اللغة التركية، فهى وإن كانت نافعة كقاموس عربى تركى ، فان قيمتها بالنسبة لتصحيح الأصل قليلة ، ولا نحتاج إليها كثيراً فى تصحيح الأصل العربى لكثرة نسخه ، وعلو شأن بعضها .

وأما التراجم اللاتينية للكتب العربية التى ظهرت فى القرون الوسطى، فكان أكثر مترجميها لا يعرفون العربية ، بل يعرفون اللاتينية فقط ، فتكاد تراجمهم لا تفهم فى بعض الأماكن . وأكثر تراجم الكتب العربية لا يستفاد منها الآن . ومن أمثال ما يستفاد من ترجمته فى تصحيح الأصل كتاب «تدبير الرجل لمنزله» المنسوب للفيلسوف

اليونانى Bryson فيوجد لهذا الكتاب ترجمة عربية مختصرة نشره عنها الأب لويس شيخو . ثم نشره Plessner ثانيــة مع ترجمتين قديمتين : إحداهما عبرية والأخرى لاتينية ، فصحح بعض ماوقع فى الأصل العربى من الخطأ مستنداً فى ذلك إلى الترجمة العبرية ، لأن الترجمة اللاتينية لا تفيد شيئاً فى تصحيح النص العربى ، إذ أن أصلها كان مختصراً غير المختصر الذى تحتوى عليه النسخة العربية .

وكما أن الترجمة بمنزلة نسخة ثانوية للأصل ، فكذلك الأصل بمثابة نسخة للترجمة ، فالتراجم العربية للكتب غير العربية ، وبخاصة اليونانية والبهلوية — أى المؤلفة باللغة الفارسية الوسطى — كثيرة مهمة ، فناشر ترجمـــة عربية لأحد كتب أرسطوطاليس أوجالينوس يستطيع أحياناً أن يصحح الترجمة بمقابلة الأصل إن كان موجوداً ، وأهم التراجم ما يفقد أصله ، فتقوم الترجمة مقامه ، ولا يليق بالناشر أن يصحح الترجمة طبقاً للأصل مخالفاً نسخ الترجمة . مثال ذلك كتاب «صورة الأرض» للخوارزمى الذى نشره مجيك (Mžik) فتاريخ تأليفه ٤٢٨ هـ وأكثر مادته مأخوذة من كتاب الجغرافية المشهور الذى ألفه بطليموس ، غير أن الخوارزمى لم يرجع إلى الأصل اليونانى للكتاب بل استعان بنسخ من ترجمة عربية له ، إذ أن كتاب «صورة الأرض» غاص بأسماء أمكنة يونانية عديدة يكثر فيها التحريف ، ولا يجوز تصحيحه عن الأصل اليونانى لأنه لاشك أن الخوارزمى وجد هذه الأسماء محرفة فى مصادره .

ومن الرواية الثانوية للكتاب — سوى الشرح والترجمة — يوجد : المختصر ، والنبذ ، ونظم الكتاب المنثور ، واقتباس ما يوجد من آثار الكتاب الواحد فى كتاب آخر .

* * *

الاقتباس :

والاقتباس على حالتين : الأولى أن يكون المؤلف قد اقتبس شيئاً ممن قبله والأصل محفوظ عندنا ، والثانية أن يكون من بعده هو الذى اقتبس منه ، وذلك كثير الوقوع

فى الآداب العربية . مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت الحموى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ الذى نشره مرجليوث ، فأكثر مادة ذلك الكتاب موجودة فى الكتب التى اقتبس منها ياقوت ، فلم يتمكن النـاشر من نشر الكتاب لقلّة نسخه إلا بمقابلة المصادر التى أخـذ عنها ياقوت ، وبعض الكتب المتأخرة «كبغية الوعاة » للسيوطى .

وكتاب حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ « فيما ترجم من كتب جالينوس وما لم يترجم » ، فذكر حنين عند الكلام عن كل كتاب أولا اسم الكتاب ، وموضوعه ، وعدد مقالاته ، وموضوع كل واحد منها ؛ ثم ذكر هل ترجم الكتاب إلى السريانية أو إلى العربية ، ومن ترجمه . فاستنسخ ابن أبى أصيبعة فى كتاب « عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » كل ما قاله حنين عن جالينوس وعن كتبه ، وهو الفصل الأول من الكتاب ، فيكون كتاب «عيون الأنباء» مصدراً للجزء الأول من الكتاب ، صنف فيه فهرساً لجالينوس .

وجاء ابن النديم فى « الفهرست » فاقتبس من كتاب حنين أسماء كتب جالينوس المترجمة إلى العربيـة فقط ، وأسماء الذين ترجموها ، فيكون كتاب « الفهرست» بمنزلة أصل من أصول كتاب حنين .

* * *

وإذا كان مؤلف الكتاب قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر والأصل موجود عندنا ، فينبغى أن يحذر الناشر كل الحذر من إدخال أى زيادة يجدها فى الأصل بدون الرجوع إلى الكتاب ، فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التى يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذى أخذها منه ، وربما كان قد غير اللفظ الأصلى عن عمد ؛ فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ ، لغيرنا الكتاب ، وأدخلنا فيه ما ليس منه ، ووظيفة الناشر هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف ، لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه

فيجب علينا أن نصحح أخطاء النساخ ولا يحق لنا أن نصحح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ، إذ لو عمدنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف، وربما كان المؤلف قد وجد فى النسخة التى تحت يده، غير ما نجده نحن الآن فى نسخ الكتاب الذى اقتبس منه. ومثال ما قلناه الآيات القرآنية التى يؤتى بها، فلا يجوز أن يصحح الناشر حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ فى نسخ مصاحفنا اليوم ، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين ، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم ؛ فيكون التصويب تغييرا لكلام المؤلف وتباعداً عنه .

* * *

ومن أمثلة ذلك كتاب « المفصل » للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ الذى نشره Broch ويوجد فى نسخه غلطات فى بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر، فلا شك أن الزمخشرى نفسه قد أخطأ فيه، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور «بالكشاف»، ومن النساخ والشراح من ينبه على ذلك ، فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف .

الاقتباس فى الشعر :

أما الشعر فالحال فيه مثلها فى النثر، إلا أن أبيات الشعر المشهورة كانت تنشد مرات لا تعد، فالروايات الثانوية أوفر فى الشعر منها فى النثر، حتى لا يكاد يوجد لدواوين الشعر روايات أولية أبداً، لأنه لم يصل إلينا نسخ لديوان جمعه قائله، أو جمعه له أحد فى زمانه، أو تُرك بعضه عند جامع الديوان. والقاعدة فى نشر الشعر هى نفس القاعده المعمول بها فى النثر، وهى أن الرواية الأولية ترجح على الثانوية ، ولا يستعان بالرواية الثانوية فى تصحيح الأولية إلا عند وجود الاضطراب أى الخطأ البين الذى حدث فى الاستنساخ .

ولهذه القاعدة هنا سبب خاص بالشعر وهو أن أبيات الشعر تذكر فى بعض الكتب «كالأغانى» بمناسبة أنه كان يُتغنى بها ، وكان المغنى هو واضع الألحان أيضاً ، فكان لا يعتبر ألفاظ الشعر كل الاعتبار ، بل يغيرها عند الحاجة إلى ذلك . والنحويون واللغويون أيضاً لا يوثق بأبيات الشعر التى يتمثلون بها ، لأنهم أوردوها كشواهد يثبتون بها بعض الشواذ ، ويُخشى أن يكون الذى أتى بها قد زوّرها حباً فى إدخال الدهشة على الناس بالغريب الذى أتى به ، ويشتد الخوف من التزوير إذا وقع فى شاهد واحد شاذان اثنان مثل :

إن أباها وأبا أباها   قد بلغا فى المجد غايتاها[1]

فأباها الثانية عوض عن أبيها ، وغايتاها عوض عن غايتيه ، وهذه العبارة لا يستقيم بها الشعر أصلا . فلكل هذه الأسباب ينبغى أن يفرق الناشر بين ما يوجد فى الديوان وما يوجد خارجه تفريقاً ظاهراً .

* * *

وآخر ما يعد من الرواية الثانوية كل المراجع التى يستدل بها الناشر على صحة الأصل ، وأهم ما يعينه على تصحيح الأصل أسماء الأماكن والأشخاص وغير ذلك ، وقد ألف علماء العرب كتباً كثيرة مفيدة ، جمعوا فيها أسماء الرجال وتراجمهم

(١) ينسب إلى أبى النجم العجلى وهو من الشعراء الاسلاميين من قصيدة مطلعها

واها لريا ثم واها واها   هى المنى لو أننا نلناها

وأباها الثانية مضاف اليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف ، جريا على من يقول بأن أب وأخ وحم تكون دائما بالألف رفعا ونصبا وجرا . وغايتاها عوض عن غايتيه ففى هذه الكلمة عدد من الشواذ ، الأول أن الجر بالألف لا يكون الا فى أب وأخ وحم وهو بدورة شاذ ، وكان يجب أن يقول غايتيها . والثانى أن المجد مذكر والاعادة عليه فى غايتيها مؤنث وهو خطأ ، وكان يجب أن يقول غايتيه . والثالث أن المجد مفرد وأن الأعادة اليه يجب أن تكون بضمير المفرد لا بضمير المثنى ، وكان الواجب أن يقول غايته ، ويغلب على ظنى ان هذا البيت مدسوس على القصيدة — إن صحت القصيدة نفسها — وضعه أحد النحويين (انظر شرح ابن عقيل على متن الألفية — مصر ١٣٤١ هـ ص ١٩) .

وأنسابهم ، وألفوا المعاجم الجغرافية التى قيدوا فيها الحركات الصحيحة لضبط كل اسم . كما ألفوا كتباً فى التفريق بين المتشابه من أسماء الأشخاص والأماكن وغيرها .

ونتيجة كل ما قلناه عن الرواية الثانوية أن من وظائف الناشر المهمة جمعها برمتها واستعمالها بحذر زائد .

وكل ما يروى فى الكتب العربية أولية كانت روايته أو ثانوية يحتوى على ثلاثة أشياء : الحروف ، والنقط ، والشكل . وصحة رواية هذه العناصر الثلاثة تتدرج تدرجاً مختلفا . فإنا نعلم أن العادة جرت فى الزمان القديم بعدم تنقيط النسخ أو تشكيلها ، نرى ذلك فى كثير من المخطوطات القديمة ، فإذا وجدنا نسخة قديمة كاملة النقط والشكل وجب أن نتساءل : هل النقط والشكل مَرْوِيّان عن صاحب الكتاب أو أضيف حديثاً؟ والرأى الثانى أقرب . وكذلك إذا كانت النسخة قديمة ولم يكتبها المؤلف نفسه فلا يجوز الاعتماد عليها إذا كانت منقوطة ، إذ يحتاج النقط إلى حجة بيِّنة . وهناك فرق بين النقط والشكل فكثير من النسخ الحديثة كاملة النقط قليلة الشكل ، والنسخ القديمة على عكس ذلك فالشكل أكثر من النقط ، ويمكن أن يكون بعض الشكل مروياً عن المؤلف . أما النقط فيمكن أن يكون زيادة من أحد النساخ ، ذلك إذا كان المؤلف قديم العهد. فإذا كان المؤلف من المحدثين زال احتمال كون النقط مروياً. ويستدل على ذلك فى بعض الحالات بتوافق النسخ فى شواذ النقط . مثال ذلك «عيون الأنباء» لابن أبى أصيبعة ، فكل نسخه منقولة عن مبيضة المؤلف نفسه ، وهى تتفق فى تنقيط بعض ضمائر المضارع بخلاف القواعد ، والغالب أن المؤلف أخطأ فى ذلك . ومن هنا يتضح أن النقط مروية عن المؤلف ، ولا يوثق بأمثال هذه النسخ عادة بالقدر الذى نثق فيه بغيرها . لأن النقط فيها تحذف وتترك بعد أن تعود الناس تنقيط الحروف غير المهملة ، وابن أبى أصيبعة كان عالماً بتاريخ العلوم الطبيعية والطب ، ولا يعتنى بصحة عبارته من الناحية النحوية ،

ويحتمل أن يقع منـــه مثل ذلك الخطأ . وعلى عكس ذلك إذا وجدنا خطأ فى نسخة من مخطوطات كتاب لكاتب قـــديم لا ريب فى فصاحته ، دلّ ذلك على أن النقط والشكل لا يرويان عن المؤلف . مثال ذلك ديوان عمر بن أبى ربيعة ، فالنسخة المحفوظة فى مكتبة باريس كاملة النقط والشكل، وتدل على أن صاحبها يفهم الشعر فهماً جيداً . ولكنها تشتمل على بعض الأخطاء النحوية . وليس من شك فى أن عمر لم يخطئ، ولا شك أيضاً أن جامع الديوان لم يخطئ، فهو نحوىّ قـــديم لا نعلم أنه يخطئ . فيتبين من ذلك أن نقط نسخة باريس ليس قديماً ، بل هو من وضع أحد النساخ .

* * *

جمع الرواية وترتيبها :

ودرس نســـخ الكتاب ، وتحقيق قرابة بعضها من بعض ، والرواية الثانوية وأجناسها يفضى بالناشر إلى جمع الرواية وترتيبها وذلك قسمان : عام ، وجزئى :

فالعام : أن يجمع النسخ ويرتبها على ترتيب قدمها على شكل سلسلة نسب ذات قبائل وعشائر ، وأن يحكم على قيمة الرواية الثانوية بأجناسها .

والجزئى : أن يرتب القراءات التى تروى فى الكتاب بحسب الترتيب العام ، ويقدرها بحسب الأحكام العامة ، ومعنى القراءة هنا نظير لمـــا نعرفه من علم قراءة القرآن ، وأقصد به ما يروى فى المصدر الواحد من الرواية الثانوية .

ومثال ترتيب القراءات وتقديرها أن نفرض أننا وجدنا للكتاب الذى نريد نشره ثلاث نسخ : ا ، ب ، جـ ثم تحققنا أن ا أقل قيمة من ب ، جـ فاستخرجنا أن نسب النسخ هو

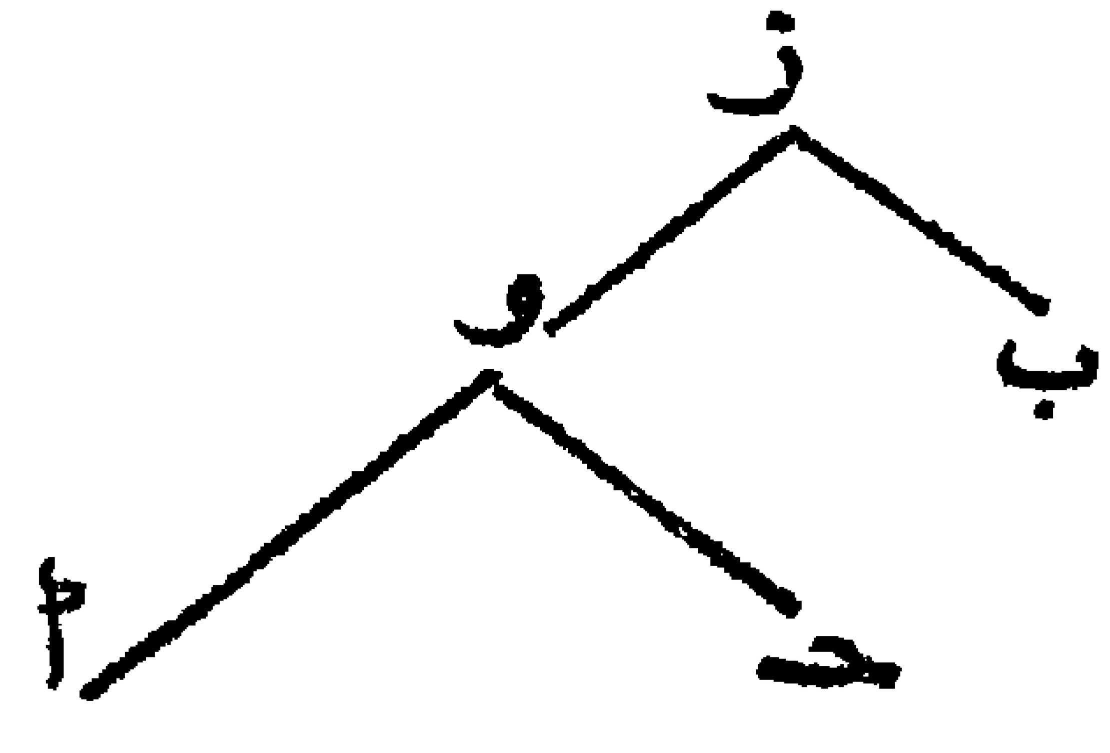

ثم نجد فى ا ما لفظه« قال أبو بكر أحمد بن عمر الخصاف» ونجد فى نسختى ب ، حـ « عمرو» مكان «عمر» ؛ ونجد فى ا «حدثنا سلمة بن حفص» بينما نجد فى ب ، حـ «حدثنا سلمة ابن صالح» بوضع صـــالح مكان حفص ، وإذا كان الأمر كذلك تيقنا أن الأصل كان ابن عمرو ، وابن صالح (1) ، وأن الموجود فى ا خطأ وذلك لسببين :

الأول : كون نسختى ب ، حـ أحسن وأجود من نسخة ا .

والثانى : أنه لو كان الموجود فى ا هو الصحيح لاضطررنا إلى أن نفترض أن كاتبي نسختى ب ، حـ قد وقعا فى غلطة واحدة بعينها وكل واحد منهما مستقل عن صاحبه ، فنسخة حـ عائدة إلى ا ، أما ب فعشيرة على حدة ، ووقوع كاتبين فى غلطة واحدة دون أن يؤثر أحدهما فى الآخر بعيد الاحتمال جداً . وهذا المثال هو أبسط ما يوجد من هـــذا الجنس ، غير أنه يمكن أن يقاس عليه غيره ، فنقلنا القراءات فى النسخ غير أننا لم نستعن بها إلا فى حكمنا على النسخة فى الجملة ، ولكننا لم نتساءل هل تكون القراءة الواحدة محتملة أم مستحيلة ؟ فلم نبحث هل كان اسم أبى الخصاف عمرواً أو عمراً ؟ ، وهل كان الاسم الثانى صالحاً أو حفصاً ؟ ولو فعلنا ذلك لجاوزنا حدود جمع الرواية وترتيبها ، ودخلنا فى موضوع نقد الرواية . وذلك هو موضوع الباب الثانى :

---

(1) الحيل والمخارج للخصاف نشرة شاخت ص ٣ : قال أبو بكر أحمد بن عمرو الخصاف [الفقيه القاضى] حدثنا سلمة بن صالح عن يزيد الواسطى ... والتعليقات ص ١١٣ عمرو [عمر ا — صالح] حفص ا .

الباب الثانى

فى النص

رأينا أن ترتيب النسخ والرواية الثانوية ونقدها لاتفى بتهذيب نص الكتاب كل الوفاء وذلك من جهتين :

الأولى : أنه من النادر أن يمكن ترتيب سلسلة لنسب النسخ ، بحيث تحتوى على النسخ كلها وتبين تقارب بعضها من بعض بصورة قاطعة ، لأننا نجد بعض النسخ أو كلها لايتضح نسبها والعلاقة بينها ، أونجد فى الواحدة رواية ممتزجة من أصلين أوأصول ، أو نعثر على رواية ثانوية مطولة تحتاج إلى الالتفات إليها . فنى هذه الحالات كلها أضطررنا إلى أن نختار بين كل موضع وموضع أصح القراءات المروية فيها ، ونستدل على صحيح الاختيار بحجج تختص بقراءة واحدة فقط لا تعم النسخة كلها ، فنتساءل أى القراءات أصحها معنى وعبارة وأليقها بالمؤلف وغرض كتابه وأسلوبه .

والجهة الثانية : أننا لو سرنا فى ترتيب الرواية إلى التحقق من الرواية الأصلية ، أو لم نجد إلا نسخة واحدة ، فلا حاجة بنا إلى اختيار بعض القراءات : هل هى صحيحة أو غير صحيحة لوسعنا أن نشك فى أنه : هل القراءة الأصح هى الأصلية التى كتبها المؤلف ،

أو هى أصلية بالنسبة لغيرها ؟ ، وتخالف ما كتبه المؤلف من بعض الجهات ؟ وهذا الشك لا يزول إلا إذا كانت النسخة الأصلية التى كتبها المؤلف موجودة ، وهــذا نادر الوقوع ، وإلا فيلزمنا نقد كل القراءات الأصلية بالنسبة التى نتجت من ترتيب الرواية ، أو كل ما يقرأ فى النسخة الوحيدة إن لم يكن للكتاب إلا نسخة واحدة فقط . ويلزم نقد القراءات كلها إن لم نكن قد وصلنا إلى حكم بأن إحدى تلك القراءات أقرب إلى الأصل من غيرها .

النقــد :

والنقد وسيلة إلى اختيار القراءة الصحيحة ، فأول ما نقــول فى هذا الباب أنه لا نقــد إلا بعد فهم ، وإذا لم نفهم النص فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغــير الصحيح . والفهم يقربه الشروح فى الشعر القديم والكتب العلمية ، غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على ما يقــوله الشارح . بل يجب أن ننقد قول الشارح كما ننقد النص نفسه ؛ لأن الشراح ليسوا منزهين عن الخطأ وبخاصة فى الشعر ، وعلاوة على ذلك فكثير مما نجده فى الشروح لم يصنفه مؤلف مشهور ، بل جمعه كتاب النسخ من مصادر شتى ، وبعضه نافع ، وبعضه لا فائدة فيه ، وبعضه يدور على جميع المفردات ، ولا يلتفت إلى ارتباط الكلمات بعضها ببعض ، مع أنه قد يخطئ فى اشتقاق الكلمة الواحدة ، مثال ذلك ما علق به المستشرق الألمانى نولدكه على بيت من رجز العجاج :

« عُشّى ربيعَ واقصُرى فيمن قَصَر »(1) فقرأها الشارح عَشّى وقال : إن عشى معناها أقبلى على رعى إبلك ، فاشتقها من عشّى الإبل أى رعاها ليلا ، وهذا غير صحيح ؛ لأنا نجـــد أبا النجم وهو مناظر للعجاج قال فى رجزه : « عُشّى تميم واصفرى فيمن

(1) من قصيدة قالها أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة التميمى البصرى المعروف بالعجاج فى مدح عمر بن عبيد الله ابن مَعْمَر ومطلعها « قد جبر الدينَ الإلهُ فجَبَرْ » . انظر الديوان ١٩ .

صـــفر » فيظهر من الجزء الثاني ومعناه — غردى بن من يغرد — أن الشاعر يشـــبه تميا بالعصافير ، وتكون الكلمة الأولى هي عُشى أى الزمى عُشك يا تمــيم . فيتضح أن بيت أبي النجم هو الأصح ، لأنهما يشبهان القبيلة بالعصافير ، وقد ناظر العجاج أبا النجم ، وعلى هذا يكون الشكل الصحيح هو عُشّى ، ويكون معنى البيت الزمى عشك يا ربيعة وكُفى بين من يكف :

ويذكر فى كثير من دواوين الشعر وكتب الأدب روايات نثرية تبحث فى الحوادث التى قيل فيها الشعر ، وينبغى أن ينقد الناقد تلك الروايات نقداً قاسياً ، لأن بعضها مأخوذ من الشعر نفسه ، وبعضها مستقل ، وقد يختلف عن الشعر حتى أنه قد يروى فى بعض الأحيان قصة لا علاقة بينها وبين الشعر على الإطلاق :

* * *

والفهم مبنى على شرطين :

١ — معرفة المادة التى يبحث فيها الكتاب .

٢ — ثم معرفة اللغة والأسلوب .

أما عن الشرط الأول : فمن الواضح أن قانون ابن سينا مثلا لا يمكن أن يفهمه إلا من فهم علم الطب وتاريخه بتعمق . والأمر مثل ذلك فى كل الكتب حتى الشعر: فلا يفهم نعت الفرس إلا كل من له إلمام بالفرس نفسه ، وما يتعلق به عند العرب ، ولهذا السبب أمسك «نولدكه» عند شرح المعلقات عن شرح معلقة طرفة ، لأنها تحتوى على وصف الجمل . ومع أن نولدكه قد اطلع على كثير من ذلك ، واستشار المتخصصين فى علم الحيوان ، إلا أنه كان يشعر بقلة علمه فى هذه الناحية .

وقد التفت اللغويون القدماء إلى الكلمات أكثر من التفاتهم إلى الأشياء ، ولذلك كان من النادر أن نجد فى القواميس العربية إيضاحات كافية للأشياء التى تدل عليها الكلمات

وطبيعتها وفائدتها ، حتى أن اللغويين كانوا يكتفون أحياناً عند إيضاح اسم نوع من السمك بالإشارة إلى أنه اسم سمك ، ولا يذكرون نوعه ، ولا ما يميزه عن سائر الأنواع . ونورد هنا أمثلة، منها ما نبه عنه «نولدكه» من أن ثعلباً شرح بيت امرئ القيس :

أمرخ خيامهم أم عُشَر أم القلب فى إثرهم منحدر

بأن ذكر أن العرب كانت إذا اقتدحت النار، أدخلت خشبة من شجرة المرخ فى خشبة من شجرة العُشر ودورت الأولى فى الثانية . فيشبه الشاعر الخيام بالمرخ لأنها تقوم وبالعشر لأنها تسطح على الأرض قبل تحميلها على الدواب :

وقد عُنى المستشرقون كثيراً بعلم الأشياء والأسماء فى العربية ، ويعرف علم الأشياء والأسماء بين الأمم باسمه الألمانى Wörter und Sachen ، لأن أول كتاب أُلف فيه كان مؤلفاً باللغة الألمانية، وتنشر الآن مجلة ألمانية خاصة بهذا العلم تحت نفس العنوان . ويبحث هذا العلم فى الأشياء أولا ويبين كل خصائصها ؛ ففى المحراث مثلا يبحث عن أقسامه، وشكل كل منها، ومادته، وطريقة صنعه، وكيفية استعماله؛ ثم يتساءل بعد هذا كيف يسمى كل ذلك بلغة من اللغات. وهذه هى الطريقة الطبيعية لأن الأشياء تتقدم على الأسماء وموجودة قبلها . والطريقة المعتادة أن تبدأ بالكلمات ثم تبحث عن معانيها، وهى طريقة لابد منها غير أنها ليست كافية وحدها ، فقد طبق علم الأسماء والأشياء عدة مرات على اللغة العربية ، فصنف الأستاذ شوارتسلوزه كتاباً فى أسلحة العرب (١) . وصنف الأستاذ كاسدورف كتاباً عن البيت والمنزل (٢). وكذلك نذكر كتاب

(١) *Friedrich W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886.*

(٢) *Reinhold Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914.*

«دوزى فى أسماء الملابس عند العرب»[1]، غير أن الأخير قاموس على الطريقة المعتادة :
وأحدث كتاب ألف فى هذا الفن هو كتاب الأستاذ برونلش عن «البئر عند العرب»[2] :

فكتنا درس الأشياء من إصلاح كثير من أغلاط الشعر القديم وفهمه، ولا يمكن الاستغناء عن ذلك لمعرفة الأشياء الواردة فى الكتب المنثورة ؛ فلا يعرف التاريخ إلا من يعرف نظام الدولة، ولا بد من مساعدة جغرافيتها، وتدابيرها العسكرية إلى غير ذلك :

ومن الغريب الخاص بعلم فقه اللغة (Phylology) أننا نستخرج بعض هذه الأشياء من الكتب التى تشرحها ونحاول أن نفهمها ونصلحها ، وهذه الطريقة تشبه الدائرة الفاسدة التى يمنع المنطقيون استعمالها. ومع ذلك فالطريقة صحيحة ولا بد منها، وذلك أننا نقرأ كتاباً من كتب التاريخ ولا نفهمه فهماً تاماً، إلا أننا نتمكن من استخراج بعض الأشياء المعروفة منه. ثم نقرأ كتاباً ثانياً فيمكننا ذلك من استخراج كثير من المعلومات الجديدة ؛ ثم نعود بعد هذا كله إلى الكتاب الأول، فنطبق عليه ما وصلنا إليه من تلك الأشياء التى علمناها ، وبذلك نعرفه معرفة ، إن لم تكن تامة فقريبة من التامة ، وهذا المسلك بعينه يسلك فى أى كتاب آخر ، فان الذى استخرجناه فى موضع واحد استعنا به على فهم المواضع الأخرى، فنحصل من ذلك على فائدة إصلاح الموضع الأول .

مثال ذلك كتاب « الانتصار فى الرد على ابن الراوندى الملحد » لأبى الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلى المتوفى بعد سنة ٣٠٠ هـ بقليل، الذى نشره نيبرج Nyberg فى القاهرة سنة ١٣٤٤هـ، ونقرأ فيه ما لفظه «فإذا نفى أبو الهذيل التغير والزيادة

---

(١) *R. P. A. Dozy, Dictionnaire detaillé des noms des vetements chez les Arabes, Amsterdam, 1845.*

(٢) *Braunlich, The Well in Ancient Arabia. Leipzig, 1925* ويشتمل على أربعة فصول تتناول أسماء البئر وأجزائها والأدوات المختلفة التى تستعمل فيها وطرق استعمالها .

والنقصان، والعجز والعوارض والموانع عن الله جل ذكره ثم أحال......... (وهنا تنقص كلمة من النسخة الوحيدة لأن مكانها مخروم) الذى أضافه إليه من أفعاله »[1] ، ولم يوفق الناشر إلى تقدير الكلمة الناقصة؛ وفى موضع آخر نقرأ ما لفظه «فإذا قيل له (أى للأسوارى) أفليس الله قد أخبر بدوام أفعاله فى الآخرة؟ قال بلى »[2]، فنعلم من الموضع الثانى أن مسألة دوام أفعال الله كانت مسألة دائرة بين المعتزلة.فإذا طبقنا هذه المعرفة على الموضع الأول،أمكننا أن نعرف أن الكلمة الناقصة هى كلمة [دوام] ويتبين من ذلك أن أبا الهذيل كان يذهب فى هـــذه المسألة إلى خلاف ما ذهب إليه الأسوارى ، ويظهر من هـــذا المثال أن معرفة الأشياء تؤدى فى بعض الأحيان إلى إصلاح النقص وسد الخلل .

* * *

ومن الأشياء المهمة التى لابد من معرفتها رأى المؤلف نفسه ، وغرضه فى الكتاب كله، وفى كل فصل من فصوله،وذلك لأننا نستعين بتلك المعرفة على نقد ما يخالف رأى المؤلف وغرضه فى النسخ ، وتصحيح ذلك ، وهذه المعرفة لاتستفاد إلا من الكتاب نفسه، ولهـــذا السبب يجب على الناقد مراقبة سياق الكلام ، فهى توقفه على غرض المؤلف من الكتاب ، وتمكنه من تعرف ما كان متوقعاً أن يقوله المؤلف فى كل موضع من كتابه،فإذا خالف الموجودُ فى النسخ المتوقعَ وجوده استفاد الناقد من ذلك فى إصلاح النسخ، وهذه الملاحظة من أهم ما يلاحظ فى نقد النصوص .

وتصور ما يتوقع من كلام المؤلف من أهم الوسائل إلى إصلاح المتون وهو تصور من الوهم والتخيل ، فنجد علم نقـــد النصوص يحتوى على عنصر وهمى أو صناعى (Artistique) إلا أن الوهم والتخيل هنا وسيلة وواسطة فقط ،ولا غنى عن تقديم الدليل

---

(١) ص ١٤ من الكتاب (٢) ص ٢٠ من الكتاب

والبرهان والأسباب المرجحة لإيجاد الوهم والتخيل ، والطريقة الصحيحة هنا هى نقد النص. ثم تصور ما يتوقع وجوده مكان الموجود ، ثم نقد ما نتج بعد ذلك :

ولنضرب لذلك مثلا من موضع من كتاب يبس « فى الأعظام المنطقة والصم » وقد أشرت إلى هذا الكتاب من قبل[١] — وهذا نصه :

«وتشبه أن يكون الخط المأخوذ فى النسبة فيما بين خطين موسطين فى الطول مشتركين ، والمأخوذ فيما بين خطين مُنطقين فى القوة مشتركين من جميع الجهات موسطاً ، والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقين فى الطول مشتركين ، ربمـــا كان منطقاً ، وربما كان موسطاً»[٢] فأول ما يجب علينا عمله نقد هذا النص ؛ ونحتاج فى ذلك إلى معرفة الشىء الذى يدور عليه البحث ، وهو معرفة أن مثال العددين الأولين هو $٢\sqrt[٤]{٥}$ ، $٣\sqrt[٤]{٥}$ ويكون العدد الموسط بينهما هو $٦\sqrt[٤]{٥}$. ومثال العددين الثانيين هو $\sqrt{٣}$ ، $\sqrt{٥}$ والعدد المأخوذ مُوسَّطاً بينهما هو $\sqrt{١٥}$ وهو موسّـــط . ومثال العـــددين الثالثين همـــا ٣ و٥ ؛ والعـــدد المأخوذ بالنسبة بينهما $\sqrt{١٥}$ وهو منطق . فنتيجة بحثنا فى الأشـــياء تخالف ما نجده فى النص ، فتوصلنا بتفهم الشىء المبحوث فيه إلى نقد النص والتصريح بأن فيه خطأ ، ولذا يجب أن نجتهد فى تصور ما كان يريد المؤلف أن يكتبه ، فعرف الناشر الذى نشر الكتاب لأول مرة وهو الرياضى ڤپكه F. Wœpcke أن العددين اللذيْن صح ما نجد فيهما فى آخر النص هما موسطان فى القـــوة مفترقان ، فغير النص المروى فى النسخة وأدخـــل فيه كلمتى « موسطين فى القوة » بدلا من كلمتى « منطقين فى الطول » فقبل ذلك أول من ترجم الكتاب وهو Suter مؤرخ العلوم الرياضية عند العـــرب ، وتبعه فى ذلك الناشر الثانى ، والمترجم الثانى وهـــو

---

(١) ص ١٥ من هذه المحاضرات .

(٢) ص ٢٠ سطر ٥ — ٩ من الطبعة الموجودة بدار الكتب .

Thomson ، ونحن لا نكتفى باقتراح Wœpcke بدون نقد ، فينتهى ذلك بنا إلى رفض الاقتراح ، وذلك لأننا نتساءل : وكيف أمكن حدوث خطأ كهذا؟ فنجد أن الناسخ أبدل كلمتين ، وهذا بعيد الاحتمال جداً ، فلا يبقى إلا كون المؤلف نفسه سها وأخطأ ، وذلك بعيد الاحتمال أيضاً ؛ فإذا رفضنا اقتراح Wœpcke لزمنا أن نقترح اقتراحاً آخر ونتساءل عما كان يتوقع أن يقوله المؤلف هنا ، ويعيننا على حل هذه المسألة سياق الكلام وهو أن المؤلف قال قبل الموضع المذكور ما نصه :

فيصير الموضع الموسط على ثلاثة أنحاء :

(١) إما أن يحيط به خطان منطقان فى القوة مشتركان .

(٢) أو موسطان فى الطول مشتركان .

(٣) أو موسطان فى القوة مشتركان .

ويصير المُنطق على جهتين :

(١) إما أن يحيط به خطان منطقان فى الطول مشتركان .

(٢) أو خطان موسطان فى القوة مشتركان [١] .

فنجد أن المؤلف قد ذكر هنا خمس حالات . وإذا قابلنا هذه القطعة ، بالقطعة التى بعدها وجدنا أن أول المذكور هناك يوافق الحالة الثانية «موسطان فى الطول مشتركان» والأولى «خطان مُنطقان فى القوة مشتركان» . وآخر ما ذكر هناك يقابل الحالة الرابعة من جهة ، غير أنا نجد هناك أن الموضع إما منطق وإما موسط ، وفى الرابع منطق فقط . فيوازى ما نجده فى الثانية الحالتين الثالثة والخامسة من جهة أخرى ، لأنا نجد أن الخطين اللذين موضعهما إما موسط أو مُنطق وهو الذى نجده هنا هى المذكورة هناك ، فنتساءل : ما الذى كان يجب على المؤلف أن يقوله لتكون المقابلة تامة ، فنحصل على شىء مثل هذا : «والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقين فى الطول مشتركين من

---

(١) كتاب يُسّى ص ٢٠ س ١ — ٩

جميع الجهات منطقاً (وهذه هى الحالة الرابعة)؛ والخط المأخوذ فيما بين خطين موسطين فى القوة مشتركين، ربما كان منطقاً (وهذه هى الحالة الخامسة) وربما كان موسطاً (وهذه هى الحالة الثالثة). والمنطق هنا العدد الذى يشترك فى قدر معين إما فى الطول، وإما فى القوة؛ والذى يشترك فى الطول ٣، ٥؛ والذى يشترك فى القوة $\sqrt{3}$، $\sqrt{5}$. والأعداد التى حالتها غير تلك هى الأعداد الصم.

فنفرض أن المؤلف كتب هذا فى الحقيقة. ونتقدم إلى نقد هذا الفرض، فنتساءل: كيف يمكن أن نحصل على هذا النص مع ما نشاهده فى النسخ؟ والجواب أن هذا كان سهلا فإنه إنما سقط من الأصل المفروض كلمات، وسبب ذلك أن الناسخ أخطأ بين كلمة «مشتركين» التى وردت مرتين فى موضعين متقاربين، وكتب كلمة مشتركين الأولى، وبدلا من أن يتبعها بما بعد الكلمة الأولى، أتبعها بما بعد الكلمة الثانية المماثلة للأولى، والأخطاء بين المتماثلين من أكثر ما يوجد من علل الخطأ فى النسخ، وسنعود إليه. فثبت الآن صحة ما اقترحناه وما فرضناه من جهتين: الأولى أنه قابل قياس الكلام. والثانية أن حدوث الخطأ فى النسخة يفهم فى اقتراحنا ولا يفهم فى اقتراح Wœpcke إلا أن فى ذلك نظراً، وذلك أنه وإن لم يصل إلينا الأصل اليونانى من كتاب ببس Pappus فقد بقيت حواشيه فى كتاب إقليدس Euclides فى الأصول. فنجد بين تلك الحواشى حاشية مأخوذة من موضع من كتاب ببس، فنرى فى تلك الحاشية الخطأ عينه الذى قرأناه فى النص العربى، وهذا يحتمل أحد أمرين:

إما أن الخطأ نشأ فى الكتاب قبل أن نقتبس منه الحاشية المذكورة، وقبل أن يترجم الكتاب إلى العربية، فتبع المترجم وصاحب الحاشية أصلا مخطوطاً بعينه.

وإما أن الأصـــل كان صحيحاً وأخطأ المترجم وصاحب الحاشية خطأ بعينه ، وكل واحد منهما فى ذلك مستقل عن الآخر ، وقد بينا من قبل أن ذلك بعيد الاحتمال ، والمرجح أن الخطأ موجود بالأصل قبل الترجمة ، فان كان الأمر كذلك فإنا إذا أصلحنا الخطأ نكون قد غير نافى كلام المترجم ، وذلك خلاف وظيفة الناشر ، إلا أن لنا فى ذلك عذراً ، وهو أن تصحيحنا يرجع إلىٰ ما كتبه مؤلف الكتاب نفسه ، والأفضل أن لا ندخل تصحيحنا فى متن الكتاب بل ندخله فى الهوامش .

وقد أسهبت فى إيضاح هذا المثال ليكون أسوة لمسائل التأمل والتفكر التى تتبع فى كثير من حالات نقد النصوص وإصلاح خطئها .

* * *

معرفة اللغة والأسلوب :

ولنرجع الآن إلى ما كنا نتكلم عنه فنقول :

إن الشرط الأول لفهم النص هو معرفة الأشياء . والشرط الثانى هو معرفة اللغـــة والأسلوب وما هو من جنس ذلك . وفى مقدمة هذا كله معرفة اللغة العربية ، ونحن نعلم أنه يصعب الإحاطة بها من كل جهاتها ، لهذا وجب على الناشر أن يحذر غاية الحذر من تغيير مالا يفهمه ، إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ عن عدم معرفته للغة ، بل عن استحالة الفهم على هـــذه الصورة لوقوع الخطأ فى النسخ . ولكن — مع الأسف — ليس من النادر أن نجد أن الناشر يعمد إلى تغيير النص المروى فى النسخ ظناً منـه أنه خطأ وهو صحيح ، واقتصر على إيراد مثال واحد من كتاب « الرد على الزنديق اللعين ابن المقفع » المنســـوب إلى الإمام ترجـــان الدين القاسم بن إبراهيم الحسنى الطباطبا الرسى المتوفى سنة ٢٤٦ ﻫ ، فنقرأ فيه « فالحمد لله ولى النعمة فى الأشياء ، والمتولى لنجاة من نجا بهداه من الأولياء ، الذى ليس له أكفاء

فتساويه، ولا شركاء فى الملك فتكافيه، المبرئ من كل دناءة المتعالى عن كل إساءة، رب الأنوار المتشابهة فى أجزآئها، وولى تدبير الظلم وإنشائه، العلى الأعلى، ذى الأمثال العلى» [1] فغير الناشر هذا، وبدل كلمة «ذى» ب «ذو» وبدل عبارة «ذى الأمثال العلا» كتب «ذو الأمثال العلا» بخلاف كل النسخ لأنه نسى أن كل الأسماء المبدلة من بعضها تعمل فيها اللام فى لفظ الجلالة التى فى أول الكلام وذلك من باب السهو.

ولا يجوز للناشر أن يكتفى بما يعرفه من اللغة العربية ونحوها وبيانها وعروضها، ولو كانت معرفة واسعة جداً، ولا يجوز له أن يكتفى بما يجده فى كتب اللغة والنحو والبيان، بل لابد له أن يدرس لغة الكتاب الذى ينشره وأسلوبه الخاصين به، فيصلح الخطأ الذى يجده فى أحدهما بما يجده فى الثانى فى موضع مشابه له (Parallel passage) ثم على العكس يوضح الثانى بما حصل عن إيضاحه للأول وهلم جراً، على النحو الذى قلناه عن طريقة الحصول على معرفة أصل الأشياء، وذلك أنه لا يوجد بين مؤلفى الكتب العربية اثنان تتوافق عبارتهما توافقاً تاماً مطلقاً، ولا يوجد بين شعراء العرب اثنان يتوافق عروضهما توافقاً تاماً، حتى انه ليختلف أحياناً الكتاب الواحد أو الديوان الواحد لمؤلف أو شاعر واحد، عن كتاب أو ديوان آخر لذلك المؤلف أو الشاعر بعينه، وهذا مهم جداً فى نقد النصوص، وسأورد له بعض الأمثلة من كتب:

«الرد على ابن المقفع».

«كتاب الأسماء الطبية لجالينوس» الذى ترجمه إلى السريانية حنين بن إسحق، وترجمه إلى العربية حبيش بن الحسن الأعصم.

---

(1) ص ٢٥ س ٨ - ١٢

وكتاب حنين بن إسحق « فيما ترجم من كتب جالينوس وبعض ما لم يترجم » .

وكتاب بپس Pappus «فى الأعظام المنطقة والصم» الذى ترجمه أبو عثمان الدمشقى :

فنقول : إن مراقبة عبارة الكتاب وأسلوبه وغير ذلك من عناصره الظاهرية غير الباطنية لا تفيد – فى الغالب – إلا فى الإصلاحات الزهيدة للحروف والنقط والشكل ، وفى تسهيل التحكيم بين القراءتين اللتين لا تتفارقان إلا يسيراً ، ولهذا لا تحتقر فائدة مراقبة لغة الكتاب ، فان أكثر علم نقد النصوص يدور على الفروق الجزئية ، وهو مع ذلك علم مهم وأساس علم الـ Philology ، لأن صحة النصوص شرط لا غنى عنه لاستنتاج كل النتائج فى مختلف العلوم الأدبية والتاريخية والنحوية وغيرها (١) .

ومما تؤدى إليه مراقبة لغة الكتاب ما نقرؤه فى كتاب « الأسماء الطبية » ولفظه « فإن الابتداء بما هو أعون وما هو أنفع فى الصناعة أولى » . وكلمة « أعون » غريبة ونستطيع تصحيحها بالرجوع إلى موضع ثان مواز للأول لفظه « وقد كان الأنفع لهم ، والأعود عليهم أن يذكروا أنفسهم » فنرى أن المترجم قد استعمل كلمة « أعود » مرادفة لكلمة « أنفع » ومقارنة لها ، فنستنتج أن الصحيح فى النص الأول هو أعود وأنفع بدلا من أعون وأنفع .

ومثال آخر نقرأه فى « فهرست حنين لكتب جالينوس » ولفظه «أما السريانيون فعنونوا هذا الكتاب بعنوان أبعد وأنقص من الواجب فرسموه بكتاب العلل والإعراض » (٢) وذلك فى الإخراجة أو الإبرازة المتأخرة ؛ وقد ذكرنا آنفاً أنه قد وصل إلينا إبرازتان للكتاب ، والجملة المذكورة لا توجد إلا فى الإبرازة الأخيرة ، فاذا بحثنا عن كلمة « رسم » فى كتاب حنين ، وجدناها كثيرة الاستعمال فى الإبرازة

---

(١) نحن لا نعرف مثلا كم دون فى قواميس اللغة من الكلمات التى لا أصل لها أبدا ، بل نشأت عن التحريف والتصحيف ؛

(٢) ص ١١ س ١٥ – ١٧ من النص العربى

الأولى، وأن حنيناً أبدلها فى الإبرازة المتأخرة بكلمة « عنون» ولا نجد كلمة « رسم » فى الإبرازة المتأخرة بهذا المعنى إلا فى الموضع المذكور : وجاء فى موضع ثان مالفظه « هذا الكتاب أيضاً مقالة واحدة ورسمه جالينوس بأصناف الغلط الخارج عن الطبيعة[1] ». ونجد فى الإبرازة المتأخرة كلمة شبيهة بكلمة رسم فى حروفها ومعناها وهى كلمة « وسم » ونجد مضارعها يرد عدة مرات « يسم» وهو يختلف عن « يرسم »ـ مضارع رسم ـ اختلافاً يمنع الخلط بينهما، وتقع كلمة « وسم » فى موضع قريب من العبارة الأولى التى سبقت الإشارة إليها، فى عبارة « كأنهم ذهبوا إلى أن وسموا الكتاب بأكثر ما فيه[2] » فيدل ذلك على أن الصحيح فى الموضعين الأولين هو « وسم » أيضاً ، وكذلك طبعهما المستشرق الألمانى Bergsträsser عند نشر الكتاب ، ولم يكن يعرف لهذا الكتاب إلا الإخراجة المتأخرة ، ثم عثر المستشرق الألمانى ريتر Ritter فى الآستانة على نسخة ثانية ، وجدت بعد دراستها أنها الإخراجة المفقودة ، وقد ظهرت فيها فى الموضع الثانى من المواضع الثلاثة كلمة « وسم » مكان « ورسم » ولا تكاد توجد كلمة « وسم » فى هذه الإخراجة إلا فى هذا الموضع. وقد اعتاد المؤلف أن يعبر عن معنى العنوان فى الإخراجة الأولى بكلمة « رسم » فمن المرجح أن حنيناً كتب أولا « ورسمه » فى الموضع الثانى ، ثم نسى عند إخراجه للكتاب أخيراً ولم يبادل كلمة « رسم » بكلمة « عنون» كما فعل فى سائر الكتاب .

فان قال قائل : فما تقول فى أن ابن أبى أصيبعة قد كتب عند سرده لهذه القطعة من كتاب حنين لفظة « ووسمه » . قلت : إن ابن أبى أصيبعة وهو لا يعرف إلا الإخراجة المتأخرة قد وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه ناشر الكتاب قبل أن تظهر الإبرازة الأولى ، وأن حنيناً ما كان يستعمل كلمة « رسم » فى معنى العنوان .

(١) ص ٣١ س ٤ كتابه فى الأورام .
(٢) ص ١١ س ١٥ : يد كتابه فى العلل والأعراض .

ومما يسهل فيه درس لغة المؤلف الشخصية وأسلوبه ، والتحكيم بين القراءات المروية في موضعين ، ما نقرأه في كتاب « الرد على ابن المقفع »[1] (ماذا يرون قولهم لو عارضهم مبطل في الدعوى لهم)[2] هكذا طبعها الناشر ، والكلمة الأخيرة في أكثر النسخ « كهم » بدل « لهم » وعند البحث نجد في الكتاب « وأنه لا ينبغي أن يكون موليها كهي »[3] ، ونجد فيه أيضاً « جعل كهو في عجزه ومقاديره »[4] فيظهر من هذين الموضعين أن المؤلف كان يحب ربط حرف « الكاف » بالضمائر ، وهذا يدل على صحة قراءة « كهم » إلا أنه يبقى علينا بحث المعنى وسياق الكلام ، ونتيجة هذا البحث توصلنا أيضاً إلى أن قراءة « كهم » صحيحة .

ومن ذلك ما نقرأه في الكتاب عينه « إلا أن يكون في موقه وعماه وشدة تباعده عن هداه »[5] هكذا طبعها الناشر « موقه » ونقدها الناقد واحتج بأنها في أكثر النسخ « مومه » بدل « موقه » فاذا بحثنا عن موضع مواز لهذا عثرنا على عبارة « إلا حمقان الرجال وموقان الأنذال »[6] ولما كنا نعرف من الكتاب كله ، أن المؤلف يميل إلى الكلمات الغريبة واستعمالها ، وإعادة ما عثر عليه منها ، لهذا نستدل من ذلك على أنه استعمل لفظة « موقان » مرادفة « لحمقان » ، ومن هنا نحكم بأن الناشر قد أصاب في هذا ، وأخطأ الناقد ، لأنه لم يلتفت إلى عادة المؤلف ولغته .

* * *

---

(١) كتاب الرد على الزنديق اللعين ابن المقفع ، للامام ترجمان الدين القاسم بن إبراهيم الحسني طباطبا الرسي الذي نشره جويدى —

M. Guidi, la lotta tra l'Islam e il Manicheismo, un libro di Ibn Al-Muqaffa' contro il Corano confotato da Al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rome, 1927.

(٢) الكتاب السابق ص ٤ س ٢٢
(٣) الكتاب السابق ص ٢٥ س ٢ — ٣
(٤) الكتاب السابق ص ٤٢ س ٣
(٥) الكتاب السابق ص ٣١ س ٣ — ٤
(٦) الكتاب السابق ص ١٦ س ٨

التنقيط :

والتنقيط أشد احتياجاً من غيره إلى الاستعانة بكل وسائل النقد والتصحيح ، فقد بيّنا من قبل أن الثقة فى النقط أقل من الثقة فى الحروف ، فإن خطأ النقط أكثر من خطأ التصحيف ، ومعلوم أن التصحيف علة ومرض للكتب العربية أعضل وأخطر من التحريف نفسه . ودرس لغة المؤلف وأسلوبه يعين على إصلاح التصحيف ، كما يعين على إصلاح التحريف؛ ونضرب لذلك مثلا من «كتاب الرد على ابن المقفع»، «وليس أنهما (أى النور والظلمة) هما الأصلان ، دليل واضح به يثبتان ، أكثر من تحكم العماة فى الدعوى ، والاعتساف منهم فيها للغشوى»[1] وشرح ناشر الكتاب ومترجمه الاعتساف بالعناد والتسلط ، وشرح كلمة الغشوى بقوله لسبب السّتر الذى على عيونهم . وجاء الناقد فشرح الاعتساف بالتعسر ، واقترح كلمة «كالعشواء» بدلا من كلمة «الغشوى» ، والعشواء هى الناقة التى لا تبصر ما أمامها وتخبط بيدها كل شيء إذا مشت . ولم ينتبه الناشر ولا الناقد إلى ما يوجد عند المؤلف نفسه مما يوازى ذلك الكلام ، أما الاعتساف فلا نجده فى «كتاب الرد على ابن المقفع» ، بل نجده فى كتاب «الرد على النصارى» للمؤلف نفسه الذى نشره di Matteo[2]، والاعتساف هناك مرادف للسهو والغفلة والعماية والتخرص، فيظهر من ذلك أن الناقد قد أصاب فى معنى الكلمة وأخطأ الناشر . وأما الغشوى فنجد فى «كتاب الرد على ابن المقفع» ما نصه : «وهل ينكر أن نور الشمس ، يُدرك ذلك منها بالحس معشاة لبعض العيون» أى تعمى . ونجد أيضاً قوله «فما باله (أى النور) يغشى أبصار الناظرين ويؤذيها» ونجد أيضاً «ثم يُديم الناظر إليها (أى الحرارة) نظره فلا تَغَشّيه،

(١) الكتاب السابق ص ٤ س ٢٠ — ٢٢

(٢) *di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydita, Al-Qāsim b. Ibrahim, Rivista degli Studi Orientali, 1922, p. 301.*

فى كلمتى العبث واليقين غير قائم، فيجب أن تطابق كلمة عينا كلمة يقيناً ، وإن كان ذلك غير جائز فى الشعر إلا أنه يوجد له أمثلة كثيرة فى «كتاب الرد على ابن المقفع» ، منها أن صاحب الكتاب كثيراً ما قفى كلمة « فيه » بكلمة « إليه » أو «عليه» ، فخلاصة قولنا أن قراءة عيناً هى الصحيحة ، وعبثاً تصحيف ؛ إلا أنه يبقى عندنا شك، وهو أننا إذا فرضنا أن الكلمة كانت غير منقوطة فى يد الناسخ لزمنا أن نتساءل : ما الذى دعا الناسخ إلى تنقيطها عبثاً ، مع أن عبثاً أقل استعمالا من كلمة « عيناً »؟ والجواب أن كلمة « عبثاً » تقع فى الكتاب قبيل موضعنا ، فكان الناسخ قرأها هناك فظن أنها تصلح هنا أيضاً .

* * *

ونزيد على ما ذكر كلمة عن تنقيط ضمائر المضارع وهى متعبة جداً فى نشر الكتب العربية ، وذلك أنه فى الزمان القديم ، كانت العادة جارية على عدم تنقيط ضمائر المضارع ، لأن الفهم كان سهلا ، ثم أخذ النساخ فى الزمان المتأخر فى نقط الضمائر فأخطأوا ، وأكثر الضمائر لا شك فيه ؛ وما فيه شك جنسان :

١ — إما أن يخص الشك اللفظ فقط :

٢ — وإما أن يخص الشك اللفظ والمعنى .

فمن الأول التردد بين ياء المفرد الغائب ، وتاء المفردة الغائبة ، إذا سبق فاعل يجوز معه المذكر والمؤنث ، فيبقى المعنى هنا واحداً ، سواء نقطنا الفعل بالياء أو التاء ، وكثيراً ما يمكن البت فى المسألة ، إذا عرفنا عادة المؤلف فى استعمال الضمائر فى المذكر والمؤنث مما يقع فى الفعل الماضى ، لأن الفرق فيه ظاهر بين المذكر والمؤنث .

وأما الثانى وهو تغير المعنى ، أو تغير تركيب الجملة بتغير تنقيط الضمائر فهو أنواع ، منها : ما يتردد فيه بين الأشخاص ، أو بين الفاعل والمفعول ، أو بين الفعل الثلاثى

والرباعي. وسأكتفي بمثالين لهذا؛ أحدهما من كتاب «الرد على ابن المقفع»، فقد جاء فيه «قيل فالحرارة عندكم يا هؤلاء من شأنها الإحراق، وقد ترى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس فلايحرق ناظره (أي عينه) الإشراق»[1]، وواضح أن هذا غير صحيح، لأنه لا يجوز أن يخاطب المؤلف جماعة في الجملة الأولى، وفرداً في الثانية، فلا بد من تغيير نقطة الضمير في ترى، وتكون قراءتها «وقد نرى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس .... ».

ومن ذلك في كتاب پپوس (Pappus) مالفظه: «وكذلك تتبع هذه الجملة بالجملة السادسة»[2]. وهذا غريب لايجوز في العربية، ونرى سائر الجمل المجاورة لتلك تبدأ بالغائب المذكر العائد على مؤلف المتن وهو ببوس، مثال ذلك: «والجملة الخامسة مع هذه الجمل يستخرج فيها الخط الذي من اسمين ...»[3] فيتضح أن الصحيح في موضعنا هو «وكذلك يتبع هذه الجملة بالجملة السادسة».

ففي المثال الأول دلنا سياق الكلام على صحة الضمير. وفي المثال الثاني دلنا موضع مواز للذي كنا نبحث فيه. وهاتان الطريقتان هما أهم الوسائل للاستدلال على الصواب في مثل الشكوك السابقة.

* * *

إصلاح التشكيل:

ونلحق بذلك كلمة عن إصلاح التشكيل بنفس الواسطة، ومثال ذلك من كتاب «الرد على ابن المقفع» ما لفظه: «وإن كان عندنا لحمقه وضعفه لِمَّا لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه»[4] وذلك غريب جداً؛ ونقرأ في موضع آخر «وإن به لطائفاً من لمم الشيطان ومسه»[5] واللمم مس خفيف من الجنون. فنرى من هذا أن كلمة «لِمَّا»

(١) ص ٦ س ٢-٤ (٢) كتاب الأعظام المنطقة ص ٢٥ س ٢٠ (٣) الكتاب السابق ص ٢٥ س ١٥

(٤) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٥ س ٢٠ (٥) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٤ س ١٨

فى النسخ هو تغشيه وذلك أن نسخ كتاب «الرد على ابن المقفع »، حافظت على الرسم القديم فى الإملاء، الذى يوافق إملاء القرآن الكريم . من أن الياء تبقى ياء قبل الضمائر الملحقة ، فكتب مثلا « رميه » باليـــاء بدل « رماه » .

ومن إصلاح النقط المغلوطة بمساعدة الأماكن الموازية، مانقرأه فى هذا الكتاب نفسه ونصه « ثم ابن المقفع فقد يعلم بتّا يقيناً أن الناس لا يثبتون لشيطانه (الذى هو النور وهو عند بن المقفع أحد الأصلين) فعلا ولا عيناً »[(1)] . كما فى أكثر النسخ، وفى نسختين نجد لفظة « عبثا» بدل « عيناً ». وقد آثر الناشر « عيناً »، وآثر الناقد «عبثاً» فأيهما أصح ؟

ولحل هذه المسألة نتقدم أولا لبحث كلمة عبث فى هذا الكتاب فنجدها قبيل هذا الموضع حيث يسمى المؤلف كلام ابن المقفع «هذيان التعبث وقول التناقض والتنكث»[(2)] وفى أوائل الكتاب يقول عن زعم ابن المقفع أن الأشياء كلها من النور والظلمة مزاج « سفها من القول وتعبثاً[(3)] ، ومجانة فى السفه وخبثاً » ، ويقول فى آخر الكتاب عن أصحاب ابن المقفع « فأما خرافات أحاديثهم ، وترّهات أعابيثهم ، فهزل ليس فيه جد ، ولا مما يجب به له رد »[(4)] . ويقول « مع أنك لم تر قط أحداً يسحر ،إلا وهو يعبث فى سحره ويسخر»[(5)]. ونزيد على هـــذه الشواهد كلمة الإعياث التى وردت فى هذا الكتاب فى قوله « فهذا ضرب من غلط السؤال وإعياثه »[(6)] فإن المرجح أن كلمة إعياث تحريف لكلمة إعباث ، فنتبين أن المؤلف يستعمل كلمة « عبث» وما يشتق منها مثل إعباث التى نجدها فى قوله « وفننوا فيها بإعباثهم وكثروا »[(7)] بمعنى القول الباطل العديم الفائدة . ثم نعود إلى موضعنا نتساءل عن معنى كلمتى « فعـــلا وعبثاً » إذا كان معنى

---

(1) الكتاب السابق ص ١٢ س ١٩ — ٢٠
(2) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٢ س ٦
(3) الكتاب السابق ص ٤ س ١٥ — ١٦
(4) نفس الكتاب ص ٥٢ س ٢٠ — ٢١
(5) الكتاب السابق ص ٣١ س ٩ — ١٠
(6) نفس الكتاب ص ٣٢ س ١٤
(7) الكتاب السابق ص ٥٣ س ٥

العبث ما بيّنا. أما الناقد فانه يشرح هاتين الكلمتين بقوله « إن الناس لا يثبتون لشيطانهم أى فعالية كانت ؛ وهذا لا يجوز ، إذ لو صح لعبرّ المؤلف عن مراده بنفى الكلمتين « لا فعلا ولا عبثاً » وذلك نوع من المجاز سماه اللغويون بالتفليق (Merismus)

التفليق :

ولهذا التفليق قواعد، وهو جنسان : موجب، منفى .

والموجب يدل على معنى الكلية .

والمنفى يدل على معنى العدم المطلق .

ويعبر عن هذا المعنى بعطف ضدين على بعضهما ، ولهذا سمى بالتفليق، لأن المعنى يفلق إلى فلقين وصاحب كتاب « الرد على ابن المقفع » يحب التفليق ، ونجد له فى ذلك أمثلة منها قوله « بين الخواص من العرب والعوام»[1] أى كلهم . ومنها « ممن أطاع وعصى »[2] أى كل الناس . ومنها « بعثه الله إلى كل فصيح وأعجمى »[3] ، أى إلى كل الناس :

* * *

ومن المنفى «ماعلمت أن مليا ولا ذمياً »[4] أى ماعلمت أن أحداً من الناس . ومن المنفى أيضاً قوله«لا فى قصره ولا فى طوله»[5] أى ليس فى قوله أبداً . ومنه«ولا توجد بفهم فى جهلاء ولا علماء »[6] أى لا توجد فى فهم أحد .

فتبين أن شرط صحة التفليق هو كون الكلمتين متضادين ، والفعل والعبث ليسا متضادين فلا يجوز أن نعتبرهما تفليقاً معبراً عن معنى العدم ؛ فنضطر إلى ترك قراءة العبث ونرجع إلى القراءة الثانية وهى « عيناً » ويكون المعنى : أن النور ليس له فعل ولا عين ، أى ليس له شخصية ، ومما يؤيد هذه القراءة مراقبة القافية ، فالكتاب مسجع ، وتطابق السجع

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٣٥ س ١٨

(٢) الكتاب السابق ص ٣٤ س ١٩

(٣) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٢٩ س ١٧

(٤) الكتاب السابق ص ٣٥ س ١٢

(٥) نفس الكتاب ص ٣٢ س ٧

(٦) الكتاب السابق ص ٣٥ س ٦

ولا تحرق بصره »[1] وهكذا طبع الناشر هذين الموضعين بالغين كما هما فى النسخ ، ومن البيّن أن كل هذه المواضع يوازى بعضها بعضاً ، فالكلمة إما بالغين وإما بالعين ، وبما أن الشمس والحرارة والنار لا تغشى النظر وإنما تعشيه ، فيظهر أن العين هى الصحيحة لا الغين ، ويلزمنا أن نسقط النقطة الموجودة فى كل المواضع .

والآن نرجع إلى الجملة الأولى فنتساءل : ما وزن كلمة العشوى وما معناها بعد أن علمنا أنها بالعين ، فألفها مقصورة فى النّسخ ، وغيّرها الناقد إلى الألف الممدودة ، واضطر تبعاً لذلك إبدال اللام بالكاف « كالعشوا » بدلا من « للغشوا » وهنا أحب أن ألفت أنظاركم إلى قاعدة وهى :

إن وقوع الخطأين فى جملة أو كلمة واحدة أبعد عن الاحتمال من وقوع الخطأ الواحد .وهذه القاعدة تنتج عن حساب قواعد الاحتمال الرياضى ،وهى شبيهة بما قلناه من أن وقوع الشاذين فى بيت واحد من الشعر بعيد الاحتمال . وهذا الرأى يدفعنا إلى أن نحاول حل مسألة « العشوى » على طريقة أخرى ، وتلك أنا نرى أن مؤلف الكتاب يحب ابتداع الأبنية الجديدة من ذلك : هَوْهَوَ أى تخوف فى قوله « لارتاع له ارتياعاً ، ولاستشعر من الخوف لتحذيره ، وهَوْهَوَ إفزاعاً »[2] . ومن ذلك تعبث أى صار عابثاً ، وتنكث أى صار ناكثاً فى قوله : « فأما هذيان التعبث ، وقول التناقض والتنكث ، فهو بحمد الله ما لا نقول »[3] . ومن ذلك تداحض بمعنى دحض ، وتقابح بمعنى استقبح فى قوله « فليت شعرى ويله لم تقابح هذا وأنكره »[4] . ومن ذلك حَدْث بمعنى الحدوث ، فى قوله « ومنهم من يقول إنما الحدث كون بعض[5] الأشياء المتضادة من بعض » . ومن ذلك ضلّان بمعنى الضلالة ، فى قوله « لا توجد إلا فيما ذكر الله سبحانه من الضلان »[6]

(١) ص ٦ س ٥ — ٦ (٢) الكتاب السابق ص ٥٤ س ٢٣ (٣) نفس الكتاب ص ١٢ س ٦ أنظر أيضا ص ٤ س ١٥ ، ص ٥٣ س ٧ — ١١ (٤) نفس الكتاب ص ٢٢ س ٢٠
(٥) نفس الكتاب ص ٤٥ س ٨ ، ١١ (٦) نفس الكتاب ص ٤٨ س ١٥ — ١٦

ومن ذلك مكان بمعنى الكون ، ومرده بمعنى الرد ، فى قوله « فأين كانت مردّة قريش عن الرسول»[1]. ومن ذلك معلّمه بمعنى العلم،فى قوله « ولو كان جهلنا بها يزيل صحتها ، أو يبطل عن الحكيم حكمتها ،لما ثبتت للحكماء حكمه ولا فى علم العلماء معلمه[2] » ومن ذلك عُجْمان بمعنى العجم،فى قوله « فأما أن العرش هو السقف فوجود فى اللسان ، كثير ما يتكلم به بين العرب والعجمان[3]» . ومن ذلك مقاول بدل مقاويل، فى قوله « فواعجباً لجهله بمسائله ، وزور كذبه علينا ومقاوله[4] » . ومن ذلك أمتعات بدلا من الأمتعة ، فى قوله « وقديرى ويله هو آلات الصناعات . وأشياء كثيرة من أنحاء الامتعات[5] » ؛ ومنه أيضاً عجامه أى كون الشىء نكرة؛فى قوله«وأما قوله رجل من أهل تهامة ، فانما هو ضرب من العجامة[6] » . ومنه كذلك ولايه بمعنى كون الشىء أولى؛فى قوله « فإن قال شىء لا أول له ولا نهاية ، أولى بالتوهم منه ولاية[7] » . ومنه ظلماء أى الظُّلمة،فى قوله «ورُفعت به عن العمين زعم عماهم ، والعمون فلا يكونون عنده إلا ظلماءهم[8]» إلى غير ذلك . فليس بعيد الاحتمال أن يكون قد ابتدع كلمة «عشوى» من العشى أى العمى: ويكون معنى كلامه أنهم يتخبطون ويتعثرون فى الأمر لسبب عماهم ، وهذا المعنى أقرب وأليق بسياق الكلام من الذى ذكره الناقد .

والقطعة الأخيرة التى ذكرناها فى حاجة إلى ملاحظة ، وهى أنا نجد فى النص المروى « تغشاه » فإذا بدلنا الغين بالعين صارت « تعشاه » وكان اللازم أن تكون تَعْشيه ، وبذلك نضطر إلى إدخال تغيير ثان على الكلمة : وهو إبدال الألف بالياء ، وإدخال تغييرين فى الكلمة الواحدة مخالف للقاعدة التى ذكرناها . ولكنا نرد على ذلك : أولا بأن تلك القاعدة ليست مطلقة بل هى احتمالية فقط . وثانياً بأننا لا نخالفها فى اقتراحنا ، فإن الموجود

---

(١) نفس الكتاب ص ١٨ س ٤ — ٥
(٢) نفس الكتاب ص ٤٠ س ٩ — ١١
(٣) الكتاب السابق ص ٣٧ س ٢ — ٣
(٤) نفس الكتاب ص ٤٣ س ١٤
(٥) نفس الكتاب ص ٣٩ س ١٩
(٦) نفس الكتاب ص ٢٩ س ١٤
(٧) نفس الكتاب ص ٤٤ س ١٢ — ١٣
(٨) نفس الكتاب ص ١٠ س ٢٢

فى الموضع الأول هى « لمماً » . وبذلك تكون القراءة الصحيحة لتلك العبارة « وإن كان عندنا لحمقه وضعفه لمماً لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه » .

ومسألة إصلاح التشكيل دون مسألة إصلاح التنقيط لأن الأشكال ليست جزءاً لازماً من النص المروى بل هى زيادة كالشرح فيجوز للقارئ أن يغيرها إذا كانت خطأ .

وقد ذكرنا فى أول هذا البحث بين وسائل إصلاح النص مراقبة ما يختص به كل واحد من الشعراء من خصائص العروض والقوافى . ونورد لذلك أمثلة من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، فهو وإن لم يكن شعراً، فهو سجع ، والسجع أقل تكلفاً من الشعر ، فالخصائص الشعرية فيه أكثر . نقرأ فى ذلك الكتاب « أشفيه من الضلالة شافيه، لمن أنصف فاعتبر ، فاذّكر » [1] إلا فى نسخة واحدة ، وفيها « لمن أنصف فاعتبر ، واعتبر واذكر » وهذا هو الصحيح لأننا نجد المؤلف فى كتابه كله لا يكتفى بكلمة واحدة فى القافية بل يضع بين القافيتين كلمتين ، ومن أمثلة ذلك « فلا محالة أنها (أى الألوان) لم تكن قبل حدوثها (أى الأشياء) وأنها قد تغنى بعد حدوثها » [2] إلا نسخة واحدة فيها كلمة حدْثها بدل حدوثها الثانية ، وهذا مظهر غريب ، غير أننا نجد كلمة حدْث كثيرة الورود فى كتاب «الرد على ابن المقفع» كمصدر لحدث مكان الحدوث، فهى صحيحة فى موضعنا لأن المؤلف لا يجيء فى القافيــة بكلمة واحدة مرتين ، كما لا يجوز ذلك فى الشعر .

ومثال آخر ما نقرأه « أم هو (أى النبى) — يا ويله — يحمل على خلاف ما يُعرف ، وإنما جاء النبى صلى الله عليه وسلم يدعو إلى المعارف » [3] فشكلها الناشر « يُعَرف » والصحيح « يعرِف » مثل « يجد » و « يعهد » ، وذلك نادر جداً ، والمعتاد عنده هو تطابق الحركتين السابقتين للروى .

(١) الكتاب السابق ص ١٠ س ٩ — ١٠ (٢) الكتاب السابق ص ٤٧ س ١٦ — ١٧
(٣) الكتاب السابق ص ٢٧ س ٩ — ١٠

إلى هنا لاحظنا أن مراقبة أسلوب المؤلف تعين النـاشر على إصلاح الخطأ ، بل إن لها شأناً أعظم من ذلك فإنها تقيده ، حتى لا يغير النص المروى بدون وجه حق ، إما لظنه أنه خطأ ، وإما لأن المؤلف لم يتبـع تماماً ما وضعه النحويون واللغويون من القواعد . ونأتى لذلك بمثالين من كتاب « الأسماء الطبية » ، فنقرأ فيه ما لفظه « كتاب كان همراً لا ينتفع به ولغـزاً » وظن الناشر أن ذلك خطأ من الناسخ ، فغيره وكتب « هراء » ، والهراء المنطق الفاسد لا نظام له ، ومن المحتمل كونه مرادفاً للغز ، غير أننا نجد فى موضع آخر من الكتاب يقال عن رجل ما « إنه لمن أقوى الناس على الهمز ، ومن أبعد الناس عن القدرة على المنطق ، والهمز هنا بمعنى الكلمة اليونانية λαλειν (lalein) ومعناها الهذر والكلام الذى لا معنى له ، فنرى مؤلف الكتاب يستعمل الهمز على غير معناها المقيد فى معاجم اللغة وهو : همز أى اغتاب الرجل فى غيبته ، فيدلنا هذا على أن كلمة « همرا » فى الموضع الأول صحيحة لاتحتاج إلى تغيير ، بل إلى زيادة نقطة الزاى فتصير « همزاً لا ينتفع به » .

ونقرأ فى كتاب « الأسماء الطبية » أيضاً « غبا ممتـده » ويقع ذلك مرتين ، والغبّ نوع من الحمى . ونقرأ فيه « النافض السابقة للحمى » . ونقرأ فيـه « النافض كانت نكر » . وغير الناشر هذا كله ، فكتب فى الموضع الأول « حمى ممتده » . وفى الثانى « غبا ممتداً » . وفى الثـالث « النافض السابق » . وفى الرابع « كان يكرّ » . ونحن إذا نظرنا إلى هـذه المواضع وإلى سواها ، رأينا أن كلمتى الغب والنافض أنثتا فى جميـع الكتاب مع أنهما مذكرتان فى اللغـة ، وسبب تأنيثهما فى الكتاب أنهما مرادفان لكلمة حمى المؤنثة ، فنستنتج من ذلك أن هـذا الخطأ جدير بأن يعزى إلى مؤلف الكتاب ، أى مترجمه ، لأنه لو كان الخطأ من فعل واحد من نساخ الكتاب ، لكان من المتوقع أن يخطئ فى موضع أو موضعين لا فى الكتاب كله ، لذلك لا يجوز أن نصلح الخطأ

تفضى بنا إلى البحث فى أنواع التغير الحادث فى النص على أيدى النساخ؛ وهذا التغيير جنسان : تعمدى ، واتفاقى. ومعنى هذا التقسيم واضح ، فان الناسخ ربما يسهو ويغفل فيكتب غير ما هو موجود ، وربما يتقدم إلى الإيضاح ، وإلى ما يظنه إصلاحاً ، فيكتب لهذا غير ما هو موجود فى الأصل . وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ فى موضع واحد ، وذلك إذا كان الناسخ الأول قد سها فصار النص غير مفهوم ، وجاء ناسخ ثان واجتهد فى إصلاح الخطأ ، فإن وُفّق فلا ضرر ، وإن لم يوافق كان ما كتبه أبعد عن الأصل كثيراً . ولهـــذه الأجناس من الخطأ أنواع متعـــددة ، ولا يمكننا إحصاء الأخطاء ، ولا إيراد أمثلة لها جميعاً ، بل نكتفى بذكر بعضها وإعطاء الأمثلة لها .

* * *

أما التغيرات التعمدية فأكثرها الزيادات ، وغرضها شرح المتن وإيضاحه ، وقد يوجد غير ذلك كما نقرأ فى النسختين A ، B لكتاب « الحيل » للخصاف بعد اسم أبى حنيفة « رضى الله تعالى عنه وأعاننا ببركته »[1] وهذه الجملة لا توجد فى باقى النسخ ، فهى زيادة كتبها ناسخ أصل A ، D وقد ذكرنا نسخ كتاب الحيل من قبل .

* * *

وقد يعمد الناشر إلى التغيير التعمدى فى إخراج كتاب قديم ، فيصحح نصه ، ويزيد عليه ما يظنه مرتبطاً بمضمونه ، ويسقط منه مالا يعجبه . ولكن النسخة التى تحتوى على شىء من هذه التغييرات التعمدية تعد أقرب إلى الإخراجة الجديدة .

وأنواع التغييرات الاتفاقية أكثر بكثير من التغييرات التعمدية ، ومنها إسقاط الحروف كالواو ، وإسقاط الكلمات ، وخاصة القصيرة منها مثل فيه أو له ، وقد يسقط أكثر من كلمة واحدة ، ويحدث ذلك على العموم لسبب من اثنين :

---

(١) انظر مقدمة شاخت لكتاب الحيل للخصاف ص ٩٣

أحدهما أن الناسخ بعد أن أتم نسخ سطر ضلّ فلم ينسخ السطر الذى يتلوه ؛ بل أسقطه وجاز إلى الذى بعده . وقد ذكرنا فى الباب الأول مثالا لذلك من كتاب « عجائب المخلوقات » للقـــزوينى :

والسبب الثانى : وقوع الخطأ بين المتماثلين ، وقد أوردنا مثالا لذلك من نسخة من كتاب « بيوس » عند حديثنا عن البحث فى وجوب معرفة موضوع الكتاب(1) . والخطأ بين المتماثلين هو أهم عامل فى وقوع الخطأ فى النسخ ، ولذلك نورد له أمثلة أخرى :

من ذلك فى كتاب « الطبقات الكبير » لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ . الذى نشره جماعة من المستشرقين الألمـــان ما نقرأه فى نسخة له محفوظة فى مكتبة جوتا . قال : « أخبرنا عمرو ابن عاصم الأحول » ونرى فى النسخ الأخرى أن ذلك غير صحيح إذ النص الأصلى « أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابى ، أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم الأحول »(2) فضل الناسخ عن كلمة عاصم الأولى إلى عاصم الثانية ، وأسقط الكلمات « الكلابى أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم » وحدوث مثل ذلك فى الإسناد أسهل منه فى غيره لأن الإسناد ليس له ارتباط معنوى ، فلا يتغير معناه بتغير الكلمات وبسقوط بعضها ، مع أن مثل ذلك يعرض فى نفس الكلام المرتبط أيضاً ، مثال ذلك من كتاب « الطبقات الكبير » فى نسخة مكتبة جوتا « فلما رأى الله عرى آدم وحواء أمره (أى أمر الله آدم) أن يذبح كبشاً فذبحه » فهذا كلام مفهوم مرتبط ، وهو مع ذلك غير صحيح ، فإننا نرى فى النسخ الباقية كلمات كثيرة غير موجودة هنا أسقطها الناسخ بعد كلمة « كبشاً » وقبل الكلمة الأخيرة وهى « من الضأن من الثمانية الأزواج التى أنزل الله من الجنة . فأخذ آدم كبشاً فذبحه » وضا

أما الموضوع الأول وهو النحو فلم يؤلف فيه أحد، اللهم إلا بعض التتبعات الجزئية: منها كتاب ألفهجراف فى «عربية النصارى»[1]، وبحث وضعه موللر ــ ناشر كتاب «عيون الأنباء لابن أبى أصيبعة ــ فى خصائص الكلمات العربية الموجودة فى هذا الكتاب الذى نشره.[2]

وعلى من يريد أن يشترك فى البحث عن هذا الموضوع الواسع أن يشعر بأن الغرض ليس فى التفريق بين الصواب المطابق للقواعد النحوية، وبين الخطأ المخالف لها، بل الغرض تحقيق ما كان مستعملا عند المؤلفين من أنواع النحو، والصرف، والبناء، وتركيب الجمل، ومعانى المفردات، وارتباط بعضها ببعض، وعما إذا كان ذلك صواباً أم خطأ. والعربية الوسطى ليست صورة واحدة، بل الفرق كبير بين أطوارها وبيئاتها. فالفقيه الكبير وإن خالفت لغته اللغة الفصحى فى الأمور الجزئية، فلغته فصيحة بالنسبة إلى لغة الراهب المسيحى الذى كان يكتب خطبه الدينية فى القرن السابع عشر.

* * *

فخلاصة بحثنا هى أن المواضع الموازية عظيمة الشأن، فإننا إذا شككنا فى صحة لفظ أو عبارة من الكتاب الذى نصححه، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين، فلابد لنا من أن نأتى بمواضع موازية للموضع الذى نشك أو نتردد فيه، لكى نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد. فإذا سأل سائل: فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية، قلنا لذلك طريقتان: أولاهما عرضية، والثانية نظامية.

فالأولى: أن نقرأ الكتاب ونحفظ ما فيه من الشكوك والمشكلات، ثم نقرأه مرات، ونلتفت إلى المواضع الموازية للمواضع التى قرأناها فى المرة الأولى، ونعلق على كل

(١) *Georg Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur fränkischen Zeit (Ende des 11 Jahrhunderts), Eine literarhistorische Skizze, Freiburg im Breisgau, 1905.*

(٢) *August Müller, Über Text und Sprachgebrauch von Ibn Abī Useibiʿa's Geschichte der Aerzte, Sitzungsberichte der königl. bayer. Akademie der Wissenschaften, philosophisch-philologische Classe, Sitzung von 8 November 1884.*

ما يعين على حل الشكوك والمشكلات التي تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر سهلة ، ولكنها صعبة ، متعبة فى الحقيقة ، ولا تؤدى إلى النجاح التام إلا نادراً : وذلك أننا لا يمكننا أن ننتبه إلى أشياء كثيرة فى وقت واحد ، فإذا قرأنا الكتاب مرة ثانية، لم يلح لنا إلا بعض المواضع الموازية التى نحتاج إليها ، فنحن مضطرون لذلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيراً مالا يتضح توازى الموضعين إلا بعد التعمق والتدقيق، فلا نوفق إلى استنتاجه إلا بعد مقايسة كثير من الموضوعات المتوازية، ولا نحصل على ذلك بقراءة الكتاب على نسقه، فلابد من الالتجاء إلى الطريقة الثانية

مايكون هو جدير بالالتفات إليه من المفردات، والتراكيب، والعروض، والنحو، ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها: ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم. وفهرس النحو نرتبه على أبواب النحو ، إلى غير ذلك. ثم إذا شككنا فى موضع من الكتاب واحتجنا فى سبيل جلاء الشك إلى مواضع موازية راجعنا الفهارس ووجدنا المواضع الموازية ، وقايسنا بينها جميعاً ، وبذلك نحصل على المواضع الموازية للموضع الأول ، وبذلك نتمكن من الحكم عليه .

* * *

أخطاء النساخ :

ذكرنا فى أول هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم . وأن الفهم له شرطان : فهم الأشياء بالسياق ، وفهم العبارة . وكان الغرض من هذا البحث كله النظر إلى النص من جهة المؤلف، وذلك أننا نتساءل : ما الذى عناه المؤلف من كلامه؟ وما الذى كان

فى تأنيث الغب والنافض، ولو فعلنا لغيرنا ما كتبه مؤلف الكتاب. ومؤلف هذا الكتاب أو مترجمه حبيش بن الحسن سريانى الأصل ، فلا عجب أنه كان يخطئ فى العربية ، وكذلك كان أكثر المترجمين للكتب اليونانية والسريانية . وكثير ممن ألف فى الرياضة والطبيعة كان غير عربى ، فلم يكن يعرف العربية معرفة تامة .

ولكن هؤلاء لا ينفردون بذلك عن غيرهم ، فنرى مثلا أبا نصر السراج صاحب كتاب « اللمع فى التصوف »[1] المتوفى سنة ٣٧٨ هـ يخطئ فى كلامه مراراً، فنراه يكتب مثلا «حتى يخرج من الصلاة بالعقد الذى قد دخل فى الصلاة»[2] مكان دخل به فى الصلاة ونراه يذكر « وأفردوا هؤلاء »[3] مكان وأفرد هؤلاء . ومن عباراته أيضاً « وإن كانوا جماعة ومعهم شيخ يصومون بصومه ويفطرون بإفطاره »[4] مكان صاموا وأفطروا . ونرى فى نفس الكتاب « التى يتفقهون فيها الصوفية »[5] مكان يتفقه .

فان قال قائل: لعل الذى وقع فى هذه الأخطاء ليس هو السراج نفسه بل النساخ قلنا أولا : أننا نشاهد هذه الأخطاء فى جميع النسخ مما يدل على أنها أصلية ، ولفتنا نظر المعترض — ثانياً — إلى أن بعض الصوفية كانوا يحتقرون العلوم والآداب ، ومنها النحو واللغة ، والسراج نفسه يقول : « والناس فى الأدب متفاوتون ، وهم على ثلاث طبقات : أهل الدنيا ، وأهل الدين ، وأهل الخصوصية من أهل الدين . فأما أهل الدنيا ، فإن أكثر آدابهم فى الفصاحة والبلاغة وأشعار العرب والعلوم ومعرفة الصنائع . وأما أهل الدين فان أكثر آدابهم فى رياضة النفوس ، والطهارة ، وحفظ الجوارح ، وترك الشهوات ، واجتناب الشبهات ، وتجريد الطاعات ، والمسارعة إلى الخيرات » .

ونرى بعض المؤرخين يخطئون فى كلامهم كالمقريزى ، فقد كتب فى « كتاب المقفى » .

---

(١) كتاب اللمع فى التصوف الذى نشره *Reynold Allyne Nicholson* فى ليدن ١٩١٤
(٢) كتاب اللمع ص ١٥٤ س ٦
(٣) الكتاب السابق ص ١٧ س ١
(٤) نفس الكتاب ص ١٦٥ س ١٨
(٥) الكتاب السابق ص ١٨ س ٢

« لا تخلى مجلسى من على بن أحمد » والصواب « تخل » بدون الياء . ونشاهد ذلك مكتوباً بخطه « تخلى » فى النسخة الأصلية للكتاب ، ونشاهد فى مخطوطة كتاب «المغرب فى حُلى المغرب » لابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٣ أو ٦٨٥ هـ التى كتبها بيـده أغلاطاً كثيرة : منها إبدال القاء بالسين ، والنصب بالرفع . والمؤنث بالمذكر . ونجد غلطات فى الأشياء منها : أنه يسمى رجلا بعينه سعداً فى موضع ، وسعيداً فى موضع آخر . وحسناً فى موضع ، وحسينا فى موضع آخر الخ ... بل إذ بعض النحاة أنفسهم قد أخطأوا فى كلامهم : من ذلك أن ابن يعيش ــ المتوفى سنة ٧٤٣ هـ ــ وهو شارح كتاب «المفصل للزمخشرى » (١)، كتب مثلا « فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه : كأنك قلت جاء زيد فى هذه الحال » (٢) مكان فكأنك قلت .... ، وأخطأ بين لم ولا ، وبين أو والواو ، وغير ذلك .

فكل ما ذكرناه من أخطاء أهل النحو واللغة هو من خصائص اللغة العربية الوسطى ، وهو موضوع واسع جداً ، يشمل كل ما طرأ على اللغة الكتابية من التغيرات ، منذ برزت إلى طور التاريخ حتى الآن ، أو إلى ابتداء التأثير الأوربى ، أقول اللغة الكتابية ، لتخرج اللهجات القديمة والحديثة ، فإنها موضوع واسع على حدته . فمن الضرورى البحث عن هذه اللغة العربية الوسطى ، وتنظيم نحوها ، ومعجم مفرداتها . أما بالنسبة لمعجم المفردات فقد اضطلع به المستشرق الفرنسى «دوزى» Dozy فى معجمه المشهور Suppiment aux dictionaires Arabes. ومع ضخامة هذا المعجم إلا أنه كالقطرة من البحر ، يضاف إلى ذلك أنه غير مرتب ترتيباً جيداً ، إذ خاط فيه ما هو قديم بما هو حديث ، ولغة الكتابة باللغة الدارجة ، وما هو صحيح بما هو خطأ .

---

(١) انظر *G. Jahn, Ibn Ja'iš Commenar zu Zamachšari's Mufaṣṣal. Leipzig, I, 1882 - II, 1886.*

(٢) انظر الكتاب السابق ج ١ ص ٢٤٨ س ١٦

الناسخ وبدل أن يواصل بعد كلمة « كبشاً » الأولى بمـــا يتلوها واصّلها بمـــا يتلو كبشاً الثانية.

* * *

من ذلك نرى أن الخطأ بين المتماثلين يؤدى عادة إلى إسقاط كلمات . ومما هو أندر من ذلك أن يؤدى إلى زيادة كلمات ، من ذلك من كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى » لابن الخياط ما نصه : « لأنه لا يجوز أن يكون الله عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفى الوجودجسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أيضاً من أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفى الوجود جسم متحرك على ما وَقع به العلم ، ولا بد أن يكون لايزال عالما بأن الجسم متحرك ..... (1) » الخ ،وذلك فى النسخة الوحيدة لهذا الكتاب . فلم يفهم الناشر ذلك — وهوحقاً غير مفهوم — واجتهد فى تصحيحه ، وزادفى مكانين بعض كلمات ظن أنها سقطت ، فصار النص يفهم بعض الفهم ،إلا أنه صار غريباً ،والصحيح أنهلا يجب زيادة شىء ، بل أن يحذف شىء ،لأننا عند التحقيق نجد أن جملة تكرر مرتين ، وذلك أن الناسخ بعدأن كتب كلمة «متحرك» الثانية لم يتابع نسخ ما بعدها ، بل رجع إلى كلمة « متحرك »الأولى ، وكتب ما بعدها مرة ثانية :

ومما يشبه وقوع الخطأ بين المتماثلين تكرير الفرد ، وإفراد المكرر : فمن تكرير الفـــردما نقرأه فى إحدى نسختى « فهرست حنين بن إسحق لكتب جالينوس » ولفظه « ثم ترجمته أنا من بعد إلى السريانية ثانية » وكلمة ثانية غيرمفهومة لأنه لم يذكرقبل ذلك ترجمة أولى للكتاب ، والكلمة غير موجودة فى النسخة الثانية ، فيظهر أنها تكرار للجزء الثانى من كلمة « السريانية»

ومن إفراد المكرر ما نقرأه فى تلك النسخة عينها « ولذلك ليس يضطرنى شىء إلى ذكر كتاب من تلك الكتب» وهذا غريب لأنه ذكر قبل ذلك عدداً من كتب جالينوس ، فنرى فى النسخة الثانية الصحيحة « كتاب كتاب » .

(1) الانتصار — نشرة نيبرج — القاهرة ١٩٢٥م ، ص ١٠٩

ومثال آخر من كتاب « الرد على ابن المقفع » ما لفظه فى إحدى النسخ « على الأول الأحد ، السابق لكل عدد ، الذى لايكون له ثان إلا من بعده ، ولا يثبت الثانى إلا من بعده »[1] وهــذا لا يجوز من جهة المعنى ، ولا يجوز من جهة القافية ، لأن كلمة بعده تكرر فيها. ونرى فى بعض النسخ الأخرى أن الصواب فى الجملة الأخيرة «من بعد عده » فكتب الناسخ العين والدال مرة واحدة ، وكان الواجب أن يكتبهما مرتين .

* * *

ومن الزيادات الاتفاقيــة ، إدخال حاشية فى النص ظناً أنها سقطت من الأصل ، ثم استدرك الكاتب الناقص فى الهامش . من ذلك ما نجده فى كتاب « الحيل فى الفقه » للخصاف ، ونصه فى إحدى نسخه[2] « فيقول أعرنى أعرف هــذه الدار أسكنها » وهو كلام لا معنى له . وفى النسخ الباقية لا توجــد كلمة « أعرف » وهى زائدة فى الحقيقة ، وهى قراءة أخرى مكان أعرنى ، فالأصل الذى نقل عنه هذه النسخة كان على هوامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى ، وظن الناسخ أنها استدراكات يجب إدخالها فى المتن . وقراءة أعرف مكان أعرنى تحريف ، وهى ظاهرة الخطأ .

ووجود الاستدراك الناقص على هامش الكتاب يسبب أحياناً تقديماً وتأخــيراً ، وذلك لأن الناسخ لا يفهم أحياناً فى أى موضع يجب إدخال هذه الكلمات المستدركة . من ذلك ما نقرأه فى إحدى نسختى « فهرست كتب جالينوس » . « وكنت ترجمت نحواً من نصفه ، ثم إنى استتمته إلى السريانية »[3] وهــذا غريب ، لأننا كنا نتوقع أن يقال إنه ترجم نحواً من نصفه إلى السريانية ، ولا يقال ذلك عن الاستتمام ، ولهــذا نجد فى النسخة الثانية « ثم نقلت نحواً من نصفه إلى السريانيــة ثم نقلت بعضه » . فنستدل بذلك

(١) الرد على ابن المقفع ص ٣ س ١١

(٢) هى نسخة D. أنظر تعليقات الناشر ص ١٣٢

(٣) فهرست كتب جالينوس ص ٣١ س ١٧ كتابه فى الرعشة والنافض والاختلاج والتشنج .

على أن كلمة السريانية كانت فى الأصل مكتوبة على هامش النص فأدخلها كاتب النسخة الأولى فى غير موضعها .

* * *

وربما نشأ عن الاستدراك فى هامش الكتاب تكرار المستدرك ، من ذلك فى « فهرست كتب جالينوس » . « فأخرجت جوامعه (أى كتاب الذبول) على طريق التقسيم ، مع مقالات أخر عده ترجمها عيسى إلى العربية[1] » . وهذا غريب لأنه لاداعى هنا إلى ذكر كون عيسى ترجم المقالات التى أخرج حنين جملها ، مع أن حنيناً لم يذكر هذه الجمل . وفى النسخة الثانية لا توجد هذه الجملة ، ونجدها فى النسختين بعد هذا الموضع بقليل حيث يقول حنين : « ثم إلى ترجمته (أى كتاب الذبول) إلى السريانية وترجمه عيسى إلى العربية[2] » ، إلا أن الضمير هنا فى « ترجمه عيسى » مذكر ، وكان فى الموضع الأول مؤنثاً ، وأول الجملة هنا بالواو ، وكانت ناقصة هناك . فيتضح أن الجملة كانت مكتوبة فى الهامش ، ثم أدخلها كاتب فى الأصل فى غير موضعها ، ثم غير الضمير لكى يناسب الموضع ، وأسقط الواو لكى توافق الجملة ما قبلها ، وكان الكاتب الثانى أدخلها مرة ثانية فى الموضع الصحيح ، فهى لذلك مكررة فى النسخة .

* * *

والتقديم والتأخير كثير الوقوع ، ولايقتصر حدوثه على إدخال حاشية ، بل ينتج عن أسباب كثيرة منها السهو والغفلة ، ونوع آخر من الخطأ الاتفاق وهو إبدال كلمة بأخرى ، ولاعجب إذا كانت الكلمتان مترادفتين وبخاصة فيما يروى ولاسيما فى الشعر ، مثال ذلك ما نراه فى « ديوان عمر بن أبى ربيعة » من إبدال القلب بالنفس ، وبان بلاح ، واليوم بالحين ، وتراسل بتألف :

---

(١) فهرست كتب جالينوس ص ٣٥ س ٧

(٢) الكتاب السابق ص ٣٥ س ١٠

ومما هو أغرب من هذا – وهو مع ذلك كثير الوقوع – إبدال الكلمة بضدها ، ونشاهد هذا فى كتاب «الأعظام المُنطقة والصم» . وتتبادل فيه هاتان الكلمتان المتضادتان اللتان يبنى عليهما الكتاب كله وهما المُنطقة والصم .

ومما هو بين إبدال الكلمة بغيرها . وبين التحريف المطلق . إبدال الكلمة بما هو قريب لها فى المعنى ، بحيث يكون معناهما متشابها فى نفس الوقت مثل «اسيا» و «شيئا»[1] ، «للموضع» و «للمربع»[2] وذلك فى كتاب الأعظام المنطقة والصم .

* * *

التحريف :

وأما التحريف نفسه فقد ذكرنا أنه منتشر وشائع فى الكتب العربية أكثر من غيرها ، وهو جنسان :

وينشأ الجنس الأول حينما يدون الكاتب غير ما كان يريد أن يكتبه ، مثل عمل وعلم .

والجنس الثانى أهم من الأول بكثير . وهو أن يخطئ الناسخ فى قراءة ما هو مكتوب فى الأصل ويكتب غيره ، وهذا الجنس من التحريف لا تحصى أنواعه ، ولكل جنس أنواع خاصة به بمناسبة تشابه الحروف فيه . فلو كان الكتاب قد كتب أولا بالكوفى ، ثم نسخ بالخط النسخى ، ثم بالمغربى ، ثم أعيدت كتابته بالنسخى ، ثم كتب بالفارسى ، أو الرقعة التركى ، فلا نهاية لاحتمال وقوع التحريف فى مثل هذا الكتاب ، وأكثر ذلك يحدث عند النقل من خط لخط ، وعند النسخ من أصل قديم ، لأن الناسخ فى هذه الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية فى كثير من الأحيان ، نجد مثل ذلك فى ديوان عبيد بن الأبرص ، الذى نشره المستشرق الإنجليزى ليال (Lyall) فقد جاء فيه « حتى أتى شجرات واستكل عنهن »[3] . ففى ذلك تحريفان ، والصواب « واستظل

---

(١) كتاب يس ص ٦ س ١٤ (٢) الكتاب السابق ص ٤٨ س ١

(٣) أنظر *Ch. Lyall, The Diwans of ʿAbid ibn Il Abraṣ and ʿOmair ibn Iṭṭufail, Leiden, 1913 p. 1*

وأنظر أيضا مقدمة الناشر ص ١٠ — ١١

تحتهن » ، والمرجح أن أصل النسخة وهى قديمة جداً تاريخها سنة ٤٣٠ هـ . كان مكتوباً بالخط المغربى والطاء فيه تشبه الكاف فى الخط النسخى ويشتد الالتباس إذا وقعت بعدها لام كما فى مثالنا هذا .

ومن ذلك أيضاً فى كتاب « الآثار الباقية » للبيرونى « وقد كان يقوم للعرب فى أوقات معلومة من شهورهم المنسأة أسواق[1] » ولكنها وردت فى جميع النسخ « المنشأة » وذلك أننا نفرض أن السين فى النسخة الأصلية التى نسخت منها كل النسخ كان فوقها العلامة الدالة على إهمالها « سٓ » ، كما نشاهد مثل ذلك فى النسخ القديمة ، ولكن النساخ لم يفهموا هذه العلامة وظنوها نقط الشين ، ومما يؤيد ذلك تكرارها فى نفس الكتاب « إن شاء الله فى الاجل وأزال الحوادث النفسانية بمنّه إنه قدير عليه[2] » كتبت كذلك فى جميع النسخ ، وجاء فى موضع بعد ذلك « إن نسّأ الله فى الأجل ، وكشف برحمته بقايا الأوصال والعلل ، إن شاء الله[3] » وبذلك نعرف من الموضع الثانى أن صحة ما ورد فى الموضع الأول هو « إن نسّأ الله فى الأجل » ولكن السين كانت تشتمل على علامة الإهمال كما رأينا فى المثال السابق ، وهذين المثالين ليسا من التحريف بل من التصحيف ، وقد أسهبنا فى الحديث عن التصحيف من قبل :

* * *

ودرس التحريف ، موضوع من موضوعات علم الخط العربى ، ولا أعنى علم تاريخ الخط العربى ، على اعتبار أنه أحد الفنون الجميلة فى الشرق ، ولا من جهة كونه مستعملا فى النقوش ، أى الكتابات المنحوتة فى الأحجار (Epigraphy) ونحوها ، وإنما أعنى تاريخ الخط العربى المستعمل فى الكتب ، وهو موضوع لم يلق من عناية

(١) كتاب الآثار الباقية ص ٢٢٨ س ١ وقد ذكر فى الهامش (فى المخطوطات المنشأة) أنظر أيضا مقدمة الناشر زاخاو ص *LXIII* .

(٢) الكتاب السابق ص ٢٣٠ س ٩ (٣) الكتاب السابق ص ٢٣٠ س ٩

الباحثين إلا القدر القليل ، فقد نشر بعض المستشرقين صوراً شمسية لبعض نماذج الخط العربي ، وأهمها معرض الخطوط الذي نشره المستشرق الألماني موريتز ، الذي كان مديراً لدار الكتب المصرية ، تحت عنوان Moritz, Arabic Palaeography, Cairo, 1904 حينما كان مديراً لدار الكتب ، وهو الذي كتب مقالة دائرة المعارف الإسلامية في هذا الموضوع ، ولكنها ليست كافية . وكتب المستشرق الفرنسي هوداس مقالة صغيرة عن تاريخ الخط المغربي تحت عنوان Houdas, Essai sur l'ecriture maghrébine, Paris, 1886.(1) ونشر حفني ناصف مقالة في مجلة الجامعة القديمة تحت عنوان « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » ، القاهرة ١٩١٠(٢) ، ونشر عبد الفتاح عباده كتيباً عن « انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي » ، القاهرة ١٩١٥(٣) ، ونشر الدكتور خليل يحيي نامي بحثاً عن « تاريخ الخط العربي وتطوره إلى ما قبـل الإسلام » في الجزء الأول من المجلد الثالث من مجلة كلية الآداب . مايو سنة ١٩٣٥(٤) . ونشر المستشرق النمساوي أدولف جروهمان بحثاً عن البردي العربي تناول فيه تاريخ الخط العربي(٥) . ولكنها أيضاً غير كافية . وكان الواجب أن تستقصى كل هيئة من هيئات الخط العربي المستعملة ، وتميز عن غيرها ، وتقسم تبعاً لأسلوبها وقدمها ، والجهات التي استعملت فيها ، بل كان الواجب أن يبحث عن

---

(١) نشره في ص ٩١ من مجموعة *Nouveaux Melanges Orientaux, mémoires, texts et tradiction publiés par les proffesseurs de l'ecole speciale des langues orientales à l'occasion du septième congres international des orientalistes réuni a Vienna (Septembre, 1886), Paris, 1886.*

(٢) تحدث فيه عن تاريخ الخط العربي قبل الإسلام ٤٦ — ٧٦ وبعده ٧٧ — ١٢٣ وأصناف الأعلام العربية في صدر الأسلام ص ١٢٤ — ١٢٨ وتاريخ تجويد الخط العربي ص ١٢٩ — ١٣٤ وما كانت العرب تكتب فيه ١٣٧ — ١٧٣

(٣) تحدث فيه عن أصل الخط العربي وتاريخه بعد الإسلام

(٤) نشر معها ٥ جداول ، ٥ لوح ، وثلاثة نقوش عربية قديمه

(٥) A. Grohmann, From the World of Arabic Papyri, Cairo, 1952.
ونشر معها ستة عشر لوحة وجدولا واحدا .

كل حرف ، وتستقصي كل صورة من صوره المختلفة فى الكتب ، وأن يعين متى وأين كانت تلك الصور مستعملة . وكان لابد من إعداد كتاب مؤلف فى تلك الحـــروف بالصـــور الشمسية التى يبين فيها صور تلك الحروف على اختلافها ، غير أنه لابد أن تكون تلك الجداول أوسع من تلك التى نشرها موريتز فى دائرة المعارف الإســـلامية : وقد ألف مثل هذا النوع من الكتب فى تاريخ الخطوط الأوربية .

ولتاريخ الخط فى علم نقد النصوص فائدتان ، إحداهما تلك التى تكلمنا عنها الآن ، وهى أن معرفة تاريخ الخط تسهل علينا تحديد أجناس التحريف ، وتعيننا على إصلاحها . والأخرى أن معرفة تاريخ الخط تعين على تحديد تاريخ نسخ الكتاب ومكانه ، إذا لم يذكرا فيه .

* * *

الخطأ فى الإملاء

ومما يشبه التحريف ماينشأ عن الخطأ فى الإملاء ، لأن الكاتب لايفهم كلام المملى عليه فيكتب غيره . وهذا الجنس من التحريف نادر ، وتحقيق خطأ المستملى صعب ، ولم تعيّن أنواعه .

* * *

الأخطاء النحوية :

ونلحق بالتحريف ذكر الأخطاء النحوية التى ارتكبها النساخ ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب فى النسخ ، فكثيراً ما بدلوا الصحيح فى الأصل بالدارج فى لغتهم ، فأبدلوا النصب والجزم بالرفع ، وأبدلوا المؤنث بالمذكر ، والفاء بالواو ، إلى غير ذلك ، وكان أكثر خطئهم فى الأعداد ، لأن العادة كانت جارية على أن ينطقوا بالأعداد طبق اللغة الدارجة ، ولهذا السبب فان النسخ التى لاخطأ فيها فى الأعداد نادرة .

وبحث الأخطاء يحتاج إلى ملاحظة ، وذلك أننا ذكرنا أن بعض المؤلفين قد بدرت منهم أخطاء نحوية لا يجـــوز تصحيحها . فإذا اشتملت الكتب على شيء من الأخطاء

النحوية وجب أن نتساءل : هل هي من خطأ المؤلف نفسه ، أو من الناسخ ؟ والوصول إلى الحقيقة صعب ، وتستخدم لذلك أمور منهـــا : أنه يجب أن نتعرف على شخصية المؤلف ، لنرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه ؟ .

ومنها تقدير قيمة النسخة ، فان كانت قديمة مشكولة ، كتبت باجتهاد كاف ، وعناية تامة ، وكانت تدل على أن كاتبها كان حسن الفهم ، رأينا أن خطأه في النحو بعيد الاحتمال ؛

ومنها أن اتفاق النسخ غير المتناسبة يدل على أن الخطأ يعزى إلى مؤلف الكتاب ، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرداً في كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف. وهذه القواعد كلها احتمالية ولا تُعكس ، فإننا إذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف ، وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه . ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها بيده محفوظة .

* * *

الخلل في النسخ :

ومن أجناس الخطأ ما يحدث من خلل طـرأ على الأصل من نقص في أوله أو آخره ، أو قطع بعض صفحاته ، أو أكل العث فيه ، أو قص هوامشه ؛ فمنه في كتاب « الحيل في الفقه » للقزويني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ أو ٤٦٠ هـ الذي نشره المستشرق الألماني شاخت (١) . فنجد فيـــه كلاماً عن التفريق بين الزوجين (٢) ، ثم ينتقل البحث إلى الطلاق (٣) ، ثم يصل إلى مسألة الارتهان (٤) ، ويعود بعد ستة عشر سطراً إلى التفريق بين الزوجين ،

(١) *Joseph Schacht, Das Kitāb al - Ḥiyal fil - fiqh (Buch der Rechtskniffe) des abū Ḥātim Maḥmūd ibn al - Ḥassan al - Qazuīnī, Hannover, 1924*
كتاب الحيل في الفقه للشيخ الإمام أبي حاتم محمود بن الحسن بن محمـد يوسف بن الحسن بن عكرمه بن انس بن مالك الانصاري القـزويني الشافعي .

(٢) ص ٤٤ س ١٧ — ص ٤٥ س ١ — ٢ ، الكتاب السابق § ٧٨ « فلو احتـال الزوج وقال جامعتها قبل قـوله مع يمينه ، ولا فرق بينهما » .

(٣) الكتاب السابق ص ٤٦ س ١٦ — ص ٤٧ س ١٠ فقرات § ٨٨ ب — ٩٢ .

(٤) الكتاب السابق ص ٤٥ س ٢ — ص ٤٦ س ١٥

ثم بعد واحد وثلاثين سطراً يرجع إلى مسألة الارتهان[1] بكلام يواصل فيه الكلام الأول عن الارتهـــان : قال المؤلف « ولو أن المرتهن وطيء الجارية المرهونة ، أقيم عليه الحد، والوجه في إسقاط الحد أن يدعى :..» . ونجد في الموضع الثاني بعد واحد وثلاثين سطراً « الجهالة ، فلا يقام عليه الحد حينئذ ، إذا كان مثله يُعذر » ، فيدل ذلك على أن ترتيب القطع في النسخة الوحيدة غير صحيح ، وينبغي تقديم القطعة الثانية على الأولى :

١ — تفريق —> طلاق —> ارتهان | ١٦ سطرا

V

٢ — تفريق ٣١ سطرا ارتهان :

<———

فاذا سئلنا كيف حدث ذلك الاضطراب وجب علينا أن نفترض أن القطعة الأولى كانت مكتوبة على ورقة واحدة ، والثانية الطويلة وهي ضعف الأولى مكتوبة على ورقتين ، وكانت الأوراق مفكوكة ، فقـــدمت الورقة الأولى ، على الورقتين التاليتين ، وكان موضعها الصحيح بعدهما .

والغرض من تتبع أجناس الخطأ في النسخ ، أننا إذا وجدنا في النص موضعاً غير مفهوم لأنه لا يليق بلغة الكلام وفكرته وسياقه ، وجب علينا بعد ذلك أن ننتقد حدسنا فنتساءل : كيف أمكن أن يخرج نص مغلوط عن نص صحيح ؟ وإذا وجدنا جنساً من أجناس الخطأ المستعملة من جهة نظرياتهـــا ، جاز أن نفترض أن الحدس والتخمين حقيقة وصواب ، وإلا وجب البحث عن اقتراح غيره ، وقد ذكرنا الأمثلة لذلك من قبل .

ويبقى علينا أن نذكر قاعدتين عدهما بعض النقاد أساسيتين في نقـــد النصوص ، إلا أنهما تصيبان أحياناً وتخطئان أحياناً أخرى .

---

(١) الكتاب السابق ص ٤٧ س ١٣ ؛ ص ١٥ فقرة ٩٢ — ٩٤

أولاهما :

أن النص الأقصر هو الصحيح، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما مسهبة ، والثانية موجزة، لزم أن نؤثره الثانية، لأن الأقرب إلى الاحتمال، أن يدخل الناسخ فى النص ما ليس منه طلباً لشرحه . وهـذا الاحتجاج صحيح ، إلا أنه لا يعتبر فيه إلا حالة التغيير التعمدى ، ولا يعتبر التغيير الاتفاقى، وقد فصلنا ذلك وقلنا إن سقوط الكلمات والجمل يقع اتفاقياً من جراء غفلة الكاتب وسهوه، وقبل أن نطبق هذه القاعدة يجب أن نحكم : هل كان التغيير الموجود فى النص تعمدياً أو اتفاقياً ؟ وحل هذه المسألة صعب، ولذلك تكون فائدة هذه القاعدة قليلة .

والقاعدة الثانية :

أن النص الأصعب هو الصحيح ، أى أننـا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بصعوبة والأخرى تفهم بسهولة ، فضلنا الأولى ؛ وهذا فى الظاهر ضد ما قلناه ، لأننا استدللنا على أنه إذا كان النص غير مفهوم ، كان غير صحيح . ولكن هـذه القاعدة صحيحة إلى حد ما ، ويحتج بها على أنه لا يُتصور أن يبدل الناسخ شيئاً مفهوماً بشىء لا يفهم مطلقاً ، أو بشىء لا يفهم إلا بصعوبة . والمحتمل ضد ذلك . وهـذا الرأى صحيح ، والقاعدة التى تترتب عليه نافعة ، إذ تحذرنا مما يسهل فهمه ، فانه كثيراً ما يختبئ الصحيح فيما مظهـره غير مفهوم ؛ فعلينا إذن أن نستخرجه ، فـلا نكتفى بتخمينات النساخ وهى فى الحقيقة بعيدة عن الأصل ، إلا أنا نجد لذلك حداً ، وهو الذى حددنا به القاعدة الأولى ، وهو أن القاعدة لا تصيب إلا فى التغييرات التعمدية ، وأما هذه فيصح فيها فى الحقيقة أن الناشئ عنها سهل الفهم ، وأما التغييرات الاتفاقيـة فتحدث فيما لا معنى له أبداً ، والقاعدة فيها مخطئة .

والخلاصة أننا إذا وجـدنا قراءة مسهبة بجانب قراءة أخرى موجزة ؛ وقـراءة صعبة، بجانب قراءة أخرى سهلة، وجب أن ننظر فيها من جهتين : من جهة التغيير

التعمدى ، والتغيير الاتفاق ، ولا نخمن أن كل عبارة فى هذه غير موجودة فى تلك ، بل يجب أن نتدبر ونتساءل : هل يجوز أن تكون العبارة زائدة فى تلك ، ولا نحسب أن العبارة صحيحة ، بل نتساءل هل يمكن أن يختبئ الصحيح فيما هو خطأ لا يفهم ؟

ونختم هـذا الباب بتشبيه مفيد ، فنشبه النص المغلوط الذى تتفق عليه كل النسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ، فنقول إن أول وظيفة للطبيب هى أن يتحقق : هل يكون المـريض مريضاً فى الأصل ؟ أى أننا إذا وجدنا نصاً صعباً لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك ، يجب على الطبيب أن يعين العضو المريض ، وذلك أنه كثيراً ما يكون الخطأ فى غير الموضع الذى يصعب فهمه ؛ كما أن دلائل المرض كثيراً ما تشاهد فى عضو آخر غير العضو المريض . ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيـه . وكذلك الناقد يجتهـد فى استخراج جنس الخطأ ، أى يجتهد فى استخراج ما كان يتوقع أن يوجـد فى النص مكان الموجود فى روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض فيصف له ما يمكن من علاج . وكذلك الناقد يتقدم لإصـلاح الخطأ ويتجنب فى سبيل ذلك كل تحكم واستبداد .

الباب الثالث

فى العمل والاصطلاح

نصف فى هذا الباب العمل الذى يقوم به من يريد نشر كتاب من الكتب القديمة ، ونتبع فى ذلك كتاباً خاصاً فى هـــذا الموضوع ألفه العالم الألمانى O. Stählin المتخصص فى علم الآداب اليونانية والرومانية القديمة . إلا أننـــا نأخذ أمثلتنا من الآداب العربية مع ملاحظة ما يوجد من الفروق بين نشر الكتب اليونانية والعربية فنقول :

إن أول ما نبدأ به هو معرفة ما إذا كان الكتاب قد سبق نشره ؟ ويعيننا على ذلك الاطلاع على الفهارس والمعاجم المصنفة للكتب المطبوعة ، مثل كتاب « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع »[1] . و« معجم المطبوعات العربية والمصرية »[2] ، و« الكتب العربية التى نشرت فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٤٠ »[3] ، أى بعد

(١) جمعه إدورد فنديك ، صححه وزاد عليه بعض الكلام السيد محمد على البيلاوى القاهرة ١٨٩٦م . (١٣١٣هـ) تحدث فى مقدمته عن الأماكن التى تحفظ فيها الكتب العربية ، وفهارس الكتب العربية ، وتحدث فى الباب الأول ، عن عناية الفرنجة باللغة العربية .

(٢) وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة فى الأقطار الشرقية والغربية ، وأسماء مؤلفيها ، ولمعة من ترجمتهم ، من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية ١٣٣٩هـ (١٩١٩م) . جمعه ورتبه يوسف إليان مركيس . القاهرة ج ١/١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) ج ٢/١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) . وذيل فى الكتب المطبوعة المجهول أسماء مؤلفيها .

(٣) رسالة ماجستير مقدمة من عايدة إبراهيم نصير — القاهرة ١٩٦٦ .

معجم المطبوعات ، وفهارس الكتب المطبوعة المحفوظة فى دور الكتب وآخـرها النشرة المصرية للمطبوعات التى يعدها قسم الايداع القانونى بدار الكتب المصرية من عام ١٩٥٦ (ـ ١٣٧٦ هـ) حتى مايو ١٩٦٩ . فان كان الكتاب قد سبق نشره نقدنا هذه النشرة ، فإن ثبت لنا أن الناشر قد استخدم فى نشرته جميع النسخ الموجودة للكتاب ، وأنه قد اتبع فى إخراجها الطرق العلمية للنشر ، اكتفينا بهذه النشرة .

فأما إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل . أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر، فإن أول ما يجب علينا عمـله هو استقصاء النسخ الموجودة لمخطوطات الكتاب . ونبدأ فى سبيل ذلك بمراجعـة كتاب بروكلمان فى « تاريخ الآداب العربية »[1] وهوموضوع واسع جداً يشتمل على كل ما استطاع مؤلفه أن يعرفه عن الكتب العربية ومؤلفيها ، ويذكر النسخ التى يعرفها لكل كتاب ، واجتهد فى ذلك اجتهاداً عجيباً ؛ وطالع كل فهارس دور الكتب ، والمقالات المؤلفة فى موضوع الكتب العربية الخطية . وجمع كل ما وجده من ذلك ، ولهذا فلا غنى عنه لكل من يدرس الآداب العربية . ولا عجب أن يقع بعض الخطأ فى كتاب حوى ألوفاً من أسماء الكتب ، ومع ذلك فالكتاب قديم وضع منذ نصف قرن تقريباً وأعقبه ثلاثة ملاحق كان آخرها سنة ١٩٤٢ ، ومنذ ذلك الحين نشر كثير من الكتب الخطية ودرس بعضها دراسة تعمق .

ولا يجوز أن نكتفى بمراجعة كتاب بروكلمان ، بل لابد من مراجعة فهارس الكتب العربية المخطوطـة نفسها ، وعددها كبير ، وهى تتدرج فى قيمتها : منها ما هو غاص بالمعلومات المفيدة ، والآراء القيمة عن كل الكتب ، كالفهارس القديمة لدور الكتب فى أوربا ، التى أسس فيها علم الآداب العربية[2] ، وأوسعها وأقدمها : الفهرست الكبير

(١) أنظر *Carl Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur, Weimar, Band I, 1898, Band II, 1902: Supplementbände, Leiden, I 1937; II, 1938; III, 1942.*

(٢) *J. D. Pearson, Oriental Manuscript Collections in the Libraries of Great Britain and Ireland, London, 1954. cf: Arabica 116, fasc. 1 t, II, 1955.*

المحفوظ فى دار الكتب البروسية فى برلين الذى ألفه أهلورد[١] وهو عشر مجلدات كبيرة القطع والحجم . وكبعض فهارس الشرق[٢] .

ومن الفهارس ما يقتصر على ذكر ما دوّن على غلاف الكتب ، كاسم المؤلف ، وعنوان الكتاب . ومع ذلك فإن تلك البيانات تكون ناقصة أحياناً ، وغير كاملة فى أكثر الحالات ، وأحياناً تزاد أخطاء أخـرى عند استنساخ العناوين والأسماء ، ومن هذا الجنس من الفهارس أكثر ما طبع فى الشرق كفهارس جوامع الآستانة[٣] التى لا يوثق بها . ولا يرتفع الفهرست الجديد الذى طبع فى دار الكتب المصرية[٤] كثيراً عن فهارس

(١) *W. Ahlwardt, Verzeichniss der Arabichen Handschriften der Königlischen Bibliotek zu Berlin; Bd. 1 - 10, Bearlin, 1887 - 1899.*

(٢) أنظر فهرس المخطوطات العربية المحفوظة فى الخزانة العامة برباط الفتح (المغرب الأقصى) باريز ١٩٥٤ .

(٣) من هذه الفهارس : ١ — فهرس مكتبة الحميدية ، استانبول ١٣٠٠ هـ . ٢ — فهرس مكتبة أياصوفيا ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٣ — فهرس مكتبة بايزيد ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٤ — فهرس مكتبة عاطف أفندى ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٥ — فهرس مكتبة يحيى أفندى ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٦ — فهرس مكتبة لالەلى ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٧ — فهرس مكتبة راغب باشا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٨ — فهرس مكتبة حاجى سليم أغا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٩ — فهرس المكتبة السليمانية ، استانبول ١٣١٠ هـ . ١٠ — فهرس مكتبة داماد زاده قاضى عسكر م . مراد ، استانبول ١٣١١ هـ . ١١ — فهرس مكتبة قيلتش على باشا ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٢ — فهرس المكتبة السليمية ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٣ — فهرس مكتبة مدرسة مرفل ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٤ — مكتبة داماد إبراهيم باشا ، استانبول ١٣١٢ هـ .

وهناك عدد من الفهارس لا يعرف تاريخ طبعها منها مكتبة أسعد أفندى ، ومكتبة بشير آغا ، ومكتبة جامع الفاتح ، ومكتبة كوبريلى زاده محمد باشا ، ومكتبة طوبيقو ، ومكتبة قرة جلبى ، ومكتبة نور عثمانية ، ومكتبة فيض الله .

(٤) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ج ١ ويشتمل على المصاحف والقراءات والحديث والمنطق والفلسفة والفقـه والتفسير والفرائض ، القاهرة ١٩٢٤ م (١٣٤٢ هـ) . ج ٢ ويشتمل على علوم اللغـة العربية والصرف والنحو والبلاغة والعروض والقوافى القاهرة ١٩٢٦ م (١٣٤٥) . ج ٣ ويشتمل على : القسم الأول من فهرس آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩٢٧ م . (١٣٤٥ هـ) ج ٤ ويشتمل على : القسم الثانى من فهرس آداب اللغة العربية : الروايات والقصص ، القاهرة ١٩٢٩ م . (١٣٤٨ هـ .) ج ٥ فهرس التاريخ ، القاهرة ١٩٣٠ م . (١٣٤٨ هـ) ج ٦ ويشتمل على فهارس الآثار والجغرافيا والأطالس والخرط والزراعة والرى والتجارة والصناعة والمعارف العامة ، القاهرة ١٩٣٣ م . (١٣٥٢ هـ) ج ٧ ويشتمل على ملاحق علوم اللغة ، القاهرة ١٩٣٨ م . (١٣٥٧ هـ .) ج ٨ ويشتمل على الملحق الثانى لعلم التاريخ ، القاهرة ١٩٤٢ م (١٣٦١ هـ .) ج ٩ — الملحق الثالث لفهارس آداب اللغة العربية من ص — ى القاهرة ١٩٦٣ . ومثله فهرس الكتب الفارسية والجاوية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ، بجمعه ورتبه على أفندى حلمى الداغستانى مفتى الكتب التركيـة والفارسية بالكتبخانة ، مصر ، ١٣٠٦ هـ ومثله فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ستة أجزاء ، مطبعة الأزهر بالقاهرة الأول ١٩٤٥ م (١٣٦٤ هـ) الثانى ١٩٤٦ (١٣٦٥ هـ) ؛ الثالث ١٩٤٧ (١٣٦٦ هـ) ، الرابع ، ١٩٤٨ (١٣٦٧ هـ .) ، الخامس ١٩٤٩ (١٣٦٨ هـ .) السادس ١٩٥٠ (١٣٦٩ هـ) .

الآستانة ، وذلك لأن المخطوطات قد خلطت فيه بالمطبوعات ، وهذا لا يجوز لأن الغرض من فهرست المطبوعات غير الغرض من فهرست المخطوطات ، والمخطوطات هى المهمة لأن الكتاب المطبوع موجود فى أماكن كثيرة ، ولا يحتاج إلى تعريف ، وأما الكتاب المخطوط فمحدود ، وهو شيء فردي لا ينوب عنه غيره ، لأنه لو فرض وجود نسخ لهذا الكتاب فلا تطابق باقى النسخ أبداً ، فيحتاج إلى وصف الكتاب وتحديده بعناية واستقصاء ، وعلاوة على كون الفهارس المطبوعة ناقصة ، غير موثوق بها[1] ، فإن كثيراً من المخطوطات العربية لا سيما فى الشرق لم يطبع لها فهارس ، أو طبعت لها فهارس غير كافية ، من ذلك المجموع الكبير الواسع النفيس ، الذى لا نظير له فى العالم ، وهو الذى جمعه ورتبه ودونه وطالعه المرحوم أحمد تيمور باشا ، وهذا المجموع من أنفس ذخائر مصر العلمية ، وهو أقوم مجموع يمتلكه إنسان[2] .

وقد أنشأت جامعة الدول العربية أخيراً معهدا للمخطوطات العربية لتصوير كل ما يمكن الوصول إليه من المخطوطات العربية ، مستخدمة فى ذلك طريقة الـ Micro Film القليلة النفقات ، وقد نشر «فهرس المخطوطات المصورة» مشتملا على أسماء المخطوطات العربية التى صورها معهد المخطوطات من مكتبات استامبول ومصر حتى عام ١٩٥١ — القاهرة ، ١٩٥٤ ، وأنشأت له مجلة للبحث فى شئون المخطوطات ، والتعريف بها ، والتعريف بالدور التى تحفظ فيها هذه المخطوطات[3] :

---

(١) وقد أفردت دار الكتب أخيرا نشره بالمخطوطات : فنشرت فى الجزء الأول مصطلح الحديث ، القاهرة ١٩٥٦ . ثم نشرت فهرس بالمخطوطات التى اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٥٥ ، القسم الأول أ — ص ، القاهرة ١٩٦١ ، القسم الثانى ، ش — ل ، القاهرة ، ١٩٦٢ ؛ القسم الثالث ، م — ى ، القاهرة ، ١٩٦٣

(٢) أهديت هذه المجموعة الى دار الكتب بعد وفاة صاحبها وقد قامت الدار بعمل فهرس لهذه المجموعة تحت عنوان «الخزانة التيمورية» ظهر الجزء الأول فى التفسير ، القاهرة ١٩٤٨ ؛ والثانى فى مصطلح الحديث والحديث ، القاهرة ١٩٤٧ والثالث فى اسماء المؤلفين ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، والرابع فى العقائد والأصول ، القاهرة ، ١٩٥٠

(٣) وقد ختم المجلد الأول من هذه المجلة بفهرس بعناوين المخطوطات التى وردت فيه ، والمحفوظة فى مكتبات لا فهارس لها او فى مكتبات غير معروفة ص ٣٤٤ — ٣٥٩ وبها معجم لما نشر من المخطوطات العربية عام ١٩٥٤ ص ١٣٢ — ١٤٨ ، ٣٤٠ — ٣٤٢ .

ومما لم يطبع له فهرست من دور الكتب العامة ما يوجد فى الحجاز والعراق وإيران ، لأن الكثير من مجاميع المخطوطات العربية عديم الفهارس أو فهارسها غير كاملة .

ولا بد كذلك من سؤال رجال العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره، مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . الذى نشره مرجليوث . فانه عندما بدأ بنشره ، لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من نصفه ، ثم حصل على باقى الكتاب بسؤال رجال العلم، فوصل إليه بعضه من بيروت وبعضه من الهند، ولم تكن واحدة منها مذكورة فى أى فهرست[1] .

ومما هو أنفع من السؤال، الفحص بالذات مباشرة، إذ رحل عدة من المستشرقين الألمان إلى الآستانة، للبحث عن نسخ لبعض الكتب العربية المخطوطة العتيقة فى السراى السلطانية والجوامع .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب ينبغى أن نقابلها ، فإذا كانت كثيرة جداً لا يمكننا مراجعتها كلها ، نضطر إلى اختيار أهمها وأنفسها ، ونستعين فى ذلك بما قلناه فى الباب الأول . وبما أن قيمة النسخ لا تعرف إلا من تناسب النسخ، وتناسبها لا يعرف إلا من النص ، يلزمنا تقدير قيمة النسخة إلى مقابلتها، وكنا نريد أن نستخدم التقدير فى اختيار أى النسخ يجب مقابلتها ، إلا أنه يمكننا أن نكتفى لتقدير قيمة النسخة بقراءة قطع مختارة منها ، ومقابلتها على باقى النسخ ، فتمكننا من تعيين قيمة النسخ ؛ فننتخب أولا ديباجة الكتاب ، وأول الكتاب نفسه ، وخاتمته ، ثم ما وجدنا فيه من اصطلاحات مهمة فيما قابلناه من النسخ . وأحياناً يكفى أول الكتاب ، من ذلك : كتاب « المسائل فى الطب » لحنين بن إسحق ، فنجد أوله فى أكثر النسخ :

---

(١) ياقوت بن عبد الله الرومى الحبشى الحموى البغدادى ، ارشاد الأريب ، إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء أو طبقات الأدباء ، القاهرة ، سبعة أجزاء ١٩٠٧ - ١٩١٣ طبعة مرجليوث ، *Margoliouth* وطبع طبعة ثانية ، طبعة محمد فريد رفاعى فى ٢٠ جزءا

إلى كم جزء ينقسم الطب ؟ إلى جزءين : وما هما ؟ النظر والعمل .
إلى كم جزء ينقسم النظر ؟ إلى ثلاثة أجزاء :

وما هي ؟ النظر فى الأمور الطبيعية ومنه يستخرج علم الأمراض ، بزوال تلك الأمور الطبيعية عن أحوالها . وإلى النظر فى الأسباب ، وإلى النظر فى الدلائل :

ونجد فى بعض النسخ كلمة « علم » مكان « النظر » ، و « علم الأمور الطبيعية » مكان « النظر فى دلائل الأمور الطبيعية » ، وزيد فيها بعد هذا ، السحر ، ثم الخارج عن الطبع مكان الأمراض .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب ، ينبغى أن نقابلها . وقد عرف العرب المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية ، واعتبروها شيئاً أساسياً فى أدب الترجمة فى القـــرن الثالث للهجرة . ومع ذلك فان أول استخدامها يرجع إلى عصر النبى ، فنحن نعـــرف أن النبى كان يقابل سُوَر القرآن ، التى نزل بها الوحى على جبريل ، مرة كل عام طوال حياته ، وأنه قابل القرآن على جبريل مرتين فى عامه الأخير[(١)] .

ونحن نرى فى تقاليد المدرسة اليونانية — السريانية ، أمثلة كافية للوقوف على طريقة مقابلة المخطوطات . فقد كان معروفاً عند هذه المدرسة ، أن مقابلة المخطوطات المختلفة لكتاب ما ، هى الوسيلة الوحيدة لإقامة نص موثوق به . وكان الغرض من استعارة الكتب بين علماء السريان هو قراءتها ونسخها ومقابلتها . وهذا واضح من الصيغة السريانية القديمة لعبارة اللعنات الموجهة إلى من لا يعيدون ما استعاروه من الكتب[(٢)] . وقد ذكر الجاثايق تيموتاوس — وكان

---

(١) السيوطى فى "الاتقان" ١٤٦ مقتطفا من "كتاب البرهان فى متشابه القرآن" للكرمانى (المتوفى بعد سنة ١١٠٦م) .
انظر أيضا *Jeffry, Materials for the History of the Qur'ān 4 cf. Leiden, 1937*
وكذلك *Nöldeke-Schwally, Geschichte des Qorāns 1. 52.* وكذلك الاتقان ص ١١٦
نقلا عن "كتاب المصاحف" لابن أشتة

(٢) أنظر فهرس *Wright* للخطوطات السريانية بالمتحف البريطانى *I.33a ; 441a ; 70f., etc*

عالماً محباً للكتب ، عاش فى أواخر القـرن الثانى وأوائل الثالث للهجرة (الثامن الميلادى) — فى أحد خطاباته ، أنه قابل نسخته بجزء من كتاب جريجور النصيبى ، على نسخة أخرى كان قد استعارها من ذلك الشخص الذى يراسله [(١)] :

وكانت المدرسة اليونانية السريانية تدرك تماماً فائدة مقابلة المخطوطات ، ونحن نعرف أن حنينا قد استخدم قواعد المقابلة فى عمـله ، ولكنها لم تكن من ابتداعه شخصيا ، وهو حينما سماها « عادته شخصياً [(٢)] » كان يعنى أنه التزم تطبيق قواعدها أكثر مما التزمها من سبقوه . ويخبرنا حنين عن الطريقة التى كان يستخدمها فى المقابلة ، عند حديثه عن الترجمـة السريانية لكتاب من كتب جالينوس [(٣)] بقوله « ولمـا كنت شاباً فى العشرين أو أكبر قليلا ، ترجمت هذا الكتاب لطبيب فى جند يسابور : . استخدمت مخطوطاً يونانياً كان يشتمل على كثير من الأخطاء . فلما بلغت سن الأربعين ، سألنى تلميذى حُبيش أن أصحح هذه الترجمة ، لأننى فى ذلك الحين كنت قد حصلت على عدد من المخطوطات اليونانية لنفس الكتاب ، فقابلت هذه المخطوطات ، وخرجت بنص يونانى صحيح . وعندئذ قابلت المخطوط السريانى ، الذى كان ابن شاهدا قـد ترجمه ترجمة ركيكة ، بهذا النص الصحيح ، وأصلحته بمساعدته . وهذه هى الطريقة العادية التى اتبعها فى جميع ترجماتى [(٤)] . وكذلك أعاد حنين مضمون هذا الكلام عند حديثه على ترجمة كتاب Μέθοδος θεραπευτική لجالينوس [(٥)] . وكان حنين معنياً بفن المقابلة لتطبيقه فى أدب الترجمة ، ولم يكن للمقاييس التى استخدمها ما يناظرها أو يفوقها فى الأدب العربى المتأخر .

---

(١) *Timothei Patriarchae I Epistulae, ed. by O. Braun, 126 transl. 88, 109 (72); 120 (80); 129 (86), etc. (Paris 1914-15).*
أنظر أيضا *CSCO Scriptores Syr., Ser. II., vol. 67.*

(٢) " الرسالة " لحنين ص ٣ .

(٣) كتاب جالينوس . περι αἱρέσεων Τοῖς Σἰσαγομένυις

(٤) " الرسالة " لحنين ص ٣ (٥) " الرسالة " لحنين ص ٢٠

وكانت العلوم الدينيـــة تعتبر مقابلة المخطوط شـــيئاً أساسياً . ومع ذلك فقد كان مؤلفوا الكتب الأساسية للدراسات الدينية الإسلامية أمثال اليونيني يعتبرون مقابلة المخطوط وسيلة لمقابلة قراءة النصوص المختلفة أكثر من كونها خطوة ابتدائية لوضع نص صحيح . وعلى العموم فقد كانت المقابلة فى العصور الإسلامية الأولى ، عبارة عن مقارنة دقيقة لنسخة بعينها مع المخطوط الذى انتسخت منه هذه النسخة ، أو مع مخطوط آخر لنفس الكتاب . وكانوا يعدون أفضل المقابلات هى التى تــتم بمعاونة عالم ، فقد نسخ الحسن ابن محمد بن حمدون (المتوفى ســـنة ١٢١١ م) بخطه الجميل كثيراً من الكتب المهمة فى الحديث ، وقابلها مقابلة دقيقة على الشيوخ . وكان من الطرق المأمونة فى ذلك الحين قراءة نسخة من كتاب معين على الشيخ فى الدرس ، وكانت نصوص الكتاب تصلح تبعاً لإرشادات الشيخ ، ولكن هذه العملية قد فتحت الباب لجميع أنواع التصويبات الارتجالية .

المقابلة :

وبعد اختيار النسخ التى يراد مقابلتها ننتقل إلى كيفية المقابلة فنقول : إن المقابلة الآن أسهل منها فى العصر السابق ، لأن الناشر قديماً كان يضطر إلى السفر إلى بلدان شتى ، أو يطالب إلى أحد مقابلتها بدلا عنه ، وليس هذا أمراً سهلا ، ومع ذلك فلا يعتمد الناشر إلا على ما شاهده بعينى رأسه . وفى وقتنا سهل ذلك بالصور الشمسية التى تقوم مقام الأصل ، إلا أن الآلات الخاصة بتصوير المخطوطات لا توجد فى كل مكان ، وأسعار الصور عالية جداً ، وقد ابتكرت أخيراً فكرة تصوير المخطوطات بطريقة Micro Film ، وهى طريقة لا تتكلف كثيراً ، وعيب هذه الطريقة أنه لا يمكن قراءة الفلم بالعين المجردة ، بل لا بد من الاستعانة بجهاز للقراءة ، يقوم بتكبير الصورة بالقدر الذى يمكن معه قراءتها .

ومما يعتبر قدوة حسنة فى ذلك ، أن دار الكتب البروسية فى برلين تكلف موظفيها بتصوير المخطوطات والمطبوعات ولا تطلب أكثر من نفقاتها فقط ، وكان ثمن الورقة قبل

هبوط سعر الجنيه أقل من قرشين . ويمكن تصوير صفحتين متقابلتين فى المرة الواحدة إن لم يكن الكتاب طويلاً.[1]

وللصور الشمسية العادية قصور من جهة أنه فى النسخ غير الواضحة ، لا يظهر فى الصورة كل ما هو فى الأصل . وفى السنين الأخيرة اكتشفت طرق لتصوير النسخ غير الواضحة من الطروس ، وهى الرقوق أو الجلود التى كتبت عليها مرة ثانية ، بعد أن محيت الكتابة الأولى ، وأكثر هذه الطرق باستعمال الأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء وتصوير الصفحة الواحدة مرتين ، وتطبيق الصورتين على بعضهما ، فيمكن بتلك الطريقة إظهار ما لا يظهر فى الأصل ، إلا أن هذه الصور غالية الثمن ، وعيبها أنها تؤذى النظر .

والمقابلة نوعان : مشافهة . ومعاينة . والطريقة الأولى مألوفة فى الشرق ، وهى أن يقرأ الواحد فى النسخة الواحدة ، على آخر يقابل فى نسخة أخرى . والمعاينة مألوفة فى الغرب ، وهى أن يقرأ الواحد قطعة من النسخة الواحدة ويحفظها ، ثم يقرأها فى النسخة الثانية ، وكل من هاتين الطريقتين تتفوق على الأخرى من جهة : أما المشافهة فتتم بسرعة وتحول دون إسقاط كلمات . وأما المعاينة فهى أكثر تدقيقاً من المشافهة وخصوصاً فى الكتب العربية لأن القارئ بصوت عال مضطر إلى إضافة النقط والشكل من عنده ولا يعرف السامع ما هو مروى أو غير مروى . وإن أمكننا أن نجمع كل النسخ أو صورها الشمسية فى موضع واحد استطعنا أن تقابل على أسهل طريق وأسرعه ، وذلك أنا نختار أحسن النسخ وأوثقها كأساس للمقابلة ، ثم نقابل صفحة أو فصلا فى كل النسخ ، ثم نصل إلى الصفحة الثانية أو الفصل الثانى . ومنفعة هذه الطريقة أننا بعد أن عاينا الصفحة فى النسخة الأولى نحفظ ما فى الصفحة التى راجعناها ، ولو قابلنا الكتاب كله فى الأولى وتوجهنا إلى الثانية ، كنا عند اختتامه نسينا ما به من المشاكل .

---

(١) ابتكرت فى العصر الأخير لتصوير الكتب طريقة جديدة بالـ *Copyflo* ويتكلف المتر الواحد منها ستة عشر قرشا بماكينات *Xerox* .

ويجدر بنا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تدعو إلى الغلطات، وليكن الأصل الذى اخترناه أساساً للمقابلة؛ إما صورة شمسية، وإما نسخة عن الأصل قوبلت مقابلة مضبوطة؛ والأول أنفع لأن الاستنساخ لا يخلو أن يحدث فيه أغلاط، والمقابلة نادراً جداً ما تجدى. ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التى اتخذت أساساً للمقابلة، وإما على أوراق ودفاتر خاصة بهذا الغرض. وهذا هو الأفضل. وينبغى أن نميز تمييزاً يحول دون الأخطاء بينها، وتكتب قراءات كل نسخة بلون خاص بها أحمر أو أخضر، وهذا هو الأولى. وإن لم يمكننا هذا أشرنا إلى كل نسخة برمز لها، كما نفعل عند طبع الكتاب، واختيار الرموز يحتاج إلى تفكير، والمعتاد استخدام حروف المعجم، وقصورها أنها باعثة على الخطأ، لأن القارئ قد يظن أنها مما يقرأ فى أصل النسخة. فالألف إذا استعملت رمزاً يوضع عليها مدة (آ)، ونتجنب الحروف الداعية إلى الخطأ كالواو والهاء. ولو كانت حروف التاج الجديدة مستعملة وموجودة فى كل المطابع، وكانت صورها أبسط من شكلها الحالى لكانت جديرة بالاهتمام (1):

وإذا كانت النسخ قليلة، اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم، فنسمى النسخة الأولى (آ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها، لكان ذلك أحسن، فنرمز للنسخة القديمة بالرمز (آ) والتى تليها فى القدم بالرمز (ب). الخ. وأحيانا لا تفى حروف المعجم بالحاجة، فنضيف إليها الأرقام فنقول (ا١)، (ا٢)، (ا٣) وهكذا. وإن كان عدد النسخ كبيراً، احتجنا إلى نظام فى تقسيم الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التى تحفظ فيها النسخة، وإن حفظت أكثر من نسخة واحدة فى مدينة واحدة كالقاهرة مثلا، وجب أن نشير إلى أقدمها بالحرف (ق)، وإلى التالية بالحرف (ك)، فان لم يكف ذلك نربط اثنين من الحروف بعضهما ببعض، ونشير إلى أقدمها بالرمز (قا)،

---

(1) ضاعت حروف التاج من الاستعمال منذ أمد طويل.

وإلى التالية بالرمز (قب) ثم قج وهكذا ، أو نشير بالحرف الثانى إلى أول حرف من حروف المكان الذى تحفظ فيه النسخة فنشير بالرمز (قد) إلى نسخة دار الكتب . و(قت) إلى نسخة تيمور باشا . و (قا) إلى نسخة الأزهر الشريف . وهذا الموضوع وكثير مما سنذكر يحتاج إلى ملاحظة ، وهى أنه لا يمكن حتى الآن مماثلة ما يطبع فى الشرق من النشرات للكتب العربية ، مماثلة تامة بما يطبع فى الغرب ، ذلك لسببين :

الأول أن القراء لم يعتادوا ذلك فى الشرق ، لأننا فى نشر الكتب القديمة الأوربية ، نقصد إلى الغاية القصوى من الإيجاز ، فنستغنى عن الكلام ونكتفى بالرموز ، ونجد فيها كل حاجتنا ، فلا نضع نقطة ولا قوساً إلا ولكل منهما فائدة لا يستغنى عنها . ونفرق بين أنواع الخط ، فنكتبه صغيراً مرة وكبيراً أخرى ، ونكتبه سميكاً مرة ورفيعاً أخرى ، ونكتبه مائلا مرة ومستقيما أخرى ، ونخصص كلا من ذلك بمعنى ، نكتفى للدلالة عليه بهذه الوسيلة ، ولا نستخدم لذلك كلاماً ، ولهذه الطريقة فائدة كبيرة ، وهى أنها تسع التعبير عن معانى كثيرة فى مكان ضيق ، فإذا أردنا أن نعرف حالة رواية فى موضع ما تكفينا نظرة واحدة ، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى تمرن القارئ ، وتعوده على اعتبار الفروق الجزئية ، التى لا يعرفها غير المتمرن .

والسبب الثانى ، أنه لا بد من بعض الفرق بين الكتب المطبوعة فى الشرق وكتب الغرب . وهو أن المطابع الشرقية ليست مستعدة تماماً لطبع مثل هذه الرموز ، وكل ما تستطيعه المطابع العربية فى الوقت الحاضر ، هو الكتابة بنوعين من الحروف : الحروف العادية ، والحروف السوداء . والخط العربى نفسه لا يتسع للتمييز بينها بمقدار ما يتسع له الخط اللاتينى ، وعلى الرغم من أن المطابع الشرقيـة تحتوى على القليل من هذه الرموز ، إلا أنهـا ليست متدربة على استعمالها ، والمطابع الأوربية متعودة على مزج الحروف المختلفة ، وإن كانت نفقة هذا أكثر من نفقة ترتيب الحروف .

ولهذين السببين عزمت على طبع كتاب بالطريقتين بدل اختراع رموز لاتفاق النسختين، وذلك أنني لو كنت اخترعت رمزاً لاتفاق النسختين ، لوجب أن يتميز جداً عن الرمزين اللذين لكل واحدة من النسختين ، لئلا يظن قارئ أن هذا الرمز يدل على نسخة ثالثة، وكان هذا يلزمني على استعمال خط غير مستعمل فى النسختين.

والآن نعود إلى المقابلة فنقول : إنه لا يستطاع اختيار ما تختلف فيه النسخ ، وأن اختيار ما هو جدير بأن يطبع يحتاج إلى مهارة وذكاء وفهم، فأول ما يجوز صرف النظر عنه اختلاف الإملاء ، ثم الأغلاط البسيطة الظاهرة التى لا شك فى إصلاحها ، وإن كانت النسخ كثيرة جاز ترك كل ما يقتصر الاختلاف فيه على اللفظ والعبارة ولا يجاوز ذلك إلى المعنى ،وعلى كل حال يجب أن نضع لاختيار النسخ قاعدة نتبعها بدقة ونقيدها فى أول الكتاب؛ ومما لا يجوز تركه فى مقابلة النسخ القديمة أو النادرة، أن نلاحظ اختلاف الأيدى التى كتبت النسخة،وما يوجد على هوامشها من التصحيحات والقراءات من النسخ الأخرى،فينبغى أن نميز بين ذلك كله، ونشير إلى ما صححه كاتب النسخة فى المتن نفسه ، ونشير إلى ما صححه الناسخ فى الهامش برمز آخر، وإلى ما صححه غيره برمز ثالث، وإلى القراءات المختلفة برموز خاصة بها ؛ ونشتق هذه الرموز كلها من لفظ « نسخه » فنتخذ « ن » رمزاً للنسخة و « ه » رمزاً للهامش، فاذا لم نستخدم الرموز فى ذلك أشرنا إلى كل شيء بالكلام الصريح ؛ وإن كانت النسخة كتبها غير واحد من النساخ رمزنا إلى كل برمز خاص ،فنرمز إلى الناسخ الأول بالرمز « نا » : وإلى الناسخ الثانى بالرمز «نب» وهكذا،وقد يكفى ذكر ما كتبه كل فى مقدمة الكتاب .

وإذا قيدنا قراءة تخالف النسخة التى اتخذناها أساساً للمقابلة نشير إلى ذلك بطريقتين :

الأولى: أن نضع إشارة فى المتن ونعيدها على الهامش أو فى دفتر القراءات، ونذكر القراءة ، ونستعمل لهذه الإشارة نجمة أو دائرة أو زاوية أو غير ذلك ، وإذا كانت

القراءة مقام كلمات لزم أن نضــع الإشارة مرتين فى أول الكلمات وآخرها ، ويمكن أن نستعمل بدل الإشارات الحــروف أو الأرقام ونتخذ لذلك مثالا من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، وتوجد له خمس نسخ الأولى فى برلين ونرمز لها بالرمز «ب»، والثانية ونرمز لها بالرمز «م»، والثالثة « ق »، والرابعة «س» والخامسة «ع» «فربما [ضرنا النور] فى أكثر موجودات • الأمور . ولمــا يوجد من نفع قليل غيره أنفع ممــا يوجد من أكثر كثيره لتمرة أنفع فى الغداء لآكلها من الأنوار فى الغداة كلها +(١) » .

ونذكر فى الهامش[ ] ضر بالنور «ب» • حوادث «س» + + انفع فى الغدا من الأنوار فى الغدا كلها «س» أنفع فى الغدا لآكلها من الأنوار كلها «ع» ٥٥ غير موجود «ب» .

والطريقة الثانية أن نعد سطور المتن ، فنذكر عند تقييد القراءة عدد السطر الذى به الكلمات ، ونذكرها مع خط موسط بينها ، ويلى ذلك الكلمات التى تقوم مقامها ، ففى المثال السابق نقول فى الهامش :

(١) ضرنا النور : ضر بالنور « ب » : موجودات : حوادث «س» .

(٢–٣) أنفع – الغداة كلها : أنفع فى الغدا من الأنوار فى الغدا كلها «س» ، أنفع فى الغدا لآكلها من الأنوار كلها «ع » . فى الغداه : غير موجودة فى «ب» .

وأحياناً لا يجوز الشك فى أى الكلمات من السطر تنوب عنها القراءة المخالفة للمتن ، فلا حاجة بنا إلى إعادتها ، بل يكتفى بعدد السطر ، ففى المثال السابق لا حاجة بنا إلى كتابة « ضرنا النور » بل تكتب القراءة المخالفة مباشرة .

ولكل من الطريقتين فائدة وفضل ، فالأولى لا تصلح إلا إذا كان عــدد النسخ والاختلافات قليلا . وإن رأينا القطعة التى نقابلها مخالفة لما فى المتن فى أماكن كثيرة ، انصرفنا عن ذكر القراءات واحدة واحدة ونسخنا القطعة كلها . وكذلك إذا وجدنا

(١) ص ٥ س ٢ — ٤

نسخة تخالف الأخرى مخالفة تامة ، حتى أنها كإخراجة قائمة بنفسها ، لم نذكر من القراءات الموجودة فيها ، إلا ما يعيننا على تصحيح النسخ الأخرى، واتخذناها موضوع بحث منفصل . ومما هو جدير بالالتفات إليه، أن نذكر فى دفتر القراءات، أول كل صفحة فى كل نسخة من النسخ التى نتحدث عنها للمقارنة، فذلك يمكننا من مراجعة كل موقع من الكتاب فى كل النسخ عند الحاجة .

والمقابلة عمل متعب يحتاج إلى الانتباه والعناية . واجتناب كل الخطأ صعب جداً ، لأنا إذا عرفنا الكتاب ومدلوله ، وحفظنا بعض عباراته ، حملنا ذلك على تصور ما هو مكتوب فى النسخة ، ولا نرى الاختلافات إذا كان الفرق بينها يسيراً ، وهذا نفس ما يقع عند تصحيح البروفات ،فنحن نعرف الصحيح فلا نرى الخطأ، وهذا معروف فى علم النفس ، ولهذا ينبغى أن نعيد على كل مقابلة مرتين،وإذا كان النص عظيم الشأن تكرر المقابلة مراراً . والمألوف أن تكون المقابلة مرتين، مرة قبل نقد النص وتصحيحه، ومرة عند الطبع . ومقابلة النسخ هى آخر جمع الرواية الأوليــة ، ويليها جمع الرواية الثانوية ، فان كانت طفيفة علقناها على الأولى ، وإلا أفردنا لها دفاتر .

والعمل الثانى هو ترتيبها حسب القواعد السابقة، فنستخرج تناسب النسخ ، وإن لم تنجح قسمناها إلى كتل ، ثم نعين قبيــلة كل كتلة ، ونتوصــل بذلك إلى تعيين ما هو أجدر أن يكون أصلا ثم نتقــدم إلى نقــد ذلك النص وإصلاحه بالدلائل الباطنة كما فصلنا ذلك من قبــل، ونذكر كل ما نحصل عليــه وقت القــراءة فى الهوامش أو فى دفتر القراءات، ونميز بين ما هو مروى وبين ما ضمناه ، ونعلق على الأماكن المشكلة ، بالتعليقات المؤدية إلى حل المشكلة ، وبعــد ذلك نتقدم إلى تهذيب النص النهائى، فنختار من بين قبائل النسخ القبيلة والكتلة التى هى أقرب إلى النص الأصلى، ونختار من نسخها الكاملة أقرب النسخ إلى الأصل، ونتخذ هذه النسخة أساساً لتهذيب

النص، ولا نحيد عنها إلا إذا تبين لنا من الترتيب أن الموجود فى نسخ أخرى أصح مما هو فيها، فإن لم تسعفنا النسخ فى تصحيح النص أصلحناه بالحدس والتخمين :

ولاتخاذ نسخة واحدة أساساً لتهذيب النص سبب، وهو أننا لانتوصل إلى الفصل بين اختلافات النسخ، إلا بالدلائل الظاهرة، فتبقى أماكن فى النص يجوز فيها قراءتان، ليس لإحداهما فضل على الأخرى: فنحتاج إلى أسوة وأساس نبنى عليه فنتخذ نسخة واحدة أساساً لتهذيب النص. وإن لم نفعل ذلك تعرضنا لخطر مزج الروايات المختلفة وتلفيقها وإحداث نص لم يكن أبداً. وإن قال قائل: إننا نمزج الروايات بالاستعانة بعدة نسخ، قلنا إن إيثار الرواية التى تتضح صحتها ليست مزجاً، لأنه إن كانت القراءة صحيحة، فمن الواجب أن تكون وجدت أولا فى كل الروايات. وأيضاً صحة النص أهم من مزج الروايات، فالوظيفة العليا للناشر، تصحيح النص واجتناب مزج الروايات. وأحياناً نضطر إلى تثبيت نص اختيارى نأخذ قراءته من النسخ المختلفة، ولا نؤثر إحداها على الأخرى، وذلك إن لم يبق للكتاب نسخة كاملة، أو كانت الروايات ممزوجة فى النسخة نفسها كما ذكرنا. وبعد تهذيب النص: نحضر الأصل الذى يطبع عليه الكتاب، فنستعمل صورة شمسية للنسخة التى اتخذناها أساساً، لأن النسخ قد ينشأ عنه بعض الأخطاء، ولا نغير فى الصورة الشمسية إلا بعض اعتبارات أهمها الإملاء.

الإملاء العربى :

لم يبحث الإملاء العربى ولا تاريخه بحثاً كافياً حتى الآن إلا رسم القرآن الكريم: ولو قصد أحد إلى ذلك، لم يجز أن يكتفى بما يجده فى الكتب «كأدب الكاتب»(1) لابن قتيبة، «والألفاظ الكتابية» لابن درستويه(2)، «وصبح الأعشى»(3) للقلقشندى، بل كان

(١) «أدب الكاتب» لابن قتيبة. طبع عدة مرات فى مصر.

(٢) «كتاب الكتاب» لابن درستويه. طبعة لويس شيخو. بيروت، ١٩٢١.

(٣) «صبح الأعشى فى صناعة الانشاء» للقلقشندى. طبع منه الأجزاء الثلاثة الأولى بالزنكغراف فى اكسفورد، وطبع الكتاب كله فى ١٤ جزء فى دار الكتب المصرية ١٩١٤ — ١٩١٩ وأعيد طبعه.

ينبغى عليه أن يطالع كتباً خطية من كتابة من يوثق بهم فى عصور مختلفة ، فان إملاء هذه الكتب الخطية القديمة يخالف القواعد الموضوعة فى الكتب، فى أشياء كثيرة أشهرها : أن الألف المقصورة فى كثير من الكتب القديمة، كتبت بالألف فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بالياء . وكثر الاختلاف فى إملاء الهمز ، فلا يكاد يوجد فى الكتب الخطية القديمة ، ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة فى الإملاء إلا نادراً . والذين ألفوا فى الإملاء من القدماء أمثال ابن قتيبة ، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن ، مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن منذ زمان . وقد نقل كل واحد من أصحاب الكتب أكثره ممن سبقه ، ولم يدخل فى اعتباره أن العادة والاصطلاح يتغيران بمرور الزمن . ولهذه الأسباب لا يجوز أن نطبق قواعد الكتب فى الإملاء على النصوص القديمة . ولو عرفنا معرفة تامة طريقة الإملاء الذى استعمله مؤلف النص الذى ننشره، وجب علينا أن نراعى ذلك ونحافظ عليه، ولذا يجب أن نتبع إملاء النسخة الأساسية، وذلك إن كان إملاء تلك النسخة ثابتاً، وكتب فيها كل نوع من الأصوات على نمط بعينه، فى كل ما يقع فيه من مواضع الكتاب . وإن كان الكاتب تردد بين إملاءين، وتغيرت كتابته لنوع واحد من الأصوات، وجب أن نختار نحن إملاء لائقاً بالكتاب، من بين النسخ أو ما نعرف يقيناً أن المؤلف استعمله .

والإملاء وإن كانت له منزلة ولم يكن عديم الشأن فى تاريخ اللغة، فشأنه فى نشر الكتب دون شأن النص نفسه ، فلا حاجة إلى بذل الجهود فيه .

وهناك فرق بين طبع الكتب العربية فى أوربا وطبعها فى الشرق ، فإن جامع الحروف فى أوربا، لا يفهم شيئاً من النص العربى ، بل يرتب الكلمات حرفاً حرفاً، ويتبع الإملاء المستعمل فى النص بدون تغيير، فيجوز لذلك أن يختار الناشر طريقة الإملاء اللائق بالكتاب . والمرتب العربى يفهم ما يرتبه ، وهو متعود على الإملاء المستعمل الآن ،

فيصعب عليه اتباع إملاء غـــير المألوف ، وهو يظن غير المستعمل خطأ، فيسوغ لنفسه أن يترك إملاء النسخ الخطية ويتبع الإملاء العصرى .

ومن وسائل الإملاء الجزئية، إملاء أسماء الأعلام الأجنبية ، من أعلام الأشخاص والأماكن : فاننا نرى فيها التحريف والتصحيف كثيراً ، فلا بد أن يجمع الناشر لكل علم، كل الإملاءات التى تقع فى المواضع المختلفة بكل النسخ المعتبرة، ويذكرها كلها فى موضع واحد. والموضع الأولى بذلك هوالذى يرد فيه هذا العلم أول مرة، ثم يختار الناشر منها ما يظن أن المؤلف كتبه ، ويكتب هو العلم هكذا فى كل الكتاب. ونستثنى من ذلك ماكثر فيه التردد بين إملاءين أوأكثر، مثل ابقراط وبقراط — أرسطوطاليس وأرسطاطاليس ، فمن المرجـــح إذن فى هذه الحالات ، أن أصحاب الكتب القديمـــة أنفسهم ترددوا فى مثل هذا الموضع بين صور مختلفة للعلم الواحد، فيجوز أن نتبع نحن النسخة الأساسية فى كل موضـــع يرد فيه العلم ، ونتردد نحن أيضاً فى كتابة العلم بين إمـــلاءين .

الترقيم :

ويتبع مسألة الإملاء مسألة الترقيم ، أى استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد فى الكتب الخطية من ذلك قليل، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتن والشرح . فلا شك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص فى المواضع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء ، وأكثرهم حتى فى الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها فى الكتب القديمة، ولا أرى فى ذلك فائدة إلا فى الأحوال النادرة، ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم، ولا يجدون مشقة إلا فى بعض المواضع الصعبة. وفى زيادة الترقيم خطر الخطأ، إذ رأيت فى بعض الكتب العربية التى نشرت أخيراً ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة، لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة فظنها تامة قبل تمامها .

والنثر لابد من طبعه على الترتيب الوارد فى الأصل. أما الشعر فلابد من طبع كل بيت فى سطر . وفى السجع نضع نقطة بعد كل قافية .

ومما هو أكثر تسهيلا للفهم من الترقيم، تقسيم النص إلى فصول ليست طويلة، فيبدأ كل فصل بمبدأ جديد. وكذلك التنبيه إلى المواد التى يبحث فيها الكتاب، إما بكلام دال على ذلك فى الهامش الجانبى، أو فى أعلا الصفحة، أو بوضع خط فوق ما يدل عليه النص دلالة واضحة، لأن وضع الخط تحت الكلمة لا يجوز فى الكتب القديمة، ولا أرى فيه فائدة فى الكتب الحديثة .

ومما يجوز زيادته فى النص نفسه القوسان، وفى استعمالها نظر لأنه قد اصطلح فى نشر الكتب اليونانية على استعمال ثلاثة أنواع من الأقواس وهى [ ] و < > و ( )

ويحصر بين القوسين [ ] ما يكون مرَوياً فى النسخ وليس من أصل الكتاب، بل زيادة بعض المتأخرين من القراء، ويجوز أن نسقط ذلك من النص ولا نذكره إلا فى الهامش .

ويحصر بين القوسين < > ما يفقد فى النسخ ونخمن أنه كان موجوداً فى أصل الكتاب، ونجد هذه التكملات فى كثير من طبعات الكتب العربية فى النص، دون علامة دالة على أنها لا توجد فى النسخ، وإن كان ذلك مذكوراً فى الهامش وهذا لا يجوز، لأن أكثر القراء لا يراجعون الملاحظات المطبوعة فى الهامش، بل يقرأون المتن فقط، فيحملهم وجود هذه الكلمات فى المتن على الظن بأنها من أصل النسخ، ولا يشكون فى عزوها إلى مؤلف الكتاب. والمطابع الشرقية لم تتعود على استعمال هذا الجنس من الأقواس .

وأما الهلالان ( ) فليس لهما معنى مصطلح عليه فى نشر الكتب، فيجوز أن يحصر بينهما ما يأتى به صاحب النص من الآيات القرآنيـة . أو يجوز أن يحصر بينهما ما يزيده هو نفسه على النص للإيضاح أو الشرح، مع أن الشرح والإيضاح لا لزوم لوضعهما فى النص، ونستثنى من ذلك بعض الزيادات البسيطة مثل أعداد السور والآيات التى نزيدها مع الآيات القرآنية التى يأتى بها المؤلف .

ومما يحتاج إلى العلامات كاحتياج التكملات إليها، التخمينات التي يغير بها الناشر مايكون مروياً في النسخ، فينبغي أن يحذر القارئ أن ذلك مروى، والمعتاد في هذا النجمة * وهي تكفي لكي تكون علامة للتكملات أيضاً إذا وضعناها في أولها وآخرها. ولا يحتاج إلى تعليم ما هو ثابت لاشك في صحته .

ومن الناشرين من يشير بعلامة خاصة وهي الصليب + إلى المواضع غير المفهومة، التي يخاف أن يكون النص فيها مضطرباً، ولم ينجح الناشر في إصلاحها، وتوضع هذه العلامة في أول القطعة المشكلة وآخرها .

وإذا خمنا أن عدة كلمات سقطت ولم نفهم ماهي ولم ننجح في استدراكها وضعنا نقطاً يدل عددها على عدد الكلمات الناقصة . وكذلك إذا كان شيء من النص قد ضاع من خرق في الكتاب . ومن العلماء من يفرق بينهما. وإذا وجدنا في الأصل بياضاً، تركنا في الطبع بياضاً مثله، ونبهنا عليه بملاحظة في الهامش .

الإرجاع :

والآن لم تبق إلا مسألة واحدة من مسائل ترتيب النص وهي الإرجاع أعني تعيين الموضع الواحد من الكتاب بحيث يجده المراجع بسهولة وسرعة. فلا بد لمن يريد أن يعين موضعا في هذا الكتاب من ذكر المجلد والصفحة، وهذا لا يكفي في أكثر الحالات لأننا إذا لم نفعل شيئاً لتحقيق ذلك الغرض، استغرق البحث عن كلمة أو علم زمناً طويلا. وإذا كانت الصفحة طويلة فلابد من ذكر عدد السطر ولذلك نضع بجانب السطور أعدادها، والمألوف وضع ٥ و ١٠ و ١٥ الخ بجانب السطور. وهذه الطريقة كافية إلا أن لها قصوراً خطيراً لأنه إذا طبع الكتاب مرة ثانية لا يمكن المراجع أن يجد في الطبعة الجديدة ما أرجع إليه في الطبعة الأولى إلا بعد جهد شديد، وأمثلة ذلك كثيرة، وأصرف النظر عما أعيد طبعه في الشرق سرقة عن طبعات أوربا، فلا أذكر إلا ما طبع في الشرق عدة مرات، كالأغاني فيرجع في كتب

المستشرقين والمجلات العلمية فى ألوف من مواضعها إلى أعداد الصفحات والسطور من الطبعة الأولى ، ولايفيد ذلك فى الطبعة الثانية مطلقاً . وكذلك « لسان العرب» ، و«خزانة الأدب » ، و«تفسير الطبرى» ، و«مدونة مالك بن أنس» . وكان ينبغى عند الطبع أن يشار فى الطبعة الجديدة إلى أول كل صفحة من الطبعة القديمة ، ونشاهد مثل ذلك فى الكتب اليونانية ، ككتب جالينوس ، وأفلاطون ، وأرسطو ، التى يذكر فيها أول الصفحات من الطبعة المعول عليها ، فتذكر هذه الأعداد فى كل ما يطبع جديداً من تلك الكتب . وتسهل المراجعة فى كتب أرسطاطاليس ، لأن طول السطور فيها يقارب طول السطور فى الطبعة الأصلية . وفى كتب أفلاطون تسهل المراجعة إذ اقسمت كل صفحة إلى خمسة أقسام ، يشار إلى كل قسم منها بحرف من حروف الهجاء الأولى : وقد سلكت هذه الطريقة فى نشر كتاب الأسابيع — الذى ينسب إلى جالينوس ، وتنسب ترجمته إلى حنين [1] ؛ ولم يؤلف الكتاب جالينوس ولا ترجمة حنين — فقسمت كل صفحة إلى ستة أقسام ، وأشرت إليها بحروف الهجاء الأولى .

ومما هو أحسن من هذه الطريقة تقسيم الكتاب ، إلى فصول ، من أوله الى آخره ، على شرط أن تكون الفصول قصيرة ، فيجد فيها المراجع حتى الكلمة الواحدة بسهولة ، وهذه الطريقة سلكها الأستاذ شاخت فى نشر عدد من الكتب الشرقية .

هذا ما يخص النثر ، وأما الشعر فاللائق عد الأبيات ، وتوضع الأعداد على الهامش بجانب المتن .

ويوضح فى الهامش أيضاً اسم من اقتبس منه صاحب الكتاب ، وعلى الأخص إذا كانت القطعة طويلة تمتد إلى أكثر من صفحة واحدة . وهذا غير معتاد فى طبع الكتب العربية حتى الآن ، وهو فيها أنفع من غيرها ، لأن جانباً منها عبارة عن المجاميع التى كتبها الأفراد المتقدمون. فكتاب « إرشاد الأريب » لياقوت ليس فيه إلا القليل من كلام

(١) *G. Bergsträsser, Pseudogaleni in Hippocratis de Septimanis Commentarium Ab. Hunaino Q. F. Arabicae Versum, ex codice monacensi primum edidit et germanice vertit Leipzig, 1914.*

كتاب الأسابيع لابقراط شرح جالينوس ترجمة حنين بن اسحق المتطبب .

ياقوت نفسه، وأكثره مأخوذ من آثار الذين يتكلم هو عن ترجمة حياتهم؛ أو من كتب تاريخية ألفت عنهم، وذكرت فيها أحوالهم ، فمن راجع هذا الكتاب لا يمكنه معرفة من هو الذي يقرأ عنه فى ذلك الموضع ، إلا بعد تصفح الكتاب. فلو كان الناشر طبع فى أول قطعة وصفحة جديدة تتجاوز إليها تلك القطعة، اسم من ينقل عنه ، كان ذلك تسهيلا مهماً للانتفاع من الكتاب . ونطبع فى الهامش فوق المتن عنواناً لكل صفحة، نذكر فيه اسم المقالة وعددها واسم الباب وغير ذلك، أو ندل فى عنوان الصفحة على ما فيها من مواد البحث، ويجوز أن نقسم ذلك، ونذكر أيضاً أعداد الفصول، أو الأبيات المطبوعة فى تلك الصفحة كما فعلت فى كتاب الأسابيع فطبعت مثلا فى أعلا صفحة ٢١ 13-15 = 6r. 1/6 b - 6V. 1/6 C يعنى تحتوى الصفحة على الفصول ١٣ إلى ١٥ ، وذلك مايوجد فى النسخة فى السدس الثانى b من الصفحة الأولى من الورقة السادسة إلى السدس الثالث c من الصفحة الثانية من الورقة السادسة و r هى اختصار recto ومعناها وجه؛ و v. هى اختصار verso ومعناها ظهر : فى كل ورقة .

ويجوز أن نقسم كل هذا إلى قسمين، فنذكر مثلا فى أعلا كل صفحة يمنى اسم المقالة ، وفى أعلا كل صفحة يسرى أعداد الفصول والأبيات الخ . ونضع تحت المتن ما يقال له عدة النقد Apparatus criticus ، أى كل ما يحتاج إليه القارئ لنقد النص، ونأخذ كل ذلك من دفتر القراءات ، ولا ننقل كل ما جمعناه هناك من قراءات النسخ؛ بل نختار منها ما يستحق أن يذكر ، ونترك مالا منفعة فيه لتهذيب النص ، ولا لتحقيق تناسب النسخ، وهذا الاختيار صعب جداً ، وترك ما هو جدير بأن يذكر أضر من ترك ما ليس جديراً بأن يذكر ، ونزيد على ذكر رواية النص ذكر تخميناتنا وتخمينات غيرنا، ذلك لأننا إذا حكمنا أن النص الموجود فى النسخ غير صحيح، اجتهدنا فى تصحيحه. فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات ، وضعناه فى المتن نفسه

وذكرنا فى الهامش ما يقرأ فى أصل النسخ؛ وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحته، لا نذكره إلا فى الهامش.

ويحسن أن نزيد على عدة النقد بعد ذلك الاحتجاج على صحة النص أو على عدم صحته، وعلى تفوق بعض القراءات على بعضها. إلا أن الأغلب هو التقليل من ذلك، لأن الغرض من نشر الكتب هو عرضها كما هى على القراء، وليس البحث والفحص، فان كانت لنا أبحاث مسهبة، عن بعض الأماكن المشكلة، أضفناها فى ملحق للكتاب، ولا ندخلها بين ذكر القراءات. وقد ذكرت عند الكلام عن مقابلة النسخ، أننا فى عدة النقد نقصد إلى الإيجاز التام، ونستعين على ذلك بالرموز، ومنها + وتدل على شىء يزيد فى نسخة عن غيرها، و — يدل على شىء لا يوجد فى بعض النسخ ووضعناه فى المتن. أو نستعين بالاختصارات، والمألوف منها فى الكتب الأوربية addidit = add يعنى زيدت، و omisit = om, يعنى نسخة أسقطت كلمة من النص، و codex=cod يعنى نسخة، codices=codd يعنى نسخ. وهذه الاختصارات توجد فى نشرات بعض الكتب العربية التى طبعت فى أوربا، وأما فى طبع الكتب العربية فى الشرق، فالأولى اجتناب الإيجاز الزائد، لأن الناشرين لم يصطلحوا على الرموز إلى الآن، ولأن القراء لم يتعودوا قراءة عدة النقد.

وعلى كل حال يجب وجود ترتيب ونظام ثابت فى ذكر القراءات، كما يجب ترتيب النسخ ترتيباً نتبعه فى كل موضع من مواضع الكتاب؛ وأحسن ترتيب الترتيب على قبائل النسخ وكتلها، وفى كل قبيلة وكتلة على درجة قدم النسخ وقيمها، ولذلك طرق منها استيفاء الرواية، أو الاقتصار على المخالف للمتن، وذلك أننا إما أن نذكر كل النسخ وبينها التى يقرأ فيها ما وضعناه فى المتن، وإما ألا نذكر النسخ التى يقرأ فيها غير ما وضعناه فى المتن. وأوضح ذلك بمثال أوردته فى «كتاب الرد على ابن المقفع» «ضرنا النور»[1] فإذا

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٥ س ٢ راجع ص ١٠٠ من هذا الكتاب

استوفينا النص كتبنا فى الهامش رموز النسخ التى يوجد فيها هذا النص وهى «م.ن.س.ع».
ثم ضرب بالنور «ب» وذكرنا فى ذلك النسخ كلها وهى خمسة. والطريقة الثانية هى الاقتصار على المخالف للنص ؛ وفيها نسقط ذكر الرموز ولا نذكر إلا القراءة المخالفة. ويتضح من ذلك أنه إن لم توجد مخالفة للمتن إلا فى هذه النسخة. فالموجود فى النسخ عداها هو الموجود فى المتن هنا. فالطريقة الثانية أكثر إيجازاً إلا أنها باعثة على الخطأ، لأن القارئ يضطر لتفهم عدد النسخ إلى حفظ رموزها، ولا تصلح هذه الطريقة إلا إذا كان عدد النسخ قليلا.

وعند استيفاء الرواية فإما أن نبدأ بذكرها من القراءة التى وضعناها فى المتن، وإما أن نتبع ترتيب النسخ، ولا نراعى ما وضعناه فى المتن من القراءات. ولو عزمنا على ترتيب النسخ على الحروف الأبجدية، فتكون النسخ «ب، م، ن، س، ع».
ولو اتبعنا هذا الترتيب وجب ذكر القراءة المخالفة للنص أولا، ثم نأتى بعدها بقراءة النص، وفائدة هذه الطريقة أن ترتيب الرموز فى الهامش لا يتغير وهو واحد فى كل المواضع. وفى الطريقة الأولى يتغير بتقديم رمز النسخ التى توجد فيها القراءة الموضوعة فى المتن. وعند الاقتصار على ما يخالف النص، نعيد فى كل صفحة من الكتاب قبل ذكر ما يتعلق بالرواية، رموز النسخ التى أخذ منها نص تلك الصفحة، ولذلك فإننا عند الاقتصار نذكر « ضرب بالنور» «ب». ولكى يعلم القارئ بقية النسخ نضع فى أول الهامش كل الرموز «ب، م، ن، س، ع»، ونفعل ذلك مراعاة لمن لا يقرأ الكتاب كله من أوله إلى آخره، بل يبحث فيه عن شيء فلا يعرف كم نسخة استخدمت، وما هى رموزها، ونستغنى عن ذلك إن كانت النسخ قليلة ويشمل أحدها كل الكتاب. وإذا كنا وضعنا فى المتن حدساً وتخميناً ذكرنا فى الهامش ذلك وذكرنا بعده قراءات النسخ :

ومما يوضع بين المتن وعدة النقد، الإرجاعات إلى الكتب التى اقتبس منها المؤلف، والكتب التى اقتبس أصحابها من المؤلف، فنعين أول القطعة، وآخرها، ونشير إلى

عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، وعدد المجلد ، والصفحة ، والسطر ، لكى تسهل المراجعة على من يريدها . وإن أخذ المؤلف قطعاً كثيرة من كتاب واحد، جاز أن نكتفى بذكر اسمه أو نرمز إليه برمز. وإذا جاء فى النص آيات قرآنية متعددة ، فالواجب أن نذكر عدد السورة والآية فى الهامش . ولأن تسهيل مطالعة الكتاب ، وإيثار اليقين على الشبهة، من أعلا وظائف الناشر لا يغلبها إلى اعتبار صحة المنشور. ويصح أن نضع عدد السورة والآية فى النص نفسه بين قوسين إما قبل الآيات أو بعدها، وذلك أبسط على المطالع من إلزامه بالتفتيش على العدد تحت المتن . وإن وضعنا الأعداد قبل الآيات فى موضع ، كان الأحسن أن نضعها قبلها فى كل المواضع ، لكى يتسق نظام الكتاب ، فثبات النظام مما يسهل المطالعة ، والتردد فيه مما يحير القارئ . ونشير إلى السورة بأعدادها أو أسمائها ، والأول هو المألوف فى الغرب ، ويسهل على من لا يحفظ القرآن مراجعة المصحف ، والثانى مألوف فى الشرق . فيحوى الهامش الأسفل شيئين : بيان الاقتباسات ، وعدة النقد ، وفى بعض الأحيان نزيد عليهما الحواشى المذكورة فى النسخ ، وفى ذلك نظر .

وقد ذكرنا الحواشى التى هى عبارة عن قراءات مختلفة من النص أخذت من نسخ أخرى ، فهى من اختلافات الرواية نفسها ، وتذكر بين عدة النقد ، ونذكر بقية الحواشى إذا كانت قصيرة بين عدة النقد أيضاً ، أو فى مقدمة الكتاب ، ونذكر هناك أو فى ملحق للكتاب ما كان من الحواشى طويلا . وإن كانت الحواشى كثيرة حتى إنها كالشرح للمتن ، نطبعها فى أسفل كل صفحة تحت عدة النقد، وخصوصاً فى الشعر ، ونكتفى فى ذلك بما هو جدير بالنشر ، وكثير منها يكون بمثابة مذكرة وليست له قيمة أدبية . واختلف العلماء فى لزوم نشر حواشى الشعر ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك لأن أكثرها معروف ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، حتى أن بعضهم

لم يكتف بما وجده من الحواشى ، بل استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كل ما وجده فيها من شرح الأبيات أو عباراتها . وهذه الطريقة محمودة لأنها تمكن القارئ من إدراك القدر الذى وصل إليه القدماء من تفهم المتن ، إلا أن حجم الكتاب بسبب ذلك يصير كبيراً ويصبح ثمنه غالياً ، والأحسن اختيار ما له قيمة من الهوامش ، إذ أن تركها بأسرها لا يجوز إلا إذا كانت كلها لا قيمة لها .

وفى بعض النشرات العلمية نجد كل ما خصصناه للهامش من عدة النقد والحواشى موضوعاً فى آخر الكتاب بعد المتن أو فى أوله بعد المقدمة ، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلا محسوساً ، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة ، ويبعث القارئ على أن يكتفى بقراءة المتن ولا يتبين اختلاف القراءات ، فلا تحمد هذه الطريقة ، إلا أنه يعذر عليها إن كان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع ، وذلك لأن طبع الكتب العربية فى أوربا غال جداً ، فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره ؛

* * *

نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها :

ونورد هنا كلمة عن طبع الكتب بنشر الصور الشمسية إن لم يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة قديمة ، واضحة سهلة الكتابة ، وهذه لا بأس من نشرها إذا ألحق الناشر بالصور الشمسية كل ما يحتاج إليه من الهوامش والفهارس وغيرها ، كما فعل Von Mžik فى نشر كتاب « الوزراء » لابن عبدوس الجهشيارى[1] . وكذلك إذا كان

(١) كتاب الوزراء والكتّاب ، تصنيف أبى عبد الله محمد بن عبدوس الجهشيارى طبعه مطابقا للأصل خطا وصورة Hans Von-Mžik من نسخته المحفوظة فى دار الكتب الوطنية بمدينة فينا ، وهى وحيدة لا يعرف غيرها فى بلد من البلاد ، وقد أضاف إليه الناشر مقدمة وفهرسا ، وبين ما تحتوى عليه أبوابه باللغة الألمانية موجزا ، فينا ١٣٤٥ هـ وهى ١٩٢٦ م . *Bibliothek Arabicher Historiker und Geographen* ثم أعيد طبعه (بالحروف لا بالصور) ، حققه ووضع فهارسه ، مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبيارى ، عبد الحفيظ شلبى ، القاهرة ، ١٣٥٧ هـ — ١٩٣٨ م ،

لا يوجد للكتاب إلا نسـخة واحدة وهو فى غاية الصعوبة ، ولا يوجـد من يتجاسر على تصحيح نصه ، ويجتهد فى شرحه ، وكانت الحاجة إلى نشره ضرورية . فلا بد من نشر الصور الشمسية، مكان طبع الكتاب بالحروف، فهذه هى حالة ديوان الشاعر الأندلسى « ابن قزمان » ، المتوفى سنة ٥٥٥ هـ. الذى ألف أكثر شعره فى لهجة الأندلس العربية الدارجة ، وبعضه بالأندلسية القديمة مكتوبة بالحروف العربية ، فنشر دى جونسبورج De Gunzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة (١) .

ونشر الصور الشمسية هنا مما ينوب عما هو خير منه عند الضرورة . ومن ذلك نشر الصور الشمسية لما يوجد منه أكثر من نسخة واحدة ، ككتاب « الأنساب » للسمعانى الذى نشر مرجليوث Margoliouth صورة شمسية لإحدى نسخه ، وهى مع ذلك ليست أرفعها قيمة (٢) . وعلى كل حال فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة ، أنفع من طبع نسخة لا يعنى ناشرها بتصحيحها أو غيّر أو بدّل فيها .

المقـــدمة

والآن بعد أن أتممنا الكلام عن المتن والهوامش، ننتقل إلى الكلام عن المقدمة، ومما لا بد منـــه فيها تعديد كل نسخ الكتاب ، ثم ذكر النسخ التى استخدمها الناشر فى نشر الكتاب ، مع الرموز الدالة عليها وتحقيق تناسبها ، وتبيين القواعـــد التى اعتمد عليها

(١) محمد بن عبد الملك بن قزمان *La Diwān d'Ibn Guzmān, texte, traduction, commentaire, enrichi des considerations historiques, philologiques, litteraires sur les poèmes d'ibn Guzmān, sa vie, son temps, sa langue et sa metrique, ainsi que d'une étude sur l'Arabe parlés en Espagne au VI S° de l'Hegire dans sa rapports avec les dialectes Arabes en usage aujourd'hui et avec les idiomes de la Peninsula Iberienne, par David Gunzburg, fascicule 1, le texte d'après le ms. unique du Musée Asiatique Imperial de Sṭ Pétersburg, Leiden, 1896.*

(٢) أنظر *D.S. Margoliouth, The Kitāb Al-'Ansāb of 'Abd Al-Karīm ibn Muḥammad Al-Sam'ānī, with an introduction, Leiden, 1912.*

الناشر فى اختيار ما ذكره فى عدة النقد من اختلافات النسخ. وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة ، لزم وصف النشرة القديمة وبيان العلاقة بينهما ، وكل ما يحتاج إليه فى نقدها وتقدير قيمتها .

وأما النسخ فقد يكفى فى وصفها الإرجاع إلى فهارس دور الكتب التى تُحفظ فيها ، إن كانت الفهارس مسهبة مدققة . ولايكفى ذلك فى أكثر الحالات ، بل يصف الناشر نفسه النسخ . ونحتاج فى وصف النسخ الخطية إلى نظام ثابت ، وأحسنه تقسيم الوصف إلى قسمين :

الأول : وصف مظهر النسخة .

والثانى : وصف مضمونها :

فمن وصف مظهر النسخة ذكر عدد الأوراق ، وإذا كانت النسخة عظيمة الشأن ، ذكرنا عدد الكراريس ، وعدد الأوراق التى فى كل واحد منها ، وهل يوجد فى الأوراق أرقام ؟ وأى نوع من الأرقام ؟ وهل كتبت فى أسفل الصفحة أو فى أعلاها ؟ فان كان ترتيب الأوراق أو الكراريس غير صحيح لفتنا النظر إلى ذلك . وتُتبع هذه المعلومات بذكر عدد السطور فى كل صفحة ، وطول الصفحة وعرضها ، ومساحة السطح المكتوب عليه منها ، وهل الكتابة واضحة أو ممسوحة ؟ ثم نتكلم إن كانت النسخة سليمة أو ممزقة ، أو تشتمل على تخريم من أكل العث ، وهل هى كاملة أو ناقصة ؟ وهل النقص فى أولها ، أو فى آخرها ، أو فى وسطها ؟ وفى أى مكان من الوسط ؟ ثم نصف الورق والتجليد .

وأما وصف المضمون فيحتوى على اسم الكتاب ومؤلفه ، وأين يذكر اسم الكتاب ، أفى العنوان؟ أم فى المقدمة؟ وإن ذكر فى غير موضع واحد ذكرنا الاختلاف الواقع بينه فى المواضع المختلفة ، ونذكر أول الكتاب — بعد قول المؤلف أما بعد — وآخره ، ونبين

موضوعه ، ونسرد أسماء أبوابه مع أعداد الصفحات التى يبتـــدئ كل واحد منها ؛ ولا يُحتاج إلى هذا كله إلا عند وصف الكتاب دون نشره . ونصف على هذه الطريقة كل ما يوجـــد من الكتب والرسائل شيئاً فشيئاً ، مع ذكر عدد الصفحة التى يبتدئ منها وينتهى إليها .

ثم ننتقل إلى الخط ، فنذكر أسلوبه وكيفية تنقيطه وتشكيله ، ونصف ما نشاهده فيه من الزخرفة ، وأنواع الحواشى وجنسها ، وهل قوبلت النسخة بغيرها أو بأصلها ؟ وننقل ما كتبه مالك النسخة عليها ، وما يوجد فيها من السماعات والخواتم ، ونقتصر فى كل ذلك على ما له قيمة ، ونكتفى فى غيره بما له دلالة ، ونذكر فى آخر الوصف اسم الكاتب وموضع نسخه للكتاب ، وتاريخ ذلك ، وما يذكره الكاتب عن الأصل الذى نسخ عنه .

هذا ما يكفى عند وصف المخطوط فى الفهارس الخاصة به ، وأما عنـــد النشر فلابد من بعض الزيادات فى المقدمة : فنبين إملاء النسخة وخصائصها التى تنفرد بها ونحكم هل هى صحيحة أو مغلوطة أو متوسطة ، ونقدر قيمتها . هذا ما يُحتاج إليه ضرورة فى مقدمة الكتاب،وإن كان مؤلف الكتاب غير مشهور ، أو متهماً فى التأليف ، نشرنا ترجمة المؤلف وعددنا مؤلفاته واحتججنا على أنها مزورة أو صحيحة .

ونقدم على المقدمة فهرستاً مفصلا لموضوعات الكتاب ، وفهرستاً آخر لكل ما يرد فيه من الرموز والاختصارات ، ليسهل على من يريد الرجوع إلى الكتاب معرفة معنى ما يجد فيه من الرموز ؛ وبعض الناشرين يقدم مختصراً للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره ، وهذا نافع جداً وخصوصاً إذا كان الكتاب صعب التفهم كالشعر ، ويجدر بالناشر أن يبين قبل أول الكتاب ، أو قبل كل قصيدة مضمونها ، والمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعاً ما ، وإن كان المختصر مكتوباً بلغة أوربية ، سهل فهم الكتاب والانتفاع به لمن لا يعرف العربية جيداً .

الفهـــارس :

وتتبع الكتاب بالفهارس العامة وهى أنواع :وترتيبها صعب ويحتاج إلى عناية زائدة، لأنها هى التى تفتح السبيل إلى محتويات الكتاب . وأولها فهرست الأعلام ، ولا أفرق بين أعلام الأشخاص والأماكن وغيرها ، كما فعل بعض الناشرين إذ فرق فهـــرس الرجال عن النساء عن البلدان عن الأنهـــار ، ولا أرى فى ذلك فائدة إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب ، فى الكتب الجغرافية نستفيد من الفصـــل بين الجبال والأنهار . وأكثر الأعلام صعوبة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب فلابد من اختيار شىء واحد من ذلك .

ولترتيب فهارس الأعلام طريقتان :

(الأولى) ترتيب أعلام الأشخاص بحسب الكنى .

(والثانية) ترتيبها بحسب الأسماء .

والثانية هى الأحسن والأولى، ومع ذلك فلا نضرب صفحاً عن ذكر الكنى كلها فى الفهرست، لأن عدد الأشخاص الذين لا تعرف كناهم قليل، وقد اشتهر كثير من الناس بكنيته، ولذلك كثيراً مالا يذكر إلا الكنية، وكذلك الأنساب وغيرها مما اشتهر به ناس من الأعلام ، فلو ورد ذكر « ابن جنى » مثـــلا، وضعنا أعداد الأماكن التى ذكر فيها فى مادة «عثمان» لأن اسمه عثمان، ثم نقول فى مادة «أبى الفتح» ومادة «الموصلى» ، ومادة « ابن جنى » انظر « عثمان بن جنى » .

واختلفوا فى موضع الكنى : فالقدماء كانوا يضعـــونها إما فى آخر الفهرس ، أو فى آخر كل اسم ، وقد تركت هذه الطريقة ، وبعضهم يضع كل الكنى تحت مادة « أبو » ، وكل الأبناء تحت مادة « ابن » والمصطلح عليه عند المستشرقين أن لا نعتبر فى الترتيب أبو أو ابن أو ال التعريف ، فأبوالفتح فى الفاء ، وابن جنى فى الجيم . وإن

لم يذكر فى الكتاب إلا اسم واحد اجتهدنا فى أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى، فلا تجمع مثلا كل الأماكن من الكتاب التى ذكر فيها اسم «أحمد» بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته ، ونفرق بين هؤلاء الأحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده .

وإن كان الرجل أو الموضع قد ذكر مراراً فى الكتاب ، لم نكتف بالأعداد الدالة على الموضع الذى ذكر فيه ، بل نشير بكلمة أو كلمات عن المناسبة التى أوجبت ذكره فى هذه الأماكن، كما فعل نيبرج (Nyberg) عند نشره لكتاب الانتصار، فقال فى كلامه عن عمرو الجاحظ مثلا : من المعتزلة ١٧ (أى ذكر فى صفحة ١٧ أنه كان من المعتزلة) — حكى عن النظام ٥١ ، ٥٢ — بغضه لهشام بن الحكم ١٤١ ، ١٤٢ الخ .

وثانيها فهرست ما سرده المؤلف من الآيات القرآنية وأبيات الشعر وهو ثلاثة أقسام :

(الأول) فهرست الآيات القرآنية .

(والثانى) فهرست الأبيات .

(والثالث) فهرست لما سوى ذلك .

أما الآيات فقد ذكرناها، وأستدرك الآن أن هناك طريقتان لعدد الآيات، والمشهور عند المستشرقين طريقة فلوجل (Flügel) المستشرق الألمانى الذى نشر فهرستا للقرآن الكريم[1] سنة ١٨٣٤م . وتحكم فى تعديد الآيات، وتعديده ليس صحيحاً فى بعض الأحيان . وأما الشرق فقد اعتنى علماؤه من قديم بتعديد الآيات ، وكان لعلماء كل مصر طريق خاص . ومع أن قراءة حفص عن عاصم وهى قراءة كوفية ، قد اشتهرت فى بلاد

---

(١) نجوم الفرقان فى أطراف القرآن *Gustavus Flügel, Concordantiae corani Arabicae ad literarum ordinem et verborum Radices, Lipsiae. 1842.*

الإسلام دون الغرب ، إلا أن أعداد الآيات كانت قليلة الاستعمال ؛ لذلك كان أغلب المستشرقين لا يعرفون التعديد الكوفى ، ونتج عن ذلك أن أخطأ بعضهم فى تعداد الآيات. ولم يزل الأمر كذلك حتى نشر مصحف الحكومة المصرية، الذى عدت فيه الآيات على التعديد الكوفى بدقة تامة ، ولهذا السبب ابتدأ المستشرقون فى استعمالها فى مقالاتهم العلمية.

وأما الأبيات فترتب على الروىّ ، ثم على ما تختلف فيه أجناس القافية فى الروى الواحد ، ويحسن أن يُذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة، ووزنه، وأحياناً اسم الشاعر، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد فى الكلمة الأخيرة. وترتيب الأبيات على أولها مذموم : لأن أول البيت عرضى وآخره جوهرى ، كما أننا إذا رتبنا الأبيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة. وإن رتبت على أوائلها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة فى الفهرست كله .

وأما الشعراء أنفسهم فنذكر أسماءهم فى فهرست الأعلام ، وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء، أفردنا لأسمائهم فهرستاً خاصاً، وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه .

وأما القسم الثالث : وهو فهرست ما سرده المؤلف سوى الآيات والأبيات ، فنه فهرست بأسماء الكتب التى اقتبس منها المؤلف ، ونرتبه على أسماء الكتب ، أو على أسماء المؤلفين ، وإن كان ما سرده المؤلف من ذلك قليلا جاز أن نذكره فى فهرست الأعلام . والكتب المؤلفة فى تراجم العلماء والأدباء تحتاج إلى فهرست لأسماء الكتب التى ذكرت فيها هذه التراجم .

ومما قد يفرد له فهرست ، أسماء الذين اقتبسوا من الكتاب ، فنقلوا منه نبذاً فى مؤلفاتهم، وهذا وإن شاع فى نشرات الكتب اليونانية واللاتينية ، فلا أعرف له مثلا فى العربية .

وآخر صنف من الفهارس هو فهرست المفردات والكلمات ، وهو أنواع ، منها فهارس كتب اللغة مثل كتاب « الخيل » لابن الكلبي ، وكتاب « الاشتقاق » لابن دريد [١] ، وهذا الفهرست من الفهارس البسيطة ليس بينه وبين فهرست الأعلام فرق يذكر . وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التي شرح معناها في الكتاب . وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية ، وهو يقرب من فهرست المواد ، وخاصة إذا كان الناشر لا يكتفي بتعديد الأماكن التي ورد فيها ، فيشير إلى المواضع التي ورد فيها البحث في كل الكتاب .

وفهرست المواد نافع جداً في أحوال كثيرة ، ولا يمكن أن يكون كاملا ولا يخلو أبداً من التحكم ، وقدر المنفعة فيه يتوقف على قدر مهارة الناشر وسعة اطلاعه .

والنوع الأخير من الفهارس ، وهو فهرست المفردات ، كالقاموس الخاص في آخر الكتاب ، ويحتوي على كل ما يرد في الكتاب من الكلمات ، مع تعديد الأماكن التي ورد فيها ، ويسمى هذا النوع من فهارس المفردات Concordance ولا يوجد في النشرات إلا نادراً ، ولا أعرف كتاباً عربياً طبع له فهرست كامل من هذا النوع إلا القرآن الكريم . والأستاذ المستشرق فنسنك Wensink ابتدأ بطبع فهرست عام من هذا الجنس لكتب الحديث [٢] . ومعهد اللغات السامية بجامعة القدس ابتدأ بعمل فهرست

---

(١) *Ferdinand Wüstenfeld, Abû Bekr Muhammed ben el-Ḥasan Ibn Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch, aus der Handschrift der Univ.-Bibliothek zu Leyden, Göttingen, 1854.*

كتاب الاشتقاق تصنيف الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي .

(٢) *A. J. Wensinck, Concordance et Indices de la Tradition Musulmane les six livres, le Musnad d'Al-Dārimi, le Muwaṭṭa' de Mālik, le Musnad de Aḥmad ibn Ḥanbal, Leiden, 1933 - 1969* ولم يستكمل بعد وقد ترجم الى العربية بعنوان « مفتاح كنوز السنه » وهو معجم مفهرس عام تفصيلي ، وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة ، المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشرة الشهيرة . وذلك بالدلالة على موضع كل حديث ، في صحيح البخاري ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، والدرامي ، ببيان رقم الباب ؛ وفي صحيح مسلم ، وموطأ مالك ، ومسندى زيد بن علي ، وأبي داود الطيالسي ، ببيان رقم الحديث ؛ وفي مسند أحمد بن حنبل ، وطبقات بن سعد ، وسيرة ابن هشام ، ومغازي الواقدي ، ببيان رقم الصفحات ، نقله الى العربية محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٣٥٢ هـ — ١٩٣٣ م .

بجميع الكلمات التي وردت في الشعر العربي القـــديم ، وعلى العموم يجوز في فهرست الكلمات الاكتفاء بالغريب .

وممن وضع في هذا الموضوع أسوة حسنة ، المستشرق الهولندي دي جويه(de Goeje) ، فانه عند نشر المجموع الكبير لكتب الجغرافية العربية ، وضع فهرستاً للغريب الوارد فيه من المفردات[1] ، وكذلك ألحق بطبعة ليدن «لتاريخ الطبري» فهرست خاص للمفردات الواردة فيه[2] .

وقد ذهب المستشرق الإنجليزي ليال (Lyall) الذي نشر كثيراً من الشعر العربي إلى ضد ذلك ، فانه عندما نشر ديواني عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ، ألحق بهما

---

(١) *M. J. de Goeje, Bibliotheca Geographorum Arabicarum: Pars Prima, Viae Reguorum, Descriptio Ditionis Moslemicae, Abu Isḥāq al-Farisī al-Iṣṭakhri, Leiden, 1870.*

كتاب مسالك الممالك لأبي إسحق ابراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري المعروف بالكرخي ، وهو معوّل على كتاب صور الأقاليم للشيخ أبي زيد أحمد بن سهل البلخي .

Pars Secunda كتاب المسالك والممالك لأبي القاسم بن حوقل ، ليـدن : ١٨٧٣ .

Pars Tertia كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم جمع الشيخ الامام العالم المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحـمـد بن أبي بكر البناء الشامي المقدسي المعروف بالبشاري ، ليدن ، ١٨٧٧ .

Pars Quarta, Indices, Glossarium, et Addenda et Emendanda: part I-III, Leiden, 1879

Pars Quinta مختصر كتاب البلدان تأليف أبي بكر أحمد بن محمد الهمذاني المعروف بابن الفقيه : ليدن ، ١٨٨٥

Pars Septima كتاب الاعلاق النفسية لأبي علي أحمد بن عمر بن رسـته وكتاب البلدان لأحـمـد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب المعروف باليعقوبي ، ليدن ، ١٨٩١

Pars Octava كتاب التنبيـه والاشراف لأبي الحسن علي ابن الحسين بن علي المسعودي ، وهو مؤلف مروج الذهب ، ليدن ، ١٨٩٣ .

(٢) *Annales, Abu Dja'far Mohammed ibn Djareer Aṭ-Ṭabari*

الكتاب ١ - ١٣ ، ليـدن ١٨٧٩-١٨٩٠ ، جزء ١٤ فهارس ، ليدن ، ١٩٦٤ ، جزء ١٥ مقـدمه وقواميس وإضافات وتصويبات وعدة النقد ، ليدن ١٩٦٥ ، صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي ليدن ١٩٦٥ .

فهرستاً لما امتاز به عبيد من المفردات[1] ، فلم يذكر فى الفهرست الكلمات المألوفة، ولا الغريبة التى لاترد إلا لامرة واحدة ، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر من الكلمات النادرة التى لاتذكر فى شعر غيره . وكذلك فعل كرنكو (F. Krenkow) عند نشره لشعر طفيل بن عوف الغنوى ، رواية أبى حاتم السجستانى عن الأصمعى ، وكتاب فيـه جميع ديوان الطرماح بن حكيم بن نفر الطائى[2] ، وكل من هذين المذهبين محمود مفيد . والثانى لائق بالشعر القديم ، والأول لغيره .

ولتسهيل المراجعة فى الفهارس تطبع فى أعلا كل صفحة منها عنواناً دالا على أى الفهارس تتبع هذه الصفحة .

وترتيب الفهارس آخر عمل الناشر ، ثم يظهر الكتاب وينتقده العلماء، وسيرى الناشر فى هذا النقد بعض ما لم يكن توصل إلى إتقانه عند النشر . وينتج من كل هذه الانتقادات تصحيحات واستدراكات ، يجدر بالناشر أن يجمعها فى مكان واحد يسهل الوصول إليه ، والأولى أن ينشر بها ملحقاً بعد نشر الكتاب بعدة سنوات ، يذكر فيه هذه التصحيحات ، وينتقد منها مالا يوافق عليه .

---

(١) انظر *Charles Lyall, the Dīwān of ʿAbīd ibn Al-Abraṣ, of Asad and ʿĀmir ibn Aṭ-ṭufail, of ʿAmir ibn Ṣaʿṣaʿah, edited for the first time from the ms. in the British Museum and Supplied with a translation and notes, Leyden - London 1913.* رواية أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى عن أبى العباس يحيى ثعلب من المخطوط *Or. 6771* ظهر ورقة ٦٠ (ب) ووجه وما بعدها ورقة ٢٩ (أ)

(٢) *F. Krenkow, the Poems of Ṭufail ibn ʿAuf al-Ghanawī and aṭ-Ṭirimmāḥ ibn Ḥakīm aṭ Ṭāʾyī, Arabic Text edited and translated, London, 1927.* رواية أبى حاتم السجستانى عن الأصمعى فانه ألحق بهما فهرستا للكلمات المختارة ص ٢٣٦ — ٢٦٦

خاتمة

إلى هنا انتهى الباب الثالث والأخير، وكان موضوعه «العمل والاصطلاح» ونختم البحث الآن بخاتمة، ونكتفى بملاحظتين :

الأولى : أن كل ماذكرناه هو كالمتوسط بين أطراف متباعدة فلا يجوز تطبيق ماقلناه تماماً بطريقة التقليد، بل يجب أن يوجد معه التفكير المستقل والابتكار، لأن كل عمل فردى له مسلك خاص به، ولا يؤدى إلى العثور عليه إلا شيئان :

أحدهما : معرفة الطرق التى سلكت فى القيام بعمل مثل الذى نريده . وكان الغرض من محاضراتى أن أفيدكم بعض هذه المعرفة .

وثانيهما : البحث عما يوحيه هذا العمل الفردى نفسه بخلاف غيره .

والملاحظة الثانية : أن ما وضعناه من علم نقد النصوص ونشر الكتب هو مثل غاية الكمال، ولا أعرف واحداً مما نشره المستشرقون من الكتب، قرب فيه الناشر إلى هذا الكمال من كل جهاته، فضلا عن أن يدركه تماماً، فبعض هذا القصور ينتج من تعقيد النفسية، وضعف الطبيعة الإنسانية، وحداثة هذا العلم عند المستشرقين، وبعضه ينتج من الاكتفاء بالممكن وترك المستحيل، وذلك لأن مقابلة النسخ المتعددة، وترتيب

النهارس الوافرة، يستغرق زمناً طويلا ،ولا يكاد يمكن كل ذلك إلا إذا كان الكتاب الذى يقصد إلى نشره قصيراً صغير الحجم . فان قُصد إلى نشر الكتب الكبيرة الحجم بهذه الطريقة الموصوفة : فلا بد من اشتراك غير واحد من العلماء فى ذلك العمل. فينشر كل واحد قسما من الكتاب، كما حدث فى نشر «تاريخ الطبرى» و« طبقات ابن سعد» وغيرهما، ومثل هذا لايستطاع إلا نادراً ، ولو طلبنا من كل من ينشر الكتب غاية الكمال، لكان من المستحيل نشر الكتب، ولذلك اضطررنا إلى الاعتراف بجواز الاقتصار على ما هو دون الكمال ، والاقتصار على ما نراه ضرورياً من النسخ ولذلك درجات .

منها ما هو كامل إلا من جهة أو اثنتين نافع من سائرها .

ومنها ما هو نافع من أكثر الجهات كامل من سائرها .

ومنها ما ليس كاملا مع أنه واف ببعض الحاجة .

وأما ما هو دون هذه الدرجة فلا يفى بالحاجة العلمية ، ولا تكون هذه الطبعة نشرة علمية ، بل بمنزلة النسخة الواحدة الحديثة التى لايوثق بها ، وأكثر ما طبع فى الشرق من الكتب العربية من هذا الجنس . وكما أننا إذا لم نعرف إلا نسخة واحدة حديثة استخدمناها كمصدر من المصادر التاريخية واللغوية، فنحن مع كل هذا نشك فى صحة ما نقتبسه من الكتاب ، ونضمر فى كل ما ننقله عنه ، شرط كون الكتاب صحيحاً . ولكن إذا كانت عندنا نشرة علمية للكتاب ، أمكننا إصلاح بعض ما لم ينجح الناشر فى إصلاحه، فانه بذكر اختلافات النسخ يقدم لنا كل ما نحتاج إليه فى نقد عمله ، فنحن فى استخدام مثل هذا الجنس من الكتب نكون مطمئنين مقتنعين بما نستنتجه .

ونتساءل الآن : ما هو أقل طلب نطلبه ممن يود نشر الكتب العربية لكى تكون النشرة موثوقاً بها ؟

فنقول إن الشرط الأول أن يكون عدد النسخ التى بنيت عليها النشرة كافياً بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية التى توجد الآن . وينبغى أن لا يعتبر الناشر بعدد النسخ الموجودة فقط بل بقيمتها ، فتوازى النسخة القديمة الجيدة عددا من النسخ الحديثة المغلوطة ، وتكفى فى نشر كتاب رُوى متواترا فى أيام المؤلف أقل مما نحتاج إليه فى نشر كتاب قديم لم يقرأه إلا القليل وانقطعت روايته بُعيد وفاة صاحبه .

والشرط الثانى : أن يصف الناشر النسخ التى استخدمها فى نشر الكتاب ، وصفا يمكن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها ، فيذكر الناشر المكان الذى تحفظ فيه ، والعدد الذى تعرف به ، وكيفية خطها ، وشكلها ، ونقطها ، وكل ما يوجد من آثار المقابلة ، وموضع كتابتها ، وتاريخها ، إن لم يكن كل ذلك مذكوراً فى فهرست مطبوع لدار من دور الكتب .

والشرط الثالث : أن لا يدع الناشر مجالا للشك فيما هو موجود فى النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بعناية تامة ، ويبين بكلام صريح المذاهب المختلفة التى ذهب إليها فى اختيار ما اختاره من اختلافات النسخ ، فانه إن لم يفعل ذلك ظن القارئ أشياء لا توجد إلا فى بعض النسخ مروية فى النسخ كلها . ومما هو أهم من هذا أن لا يُغيِّر الناشر شيئاً دون أن ينبه القارئ عليه ، ويذكر ما هو ، حتى يمكنه قبول ذلك أو رفضه .

والشرط الأخير هو أعظم الشروط الثلاثة شأناً ، وبخاصة الامتناع عن تغيير النص إلا بعد أن ينبه القارئ ، وكذلك الامتناع عن إسقاط شىء من النص إلا بعد أن ينبه القارئ على ذلك ، لا كما فعل بعض الناشرين فى الشرق ، من إسقاط جمل من الكتاب ظنها مخالفة للدين أو الأخلاق ، والأولى إما أن لا ينشر الكتاب ، وإما أن ينشره بأسره مع ما فيه من مضاضة على نفسه ، وأقل ما يجب على الناشر أن ينبه فى كل مرة على كل موضع أسقط فيه شيئاً ، وأن لا يكتفى بالإشارة إلى ذلك بنوع عام فى المقدمة فقط . فتغيير النص أو إسقاط

بعضه بغير تنويه عن ذلك يُعد تزويراً . وعلى كل حال فالنشرة التي أُسقط منها شيء ، لا تستحق أن تسمى نشرة علمية وإن بلغت غاية الكمال من كل الجهـات الأخرى ، ولا تجاوز أن تكون طبعة مدرسية أو طبعة عادية للعوام . Edition populaire

١ – فهرست الاعلام

٢ — فهرست الكتب

(ا)

صفحة

(ب)

(ت)

صفحة

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

صفحة

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

صفحة

صفحة

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

٣ ـ الكتب الأجنبية

الصفحة

W. Ahlwardt, the devans of the six ancient Arabic poets, Ennabiga, ʿAntara, Tharata, Zohair ʿAlqama, and Imru ʿulqais, London, 1870 . . . . ٣٧

,Verzeichniss der Arabichen Handscriften der Koniglischen Bibliotek zu Berlin, 1887 - 1899. ٩١ ، ١٠٠

G. Bergrässer, Hunain ibn Isḥāk über die syrichen und arabischen Galen übersetzungen, Leipzig, 1925. ٦١

,Pseudogaleni in Hippocratis de Septimanus Commentarivm Ab Hunaino Q. F. Arabicae Versom, Leipzig, 1914 . . . . ١٠٨

R. Blachère et. Souvaget, Regles pour editions traductions des texts Arabes, Paris, 1945 . . . . ١٣

Braunlich, the well in ancient Arabia, Leipzig, 1925 . ٥٣

Braun O., Timothei Patriarchae I. Epistulae, Paris, 1914 - 15 . . . . ٧٤

Brockelmann C., Geschichte der arabichen Litterature, Weimer, 1898 - 1902, 1937 - 1942 . . . . ٩٠

P. Collomp. La Critique des textes, Paris, 1931. . . . ١٣

R. P. A. Dozy, Dictionnaire detaillé des noms des vetements che7 les Arabes, Amesterdam, 1845. . . ٥٣

Suppliment aux dictionnaire Arabes ٧٣

Flügel, Concordantiae corani Arabicae, Lipsiae, 1842 ١١٨

de Gunzburg, Diwan d'ibn Guzmān, Leiden, 1896. . . ١١٤

G. Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur Fränkischen Zeit, Freiburg im Breisgau, 1905. ٧٤

E. Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn ' ntica racolta di legislazione a di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, Milano, 1919 . . . . . . ٢٠

A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri . . . ٨٣

M. Guidi, la lottra tra l'islam e il Manicheismo, un libro di ibn Al-Muqaffa', contro il Corano confotato da Al-Qāsim, b. Ibrāhīm, Rome, 1927 . . . ٦٢

J. Hell, Muhammad ibn Sallām Al-Gumaḥī, di Klassen der Dichter, Leiden, 1916. . . . . ٣٧

Houdas, Essai sur l'ecriture maghrébine, Nouveaux Melages Orientaux, Paris, 1886 . . . . ٨٣

G. Jahn. Ibn Ja'īš Commentar zu Zamachšari's Mufaṣṣal, Leibzig, 1882-1886 . . . . ٧٣

Jeffry, Materials for the History of the Qur'ān, Leiden, 1937 . . . . ٩٤

R. Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914 . . . . . ٥٢

F. Krenkow, the Poems of Ṭufail ibn 'Auf al-Ghanawī and aṭ-Ṭirimmāḥ ibn Ḥakīm aṭ Ṭā'iyī, London, 1927 ١٢٢

C. Lyall, The Dīwān of 'Abid ibn al-Abraṣ, of Asad and 'Amir ibn Aṭ-Ṭufail, of 'Amir ibn Ṣa'sa'ah, Leiden, 1913 . . . . ١٢٢

,The diwans of 'Abid ibn Il-Abraṣ and Āmir ibn iṭ-Ṭufail, Leiden, 1913 . . . . ٨١

Margoliouth, the kitāb al-'Ansāb of 'Abd al-Karīm ibn Muhammad al-Sam'ānī, Leiden, 1912 . . . . . ١١٤

di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydita, al Qāsim b. Ibrahīm, Rome, 1922 . . . . ٦٣

Moritz, Arabic Palaeography, Cairo; 1904 . . . . . . ٨٣

Müller, Über Text und Sprachgebrauch von ibn abi Uṣaibi'a's Geschichte der Ärzte ٥٧-٧٤

Nöldeke, Schwally, Geschiehte des Qorans. ٩٤

Pearson, Oriental manuscripts collections in the libraries of Great Britain and Ireland, London, 1954/55. . ٩٠

J. Ruska, Ḳazwinistudien (son ouvrage Kitab 'Aga'ib al-Mahluqat, Strassburg, 1913 . . . . ٣٠

, das Stein Buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al-Ḳazwini, ... ٣٠

J. Schacht, des Kitab al Ḥiyal fil-figh, des aba Maḥmud ibn al-Hassen al-Qazwini, Hannover, 1924. . . . ٨٥

, das Kitab al-Maharig fil-Hiyal de Muhammed ibn al Ḥassan as Šaibani, Leipzig, 1930 . . . . ٣٤

, das Kitab al-Ḥiyal wal-Maharig des Abū-Bakr Aḥmad ibn 'Umar ibn Muhair as Šibanī al-Haṣṣaf, Hannover, 1923. . . . . ٣٤

F. W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestallt, Leipzig, 1886 . . . . ٨٢

Thomson et Junge, Pappus, Commentar sur les 10 livres des elements d'Euclide, ... ١٨

Wensinck, Concordance de la Tradition Musulmane, Leiden 1933 - 1969. . . . . ١٢٠

Wüstenfeld, Abu Bekr Muhammad ben el-Ḥassan ibn Doreid's genealogisch - etymolgisches Handbuch, Gottingen, 1854 . . . . ١٢٠

تصويبات

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥٠	١٤	جميع	جمع
	١٨	وهذ	وهذا
٥٨	١٧	وافتصر	وأقتصر
٥٩	١	المبترئ	المتبرئ
٦٦	٦	عند س	عند ابن
٦٨	٧	فكان	فكأن
٧٠	١٢	لم نكن	لم تكن
٧٣	١٥	Suppiement	Supplement
٧٥	٩	ما يكون هو جدير	ما يكون جديرا
٧٦	١٦	لحروف	الحروف
٧٧	١٠	عمر وابن	عمرو بن
	١٦	رآى	رأى
٧٨	١	يتاو	يتلو
٧٨	١٦	[illegible]ته	استتمته
٨٠	٥	[illegible]	عدة
٩٥	١٤	[illegible]	أتبعها
٩٧	٥	كتبت	كتب
١٠٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]مه
١١٠	[illegible]	يعني نسخ	يعني نسخا
	١٨	وقيمها	وقيمتها
١١٢	٦،٤	عدد	رقم
	١٠	بأعدادها	بأرقامها
١١٨	١٥	الأيات	الآيات
	١٥	طريقتان لعدد	طريقتيني لعد
	١٧	١٨٣٤	١٨٤٢
	١٧	تعديد	عد
	١٧	وتعديده	وعده
	١٨	تعديد	بعد
١١٩	٢	التعديد	العد
١٢٥	٨	والعدد	والرقم

رقم الإيداع : ٣٠٦٤ / ٨٢

مطبعة نهضة مصر